

تموز ٢٠١٩

دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

0%



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

إعداد
خالد علي
عمر غنام



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

• القسم الأول:

- الفرع الأول: تعريف الضرائب وأنواعها.
- الفرع الثاني: قواعد فرض الضريبة.
- الفرع الثالث: العدالة الضريبية.
- الفرع الرابع: اهداف الضريبة.
- الفرع الخامس: العدالة الضريبية من منظور جندي.
- الفرع السادس: قاموس تعريفات.

• القسم الثاني:

- الفرع الأول: النظام الضريبي المصري.
- الفرع الثاني: النظام الضريبي الأردني.
- الفرع الثالث: النظام الضريبي الفلسطيني.
- الفرع الرابع: النظام الضريبي اللبناني.
- الفرع الخامس: النظام الضريبي التونسي.
- الفرع السادس: النظام الضريبي المغربي.
- الفرع السابع: سمات ومقاربات بين الأنظمة الضريبية الستة.

عرفت المجتمعات الضرائب منذ القدم، وتطورت أشكالها، وأهدافها، وتنظيمها التقني والقانوني، وليس هناك من شك أن السياسات الضريبية تؤثر في حياتنا أبلغ تأثير، وهو ما يستدعي منا بذل الجهد لمحاولة فهمها، والاشتباك مع ما تطرحه من قضايا جوهرية، خاصة أن شعوب المنطقة العربية عانت ومازلت من عدم تكافؤ الفرص، وانعدام المساواة المتأصل، والتهميش، والإقصاء على أسس اجتماعية وجغرافية وغيرها، الأمر الذي رسخ لتفاوتات اقتصادية واجتماعية مفرقة بين المواطنين رجالا ونساء داخل البلد الواحد، بل داخل المدينة والقرية الواحدة، فتعمقت دوائر الفقر والسحق الاجتماعي. وقد انعكس ذلك كله على حال الشعوب العربية في المنطقة، والثورات التي شاهدها شوارعها وميادينها، وكانت مطالب العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية أحد أبرز مرتكزات هذا الحراك. وبعد كل هذه السنوات من الغليان والاحتقان والصدام، والتي أنتجت أفزع موجات اللجوء والتهجير والقتل والاستبداد بمنطقتنا، غرقت بلدان الحراك من جديد في سياسات الاقتراض والتشفي، والاستمرار في تبني سياسات اقتصادية أكثر إجحافاً بالفئات المتوسطة والفقيرة لمحاولة سد العجز في موازنتها العامة والسعي لوقف أو تحجيم التوسع في هذا العجز حتى لو جاء ذلك على حساب ملايين الفقراء والمهمشين. وألقى ذلك بظلاله حيث سعت بعض الحكومات لإعادة هندسة الأنظمة الضريبية وجعلها الباب الواسع لزيادة الموارد ولو كان ذلك على حساب العدالة، وقد أدى ذلك لترسيخ وتعميق الانقسام المزمع بين آمال المواطنين والمواطنات في المساواة والعدالة الاجتماعية من ناحية، وبين الخطط والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الحكومات في تجاهل واضح لحقيقة أن الأنظمة الضريبية من أهم محددات العدالة أو الظلم الاجتماعي، ومن ثم فهي أساس تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة الجنديرية ووسيلة إعادة هيكلة الموازنات العامة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وسبل تمويل الخزنة العامة¹، ولمحاولة إدراك الدور الذي تلعبه الأنظمة الضريبية وتأثيراتها الجوهرية على حياة شعوبنا، قمنا بإعداد هذا الدليل لفهم الأنظمة الضريبية في كل من مصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن ولبنان، وقد قسمناه لعدة أفرع، وذلك على التصيل التالي:

1 راجع فراس جابر وإياد رياحى- دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية- صادر عن الشبكة العربية غير الحكومية للتنمية بيروت- ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية فلسطين

2 راجع هبه خليل - حالة الأنظمة الضريبية (مصر- تونس)- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (بيروت)- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مصر)- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (تونس)

المقصود بكون الاقتطاع جبرياً، أنه لا يتوقف على رضا المكلف بالضريبة. إذ لا تقوم الدولة بعقد اتفاق منفصل مع كل فرد فهو عمل من أعمال السلطة العامة. فالدولة تتفرد وحدها بتحديد النظام الضريبي.

حقيقة أن الضريبة -في العصر الحديث- تتقرر من خلال البرلمان التي تضم ممثلي الشعب، أو من خلال الأليات الأخرى التي تفرضها دساتير الدول أو أنظمتها الأساسية، لإسباغ الشرعية على الضريبة. ولكن هذه الحقيقة لا تنفي صفة الجبر عن الضريبة ولا تتعارض معها، لأن العبرة هنا بالفرد الخاضع للضريبة حيث لا خيار أمامه في دفع الضريبة أو عدم دفعها. ولذلك فهو إن امتنع عن الدفع تستطيع الدولة -بما لها من سلطة- أن تلجأ للتنفيذ الجبري على أمواله لتحصيل ضريبتها منه.

وعنصر الإيجار يميز الضريبة عن بعض مصادر الإيرادات العامة الأخرى مثل الثمن المدفوع مقابل الخدمات العامة، ومثل القروض الاختيارية التي يعقدها الأفراد مع الدولة برضاهم الشخصي. الضريبة اقتطاع نهائي:

معنى أن الاقتطاع نهائي، إنما ينصرف إلى أن دافع الضريبة لا يحق له استرداد قيمة الضريبة المدفوعة، وليس له أن يناقضي أيه فوائد عنها. إذ أن ما دفعه للدولة تحت هذا المسمى يؤول نهائياً إلى خزانتها العامة، وتتقطع صلة دافعه به.

ولا يعني ذلك أن الفرد إذا دفع مبلغاً زائداً عما هو مستحق عليه كضريبة، لا يستطيع استرداد هذه الزيادة غير المشروعة. فالمقصود بالنهائية هي «نهائية مبلغ الضريبة المستحق قانوناً» دون أن ينصرف المعنى إلى ما زاد عن المستحق بطريقة خاطئة، فكل ما تم تحصيله منه بطريقة خاطئة وغير مشروعة وليس له سند تشريعي يمكن له استرداده، وإلا كان حرمانه من استردادها متعارضاً مع الشرعية والعدالة.

الضريبة تفرض بلا مقابل:

تفرض الضريبة بلا مقابل، فلا يتوقع المكلف بدفع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة، ولكن تعود المنفعة عليه بصفته عضواً في المجتمع، من خلال المنفعة العامة التي تعود على جميع المواطنين، فليس من المنطق أن يطلب المكلف أي نفع مقابل دفعه للضريبة.

الضريبة تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة:

الضريبة ليس هدفاً في ذاتها وإنما هي أداة متاحة للدولة لتحقيق الأغراض والسياسات العامة، ففرض الضريبة لا يستهدف فقط توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب، ولكنه تستهدف أيضاً تحقيق النفع العام والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية للدولة.

القسم الأول (التدريب الأول)

الضريبة: تعريفها وخصائصها وأنواعها

أهداف التدريب الأول:

أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من:

- تعريف الضريبة؛
- تحديد خصائص الضريبة؛
- التفريق بين أنواع الضريبة المختلفة.

(المحتوى التدريبي) أولاً: تعريف الضريبة

هناك عدة تعاريف للضريبة، ومن بينها ما يلي:

يتجه أغلب الخبراء الاقتصاديين إلى تعريف الضريبة بأنها (مبلغ نقدي تقتطعه الدولة جبراً، بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال أو ثروة الأفراد والشركات والمؤسسات بصفة نهائية، وذلك لتغطية النفقات العامة، ولتحقيق أغراض التدخل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية)³ لذا فمن الصعوبة وصفها بأنها أداة لحباية الأموال فقط، لأنها أيضاً وسيلة تدخل وتوجيه لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة؛ فهي ترتبط بالسياسة العامة للدولة التي تعكسها الاستراتيجية الاقتصادية من خلال السياسات المختلفة ومنها السياسات المالية ذات الوسائل والأدوات المختلفة بما في ذلك الضريبة⁴.

ثانياً: خصائص الضريبة

ومن واقع التعريف السابق يمكن استخلاص عناصر الضريبة، بأنها⁵:

الضريبة التزام نقدي:

خلافًا لما كان سائداً قديماً حيث كانت الضريبة تفرض عيناً، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهر صعوبة جباية العينية للضرائب، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

الضريبة اقتطاع جبرياً:

3 /د عبد الحفيظ عبد الله عيـد- المالية العامة- دار النهضة العربية - - 3

القاهرة - ص 180

4 د جمال الدين أبو بكر محمد - دور السياسة الضريبية في التوزيع -

القطاعي للإستثمار في مصر- دار النهضة العربية 2010 ص

5 /د جمال الدين أبو بكر محمد - مرجع سابق ص 5 -

6 /د محمد حاتم عبد الكريم- قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية -

الحقوق جامعة طنطا - الوسيط في علم المالية العامة - 1989 دار النهضة العربية

أديت داخل الدولة.

ثالثاً: أنواع الضريبة

الضريبة العامة على الدخل: وهي ضريبة تكملية للضرائب النوعية السابقة. وتقرض على صافي الإيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لإحدى الضرائب النوعية السابقة، بما في ذلك إيراد الأراضي الزراعية وإيراد العقارات المبنية. الضريبة على شركات الأموال: وتقرض على صافي الأرباح السنوية لشركات الأموال أيا كان الغرض منها. المستمر

تتعدد أنواع الضريبة، ويمكن تحديد نوع الضريبة وفق أسس مختلفة منها: وعاء الضريبة، أو نسبة الضريبة، أو شخصية المكلف أو الممول، أو طريقة التحصيل، ومن أبرز هذه الأسس أو التقسيمات نجد:

١ - أنواع الضرائب من حيث تحمل العبء:

مباشرة.

غير مباشرة.

الضرائب على الثروة:

يمكن تقسيمها إلى:

الضريبة على إجمالي التركة: وتقرض هذه الضريبة على صافي قيمة تركة المتوفى، والتي تشمل الأموال الثابتة والمنقولة والأموال الموصى بها والهبات، وكذلك سائر التصرفات للورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة. الضريبة على نصيب الوارث: وقد تسمى رسم الأيلولة على التركات. وتقرض على صافي نصيب الوارث من التركة التي يتم تحديدها كما في الضريبة على إجمالي التركة.

مزايا الضريبة المباشرة:

ثبات حصيلتها: حيث أنها تقرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي.

مرونتها: حيث بالإمكان زيادة حصيلتها هذا النوع من الضرائب، كلما اقتضت الحاجة وذلك برفع سعر الضريبة.

عدالتها: وذلك من خلال توزيع الأعباء الضريبة وفقاً لمقدرة المكلفين على الدفع وخاصة إذا تم تطبيق التصاعدية.

قلة تكاليف جبايتها: حيث أنها تقرض على عناصر يسهل حصرها، فلا تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للوصول إليها.

إشعار المواطنين بواجبهم: حيث يتحدد شروط دفعها ومواعيده بما يتفق وظروف الممولين.

عيوب الضريبة المباشرة:

بطء حصيلتها ومرور فترة بين استحقاق الضريبة وتوريدها للخزانة. يمكن التهرب من الضرائب المباشرة بشكل أكبر لأن بعض هذه الضرائب تعتمد على التقييم الذاتي. هـ.

ب) الضرائب غير المباشرة:

تقع الضرائب غير المباشرة في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف مستهلك هذه الأشياء أو المستفيد من الخدمات الخاضعة للضريبة.

وهي ضريبة يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك أو متلقي الخدمة، وتقرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تقرض عند استعمال الثروة، ومن الممكن أن تتخذ شكل الضريبة أو الرسم ومنها: (ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية ضرائب الاستهلاك).

وتعدّ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، وتم تطبيقها بأكثر من مائة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا ما يزيد عن ٥٠٪ من

أ) الضرائب المباشرة:

تستقر الضريبة المباشرة على المكلف، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، فهي مرتبطة باسم شخص محدد يدفعها ويتحملها بصفة نهائية، وتقرض على المكلف حين حصوله على (دخل) أو (رأس مال)، ويمكن بيان أمثلتها على النحو التالي: الضرائب على الدخل^٧:

ومن الممكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

الضرائب العقارية:

وهي ضرائب مفروضة على الإيراد الناتج عن ملكية ثروة عقارية، ولذا تسمى مجازاً الضرائب العقارية، ويمكن تقسيمها إلى ضريبتين: (الأولى) الضريبة على الأراضي الزراعية، و(الثانية) الضريبة على المباني وتسري على الإيرادات الناتجة عن ملكية المباني ويتحملها المالك.

الضرائب على الإيرادات:

ويمكن أن تشمل الضرائب التالية:

الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة: وتسري على إيراد رأس المال المنقول كالفوائد التي تنتج عن السندات وأذون الخزنة والقروض والديون والودائع والتأمينات... الخ.

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية: وتسري على الإيراد الناتج من العمل ورأس المال، والذي يتمثل في صافي أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو تلك المتعلقة بالحرف.

الضريبة على أرباح المهن غير التجارية: وتسري على صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الشخص بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل.

الضريبة على المرتبات: وتقرض على المرتبات وما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الحكومة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة إلى كل شخص مقيم أو غير مقيم داخل الدولة. كما تسري على المرتبات وما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الجهات الأخرى من شركات ومنشآت وجمعيات وهيئات خاصة وأفراد إلى أي شخص مقيم داخل الدولة أو في خارجها ولكن عن خدمات

٧ / السيد عبد المولى - الوجيز في الضرائب على الدخل - دار النهضة -

ضريبة واحدة عن إجمالي هذه الدخول وغالباً فإن الدول التي تأخذ بالضريبة الموحدة تقوم بحسابها بطريقة تصاعديّة، وبالطبع يزيد سعر الضريبة بزيادة الدخل.

وتراعي الضريبة الواحدة حالة المكلف الشخصية، لكونها توحد الأعباء الضريبة، وبالتالي يستطيع المكلف التخفيف من أعبائها عليه. والضريبة الواحدة قليلة النفقات، لأنها بسيطة وتسمح بالاقتصاد في تكلفة تحقيقها ورقابتها وجبايتها، وهي سهلة التنظيم، وأقل إزعاجاً للمكلف.

الضريبة المتعددة:

الضرائب المتعددة (النوعية) يقصد بها أن تفرض الضريبة على كل نوع من الدخول على حده، حيث أنها تقوم على أساس التمييز بين كل فرع من فروع الدخل المختلفة، فتفرض ضريبة على دخول العقارات، وأخرى على المرتبات، وثالثة على الأرباح التجارية والصناعية... الخ، وهذه الضرائب تعطى السلطات العامة مرونة في استخدام عدد أكبر من أدوات السياسة الضريبية يمكن من خلالها زيادة أسعار الضرائب بصورة مرنة على بعض الدخول دون غيرها مراعاة لمقتضيات الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكلما زادت حاجة الدولة إلى المال، كلما ازدادت أنواع الضرائب المفروضة، وهذا النظام يختلف تطبيقية باختلاف الدولة ودرجة تطورها.

والضرائب المتعددة أكثر مراعاة لحالة المكلف الاقتصادية، لأن المكلف يدفع الضريبة على أكثر من منبع ضريبي دون أن يشعر بدفعها وبخاصة تلك التي يدفعها ضمن ثمن السلع والخدمات.

٣- أنواع الضرائب من حيث سعر الضريبة:

الضريبة النسبية:

الضرائب النسبية: هي ضرائب تفرض بنسبة ثابتة مهما كانت قيمة الدخل الخاضع للضريبة، كأن تفرض ضريبة على الدخل سعرها (١٠%) وينطبق هذا السعر على كل الدخل كبيرها وصغيرها، ومن ثم فهي لا تحقق العدالة الضريبية لعدم وجود مساواة في التضحية بين المكلفين، إذا يكون العبء النسبي للضريبة أكبر على الممولين أصحاب الدخل المنخفضة عنه بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة.

الضريبة التصاعديّة:

الضريبة التصاعديّة هي تلك الضرائب التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يزيد معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الخاضع للضريبة، وبالتالي تزيد حصيلة الضريبة، وهذا النوع من الضريبة تستخدمه معظم التشريعات الضريبة التي تراعي العدالة الاجتماعية، فتمتاز الضرائب التصاعديّة بتحقيق العدالة والمساواة لأن أصحاب الدخل العالية يتحملون عبئاً أكبر من أصحاب الدخل المتدنية، كما تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة وعدم تركيزها مع فئة قليلة من أفراد المجتمع.

أشكال الضرائب التصاعديّة:

إجمالي الموارد الضريبية، كما أنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: لبنان، مصر، المغرب، تونس.

ويمكن بيان بعض أمثلتها على النحو التالي:

الضرائب الجمركية: بشكل رئيسي على الواردات. الضريبة العامة على المبيعات: وتعد أحد صور الضرائب على الاستهلاك. وتفرض على السلع المصنعة محلياً والمستوردة إلا ما استثنى منها بنص خاص وفقاً لقانون كل دولة، كما تفرض على الخدمات التي يحددها قانون كل دولة، ويبلغ سعر الضريبة بصفة عامة نسبة مئوية من قيمة السلعة ويختلف تحديد هذه النسبة من سلعة لأخرى ومن دولة لأخرى.

ضريبة القيمة المضافة: وتعد الصورة الأكثر تطوراً أو شراسة من ضريبة المبيعات.

ضرائب الدمغة: وتفرض على المحررات والعقود والأوراق والمطبوعات والسجلات، وتمتد هذه الضريبة أيضاً لتشمل غير ذلك من العمليات كالمراهنات واليانصيب والموازين والدراجات واستهلاك الكهرباء والغاز. بعض الرسوم الأخرى مثل: رسوم السيارات، رسوم التسجيل، رسوم الملاهي... الخ.

مزايا الضريبة غير المباشرة :

مرونتها وارتفاع حصيلتها: لاتساع نطاقها إذ تشمل الإنتاج، الاستهلاك، المبيعات. كما يساهم المواطنين في أدائها بسهولة دون أن يشعروا بها. سرعة تحصيلها وتدققها المستمر خلال السنة المتعلقة بها، حيث يتم حساب الإنفاق المتداول سنة بسنة.

عيوب الضريبة غير المباشرة :

عدم عدالتها: حيث يقع عبء الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر على ذوي الدخل الصغيرة منه على ذوي الدخل المرتفعة، حيث يخصص الفقراء نسبة أكبر من دخلهم للاستهلاك، كما أن الضرائب غير المباشرة وبسبب الانحيازات الاجتماعية لمقرريها تركز على السلع الأساسية. ارتفاع تكاليف جبايتها: تحتاج الضرائب غير مباشرة في جبايتها إلى إجراءات تقدير ومراقبة ونفقات تحصيل.

٢- أنواع الضرائب من حيث تحديد الوعاء الضريبي:

الضريبة الواحدة:

تفرض الضريبة الواحدة (الموحدة) على مصادر الدخل مجتمعة بعد منح صاحبها إعفاء واحد فقط، فالمحامي مثلاً صاحب مهنة حرة يحقق دخلاً من هذه المهنة، ويملك في نفس الوقت مصنعاً يدر عليه دخلاً بالإضافة إلى أنه يشارك في ملكية سلسلة مطاعم مع آخرين، يتم جمع هذه الدخول لتكون وعاء واحد وتفرض عليه

قيمة الشريحة	سعر الضريبة	مقدار الضريبة
٦,٠٠٠ جنيه	معفاة	صفر
١٠,٠٠٠ جنيه	%٥	٥٠٠ جنيه
٤,٠٠٠ جنيه	%١٠	٤٠٠ جنيه
الإجمالي المستحق من ضرائب على هذا الدخل مقداره = ٩٠٠ جنيه		

التصاعد بالطبقات:

حيث ينقسم وعاء الضريبة إلى عدة طبقات، ومثال ذلك: الدخل الذي لا يتجاوز ٢٥ ألف جنيه سنوياً، تكون الضريبة المقدر (صفر)

الدخل الذي يتجاوز ٢٥ ألف جنيه ولا يتجاوز ٥٠ ألف جنيه، تكون الضريبة المستحقة (٥٪ من الدخل).

الدخل الذي يزيد على ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ٨٠ ألف جنيه، تكون الضريبة المستحقة (٨٪ من الدخل).

يوضح الجدول مقدار الضريبة المقررة على المكلف (ص) والذي يبلغ دخله ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

قيمة الشريحة	سعر الضريبة	مقدار الضريبة
٦,٠٠٠ جنيه	معفاة	صفر
١٠,٠٠٠ جنيه	%٥	٥٠٠ جنيه
٢٠,٠٠٠ جنيه	%١٠	٢,٠٠٠ جنيه
٣٠,٠٠٠ جنيه	%٢٠	٦,٠٠٠ جنيه
٣٤,٠٠٠ جنيه	%٣٠	١٠,٢٠٠ جنيه
إجمالي الضريبة المستحقة على هذا الدخل = ١٨٧٠٠٠ جنيه		

خطة المدرب/ة لإدارة (التدريب الأول) الضريبة: تعريفها وخصائصها وأنواعها الزمن المقترح للتدريب: (٩٠) دقيقة

ويقسم المكلفون -حسب هذه الطريقة- إلى عدد من الطبقات، بحيث تدفع كل طبقة سعر ضريبي معين، ويزداد معدل الضريبة كلما زاد دخل المكلف ويدخل في طبقة أعلى، ورغم ما يميز هذه الطريقة من بساطة إلا أن فيها عيباً جوهرياً، لأن صاحب الدخل قد يلحق به الضرر أحياناً بسبب زيادة بسيطة جداً في دخله. التصاعد بالشرائح:

تقسم المادة الخاضعة للضريبة -حسب هذه الطريقة- إلى شرائح، يطبق على كل منها سعر معين يرتفع بالانتقال من شريحة إلى أخرى. ويتلافى هذا الأسلوب العيب السابق، فلا تطبق الضريبة على الدخل كله بمعدل واحد وإنما تطبق عليه بمعدلات طبقاً لشرائح المادة الخاضعة للضريبة، ويعتبر التصاعد بالشرائح من أكثر الأساليب المستخدمة في تطبيق الضريبة.

وطبقاً لهذه الطريقة ينقسم دخل المكلف الخاضع للضريبة إلى عدة شرائح، وينطبق على كل شريحة نسبة خاصة بها، وتزداد النسبة بازدياد قيمة الشريحة، وبذلك يخضع الدخل الواحد لعدة أسعار بقدر ما يحتويه من شرائح.

الشرائح	قيمة الشريحة	سعر الضريبة
الشريحة الأولى	٥,٠٠٠	صفر
الشريحة الثانية	١٠,٠٠٠	%٥
الشريحة الثالثة	٢٠,٠٠٠	%١٠
الشريحة الرابعة	٣٠,٠٠٠	%٢٠
الشريحة الخامسة	ما يزيد	%٣٠

مثال ذلك إذا كان المكلف (س) دخله ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه، والمكلف (ص) دخله ١٠٠٠٠٠٠ ألف جنيه، فما هو مقدار الضريبة المقررة على كل منهما:

هذا الجدول يوضح مقدار الضريبة المقررة على المكلف (س) والذي يبلغ دخله ٢٠ ألف جنيه

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	٥ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. ثم يعرض شرائح باور بوينت، وبها عنوان جلسة التدريب وأهدافه: أهداف التدريب الأول: أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من: تعريف الضريبة؛ تحديد خصائص الضريبة؛ التفرقة بين أنواع الضريبة المختلفة.	ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك+ باور بوينت + بروجيكتور
تعريف الضريبة	١٠ ق	عصف ذهني	تعريف الضريبة يطرح المدرب/ة سؤال على المشاركين/ات عن تعريف الضريبة. يكتب إجابات المشاركين/ات على لوح فليب شارت ويفتح النقاش حول كل تعريف يتم طرحه ثم يعرض المدرب/ة المحتوى التدريبي حول (تعريف الضريبة)	
نشاط عن خصائص الضريبة	٢٠ ق	لعبة: إبحث عن نصفك الآخر.	بعد المدرب/ة كروت، بعضها يحمل عنوان خاصة واحدة من خصائص الضريبة، وأخرى تحمل مضمون أحد خواص الضريبة، وعلى كل متدرب بعد أن يختار كارت، ثم يبحث عن نصفه الآخر من بين باقى الكروت (أي الكارت الذي يكمل معنى ما ظهر له في كارته الأول)، يقف المتدربان معاً ليعرضوا لنا عنوان الخاصة ومضمونها. ويفتح النقاش بين المتدربين على كل خاصية. - ثم يعرض المدرب/ة خصائص الضريبة كما وردت في المحتوى التدريبي، ويقارن بينها وبين ما خرج من نقاشات المتدربين مع الشرح والتوضيح ليؤكد على أن: خصائص الضريبة: الضريبة التزام نقدي؛ الضريبة اقتطاع جبري؛ الضريبة اقتطاع نهائي؛ الضريبة تفرض بلا مقابل؛ الضريبة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة.	ورقة نشاط (١) خصائص الضريبة
نشاط عن أنواع الضريبة	٥ ق ١٥ ق ٣٠ ق	تحضير	توزيع ورقة النشاط رقم (١) قراءة ورقة النشاط وتوضيحها تقسيم المشاركين/ات إلى ٤ مجموعات عمل صغيرة المجموعة الأولى تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث تحمل العبء: ضرائب مباشرة؛ ضرائب غير مباشرة. ٢- المجموعة الثانية تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث المادة الخاضعة للضريبة: ضرائب على الأفراد؛ ضرائب على الأموال. ٣- المجموعة الثالثة تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث تحديد الوعاء الضريبي: ضريبة واحدة؛ ضريبة متعددة. ٤- المجموعة الرابعة تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث سعر الضريبة: ضريبة نسبية؛ ضريبة تصاعدية. ويتاح للمجموعات استخدام وسائل البحث الإلكتروني وبعدها يتم عرض نتائج عمل المجموعات، وفتح النقاش مع بين المتدربين على نتائج عمل كل مجموعة مع استعراض المحتوى التدريبي أنواع الضريبة يسأل المدرب/ة: هل للضريبة أنواع؟ يؤكد على مخرجات مجموعات العمل السابقة ويعرض ويشرح أنواع الضريبة:	ورقة نشاط أنواع الضرائب (٢)

ورقة نشاط (٣) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	٥ ق	تلخيص وختام
--	---	---	-----	----------------

ضرائب على الأفراد؛

ضرائب على الأموال.

٣- المجموعة الثالثة تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث تحديد الوعاء الضريبي، ولأي نوع منهما تتحاز المجموعة؟ ولماذا؟ ضريبة واحدة؛

ضريبة متعددة.

٤- المجموعة الرابعة تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث سعر الضريبة، ولأي نوع منهما تتحاز المجموعة؟ ولماذا؟ ضريبة نسبية؛

ضريبة تصاعدية.

كيفية تنفيذ النشاط:

تقوم كل مجموعة بتقسيم العمل داخلها باختيار ميسر لإدارة الحوار، مقرر يدون أهم ما يتم من عمل، وممثل للمجموعة يعرض نتائج عملها على المشاركين/ات.

يتم قراءة ورقة النشاط قراءة جماعية، ثم البدء في تنفيذ مهمة المجموعة طبقاً لترتيبها.

يتم كتابة نتائج عمل المجموعة على لوحة ورقية ولصقها على الحائط.

ورقة نشاط رقم (٣) معايير تحقق أهداف الجلسة
الوقت: ٥ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة.

المهمة:

يقوم المدرب/ة بإعداد لوحتين على الفليب تشارت، الأولى مكتوب عليها «خصائص الضريبة»، والثانية مكتوب عليها «أنواع الضريبة»، ويلصقهما على الحائط وبينهما مسافة. يفضل أن تكونا بعيدتان عن بعضهما لتنشيط المتدربين والعمل من خلال الحركة.

يوزع المدرب/ة على كل متدرب كارتين مختلفي اللون (أحمر وأصفر) مثلاً، ويطلب من المشاركين/ات أن يكتب كل منهما خاصة من خصائص الضريبة على الكارت الأحمر، ونوع واحد من أنواع الضريبة على الكارت الأصفر. على أن يقوم كل مشارك بلصق الكروت على اللوحة المناسبة لها.

يقراً المدرب/ة الكروت بصوت عالي ويؤكد على صحتها أو ينقلها للوحة المناسبة لو كانت في غير مكانه

ورقة نشاط رقم (١) خصائص الضريبة

النشاط: تحديد خصائص الضريبة.

أهداف النشاط:

أن يتمكن المشاركون/ات بنهاية النشاط من:

تحديد خصائص الضريبة؛

المهمة وكيفية تنفيذ النشاط:

من خلال تعرف المتدربون على تعريف الضريبة، يقوم كل متدرب بعمل الآتي:

يختار كارت واحد من الكروت الملقاة على ظهورها.

يقرأ ما جاء في الكارت الخاص به، فإذا كان عنوان خاصة من خصائص الضريبة يبحث عن الزميل الذي يحمل تفسير هذه الخاصة.

وإذا كان الكارت الخاصة به يحمل تفسير لخاصة من خصائص الضريبة، يبحث عن الزميل الذي يحمل الكارت الذي يحمل العنوان ذات الصلة بهذا التفسير.

يقف كل زميلان (شريكان معا) ويتبادلا الكارتين، وعندما يأتي دورهما يقرأ الزميل الذي يحمل العنوان ما جاء في كارتته أولاً، ثم يتلو زميله تفسير هذا العنوان.

لا يعلق المدرب/ة وينتقل لعرض شرائح الباور بوينت التي تعرض خصائص الضريبة ويشرحها، ثم يسأل المتدربين عن ما قدموه وهل عرف كل منهم أن يختار شريكه الصحيح أم خطأ.

ورقة نشاط رقم (٢) أنواع الضرائب

النشاط: تحديد أنواع الضرائب.

أهداف النشاط:

أن يتمكن المشاركون/ات بنهاية النشاط من:

التمييز بين أنواع الضريبة.

المهمة:

تقوم كل مجموعة باسترجاع ما تناولناه عن الضريبة، وتحديد ما يتصل بالسؤال المحدد لها، ويمكن للمتدربين الاستعانة بوسائل البحث عبر الانترنت.

١- المجموعة الأولى تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث تحمل العبء، ولأي نوع منهما تتحاز المجموعة؟ ولماذا؟

ضرائب مباشرة؛

ضرائب غير مباشرة.

٢- المجموعة الثانية تتولى التفرقة بين أنواع الضريبة من حيث المادة الخاضعة للضريبة، ولأي نوع منهما تتحاز المجموعة؟ ولماذا؟

وهناك بعض القواعد التي قد توصف^{١٠} بالأسس التقليدية للضريبة^{١١}، بل وسماها البعض «إعلان حقوق الممولين» قياساً على «إعلان حقوق الإنسان»، وهناك قواعد أخرى أضافها بعض المفكرين وهي تمثل الأسس الحديثة لفرض الضريبة وهذه القواعد هي:

(التدريب الثاني) قواعد فرض الضريبة

أهداف التدريب الثاني:

أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من:
التفريق بين القواعد التي تحكم فرض الضريبة؛
مناقشة ضرورة وحتمية وأهمية التوازن في العلاقة بين الدولة ودافع الضريبة؛
تحديد القواعد التي تحقق التوازن في العلاقة بين الدولة ودافع الضريبة.

أولاً: القواعد التقليدية:

١- قاعدة العدالة:

يقصد بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية، أي أن إسهام الأفراد في الأعباء الضريبية يكون بالتناسب مع دخولهم. ومفاد ذلك الأخذ بالضريبة النسبية على الدخل لأن زيادة دخل الفرد تقتزن دائماً بزيادة ما حصل عليه من خدمات الدولة لتحقيق هذا الدخل، ولذلك فإن الضريبة النسبية وحدها هي التي تتضمن تحقيق العدالة الضريبية. في حين أن الفكر المالي الحديث^{١٢} يري أن الضريبة النسبية تصطدم بالعدالة لأنها أكثر عبئاً على ذوي الدخل الصغيرة منها على ذوي الدخل المرتفعة لذلك فإن هذا الفكر يتجه إلى الضريبة التصاعدية التي تراعي المقدرة التكاليفية لكل ممول على دفع ضريبة باعتبار أنها تحقق العدالة بصورة أكثر واقعية.

وفي صدد تحقيق العدالة الضريبية يقرن بين الضريبة التصاعدية وبين تقرير الإعفاءات والمزايا الضريبية لمواجهة الاعتبارات الشخصية، وتكاليف الحصول على الدخل. كذلك يأخذ هذا الفكر بالأسعار المختلفة للضريبة تبعاً لنوع الدخل المحقق للوصول للمساواة في الأعباء كأساس لفكرة العدالة الضريبية^{١٣}.

٢- قاعدة اليقين (الوضوح):

مفاد هذه القاعدة ضرورة تحديد الضريبة بوضوح ودون تحكم، بحيث يعلم كل فرد قيمة ما عليه من ضريبة، وموعد أداء هذه الضريبة، وكيفيته.

إذ أن عدم الوضوح يسفر عن تحكم القائمين على تحصيل الضريبة. وهو ما يعنى في النهاية الفساد وعدم العدالة. فقاعدة اليقين ترتبط بقاعدة العدالة ومعرفة الممول -بيقين- للعبء المالي عليه يجعله يعتاد عليه بحيث يتحول هذا العبء مع الوقت إلى مصروف لا يشعر به الممول على الأقل معنوياً.

٣- قاعدة الملائمة في الدفع:

النهضة العربية - القاهرة

- 10 د محمد حاتم عبد الكريم - مرجع سابق
11 وضع آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" بعض هذه القواعد
12 د/ محمد حاتم عبد الكريم - مرجع سابق
13 د/ محمد حاتم عبد الكريم - مرجع سابق

(المحتوى التدريبي) قواعد فرض الضريبة

- القواعد التقليدية (إعلان حقوق الممولين):
- قاعدة العدالة.
- قاعدة الوضوح.
- قاعدة الملائمة في الدفع.
- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية.
- القواعد الحديثة (المكاملة):
- قاعدة التنسيق بين الأهداف.
- قاعدة السنوية.
- قاعدة الإقليمية.
- قاعدة الاستقرار.
- قاعدة المرونة
- الإلتزامات المتبادلة
- غياب الفساد
- الشفافية والمسؤولية.
- قواعد فرض الضريبة

للضرائب مكانة محورية في صميم العقد الاجتماعي، فهي أداة قوية لإعادة توزيع الثروة والدخل على مختلف الفئات الاجتماعية، وبالتالي للحد من التفاوتات. توفر الضرائب أصولاً مالية تدعم خزينة الدولة، التي تستفيد بدورها من العائدات الضريبية لتنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية وتأمين الخدمات العامة للمواطنين. وهكذا، يساهم المواطنون في النفقات الحكومية كل بحسب قدرته النسبية، من خلال تقديم جزء من مداخيلهم، تحت رعاية الحكومة وحمايتهم^{١٤}. فالضريبة - في العصر الحديث- من أهم الموارد المالية للدولة. وهي في نفس الوقت أكبر الأعباء المالية على أفراد المجتمع، ولذلك فإنه من الضروري إقامة توازن بين الاعتبارات المالية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين اعتبارات العدالة من جهة أخرى، وبمعنى آخر يتعين التوفيق بين صالح الدولة وحقوق الأفراد ومصالحهم^{١٥}.

ومن ثم يجب مراعاة القواعد التي تساهم في تحقيق هذا التوازن،

- 8 دراسة مقارنة الأنظمة العربية في ست دول عربية - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - 2014 - فراس جابر وإياد الرياحي
9 د محمد حاتم عبد الكريم - الوسيط في علم المالية العامة - دار

أحكامها بنوع من الثبات النسبي.

٣- قاعدة الإقليمية:

بمعنى أن يطبق قانون الضرائب داخل الإقليم وألا يتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى فيخضع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي داخل الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أراضيها.

٤- قاعدة السنوية:

أن يحاسب المكلف عما حصل عليه من دخل وخلال فترة زمنية مدتها سنة قد تكون ميلادية أو هجرية، ويستند ذلك إلى ميزانية الدولة التي يتم إعدادها على أساس سنوي والتي تعتبر الضرائب جزء منها. (أي جزء من بنودها).

٥- قاعدة التنسيق بين الأهداف:

يقصد بها أن لا تتعارض أهداف الضرائب مع بعضها. مثال: أن لا تفرض الدولة ضرائب على الصادرات للحصول على الأموال وفي نفس الوقت تشجع الإنتاج المحلي. **خطة المدرب/ة لإدارة (التدريب الثاني) قواعد فرض الضريبة**

يجب أن تكون مواعيد أداء الضريبة وإجراءاتها متناسبة مع ظروف الممول، وطبيعة نشاطه، ومواعيد حصوله على دخله، حتى تكون ملائمة له في الدفع فلا تمثل عبئاً عليه يدفعه إلى التهرب منها. فقاعدة الملائمة في الدفع -مثلاً- تعني أن الضريبة على المرتبات من الملائم -للمكلف- تحصيلها منه أول كل شهر عند حصوله على مرتبه وليس في نهاية العام. وكذلك فإن الضريبة على دخل الأراضي الزراعية من الملائم تحصيلها بعد فترة جمع المحاصيل وليس قبل ذلك¹⁴.

٤- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية (مبدأ الإنتاجية):

ترتبط هذه القاعدة بالغرض المالي للضريبة من جهة، وبقاعدة العدالة من جهة أخرى. وإذا كانت الضريبة تستهدف -من بين أغراضها- توفير التمويل اللازم للدولة فمن المنطقي ألا تضيق حصيلة الضريبة كنفقات في إجراءات تحصيلها وجبايتها. إذ تصبح في هذه الحالة عديمة الجدوى. ولعل ذلك كان أحد أسباب العدول عن الضرائب العينية ذات تكلفة الجباية المرتفعة. وكذلك حقوق الأفراد المتعلقة -نتيجة لما دفعوه من ضرائب- بحقوقهم في الاستفادة مما تقدمه الدولة من خدمات لأقصى درجة، تفرض على الدولة ألا تبدد حصيلة ما دفعوه في جباية الضريبة. فعلى الدولة رفع كفاءة جهاز التحصيل الضريبي والاختيار بين الأساليب المختلفة للتحصيل كي تضمن أن يكون الفرق بين ما دفعه المكلفين وبين دخل الخزنة العامة أقل ما يمكن.

ثانياً: القواعد الحديثة:

هذه القواعد أو المبادئ وضعها علماء آخرون¹⁵، وليست بديلاً عن القواعد التقليدية ولكنها تضاف إليها:

١- قاعدة المرونة:

يقصد بها أن يساعد النظام الضريبي على زيادة حصيلة الضريبة كلما زاد الدخل القومي وبالعكس، بمعنى أن يكون هناك علاقة طردية بين الدخل القومي وحصيلة الضرائب. أي أن يكتيف النظام الضريبي مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد الحصيلة في فترات التضخم وتخفض في فترات الانكماش.

٢- قاعدة الاستقرار:

يقصد بها أن تتسم أحكام النظام الضريبي بنوع من الثبات، بحيث لا تتغير أحكامه بصورة متكررة تجعل من الصعب على المكلف ملاحقة تعديلاته، فهذا يضعف من قاعدة اليقين. أي أن تتوافر في أحكام الضريبة نوع من الاستقرار بحيث لا تتغير من فترة إلى أخرى إلا في حدود ما هو ضروري وحتمي. وأن تتميز

14 / محمد حاتم عبد الكريم- مرجع سابق

15 عبد الله المنيف وآخرون. المحاسبة الضريبية- جامعة الملك سعود- الرياض

الزمن المقترح (٩٠ دقيقة)

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	١٠ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. ثم يعرض لشرائح باور بوينت بهما عنوان الجلسة التدريبية وأهدافها: «قواعد فرض الضريبة» أهداف التدريب الثاني: أن يتمكن المتدربون/ات - على نهاية التدريب - من: التفريق بين القواعد التي تحكم فرض الضريبة؛ مناقشة ضرورة وحتمية وأهمية التوازن في العلاقة بين الدولة ودافع الضريبة؛ تحديد القواعد التي تحقق التوازن في العلاقة بين الدولة ودافع الضريبة.	ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باور بوينت + بروجيكتور + سبورة الورق القلاب.
قواعد فرض الضريبة	٢٥ ق	نشاط بالكروت للمتدربين؛ محاضرة نشطة مع عرض شرائح الباور بوينت.	«قواعد فرض الضريبة» يبدأ المدرب/ة بمدخل للنقاش حول أهمية الضرائب وأهمية التوازن في العلاقة بين الدولة ودافع الضريبة، وهل الدولة مطلقة السلطات والخيارات في فرض ما تشاء من ضرائب على المواطنين أم أن هناك حقوق لدافع الضريبة يجب على الدولة مراعاتها. ثم يقوم المدرب/ة بسؤال المتدربين بشكل مباشر عن وجهة نظرهم في القواعد الأساسية في فرض الضريبة، والتي يجب مراعاتها عند فرض وتحصيل الضريبة لتحقيق التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص. ثم يوزع كروت ملونة على المتدربين ويطلب أن يكتب كل متدرب قاعدة من القواعد التي يرى أن على الدول أن تراعيها في فرض الضريبة وتحصيلها. يمنح المتدربين وقت كاف (من ٣ إلى ٥ دقائق) ويسمح له بالاستعانة وبوسائل البحث الإلكتروني، ليكتب كل متدرب تصوره، ويقوم بلصقه على الحائط في مكان يحدده المدرب/ة (من خلال الحركة لتنشيط المتدربين). يقرأ المدرب/ة الكروت ويعيد ترتيبها.	
نشاط عن قواعد فرض الضريبة	٤٥ ق	لعبة: الكرة وعروض شرائح باور بوينت	يعد المدرب/ة عدد (٤) ورقات حمراء يكتب على كل واحدة منها قاعدة من القواعد التقليدية لفرض الضرائب كما وردت بالمحتوى التدريبي، ويكور الأولى، ثم يلف عليها الثانية ثم يلف عليها الثالثة ثم يلف عليها الرابعة، ويمكن استخدام أستك النقدية لإحكام كل كرة، يطلب من المتدربين أن يقفوا على شكل حلقة ويرمي الكرة الكبيرة لأحدهم ويطلب منه أن يرميها ليلقها شخص، على الشخص الذي يلقي الكرة أن يفك الغلاف الخارجي عليها ويحتفظ به، ثم يرمي الكرة لمشارك آخر ليلقها ويفك الغلاف الثاني ويحتفظ به، ثم يرمي الكرة لمشارك ثالث ليلقي الكرة ويفك من عليها الغلاف الثالث ويحتفظ به، ثم يرمي الكرة ليلقها مشارك آخر يحتفظ بالورقة الرابعة والأخيرة، يطلب المدرب/ة من الذين إلتقطوا الكرة واحتفظوا بالأوراق بالخروج من الدائرة، وأن يكونوا دائرة ثانية صغيرة يتداولوا فيها حول الأوراق التي حازوها في هدوء. يعاود المدرب/ة اللعبة مع من بقي من المتدربين بعد أن يكون قد أعد خمسة أوراق خضراء يكتب على كل واحدة منهم قاعدة من القواعد غير التقليدية لفرض الضرائب، ويكور الأولى ثم يلف عليها الثانية ثم يلف عليها الثالثة ثم يلف عليها الرابعة ثم الخامسة، ويمكن استخدام أستك النقدية لإحكام كل كرة، ويعاود اللعبة إلى أن يلقى خمسة متدربين الأوراق ويطلب منهم أن يكونوا دائرة صغيرة أخرى يتداولوا فيها حول معاني المكتوبة على أوراقهم. ثم يطلب أن يصطف المتدربون على شكل مستطيل ناقص ضلع، الضلع الأول يقف فيه الأربعة أصحاب الأوراق الحمراء، والضلع الثاني لمن لا يحملون أوراق، والضلع الثالث للخمسة الذين يحملون الأوراق الخضراء ويقف المدرب/ة على الضلع الرابع، ويطلب من كل متدرب في الضلع الأول أن يقرأ الورقة التي يحملها بصوت عال، متدرب تلو الآخر، ويسأل المجموعة التي في الضلع الثاني (الذين لم يحصلوا على أوراق) ماذا يربط بين تلك المعاني، يسمع ويساعد في أن تصل الجماعة لرابط. ثم نذهب للضلع الثالث ليقرا كل متدرب/ة الورقة التي معه (الخضراء) بصوت عال، المتدرب/ة تلو الآخر، ويعود للضلع الثاني ليسألهم ما الرابط بين تلك المعاني، يساعد الجميع أن يصلوا لرابط، ثم يطلب من الجميع العودة لمقاعدهم. بعد العودة يعرض المدرب/ة المحتوى التدريبي ويقارن بينه وبين نتائج إجابات المتدربين	
تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (١) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة

ورقة نشاط رقم (١) معايير تحقق أهداف الجلسة الثانية
النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة الثانية.

المهمة:

الغني والفقير والتأثير على عدم العدالة، وثالثاً، لأنها تتمحور حول فكرة التقرير الذاتي والمحاسبة وفكرة المشاركة في صقل نماذج السياسات.

النظم الضريبية: من المقارنة الفردية للمقارنة العامة

مما لا شك فيه أن الضريبة تمثل استثناء يتعين عدم التوسع فيه لأنه يرد على الحرية الاقتصادية للأفراد. ومن ثم فإن أي تعقيد لهذه الحرية نتيجة المصلحة المشتركة في المجتمع - يتعين أن يكون في حدود تحقيق هذه المصلحة العامة فحسب، ومن أجلها فقط. النظام الضريبي له دور محوري في الموازنة العامة للدولة، وذلك لما يمثله من نسبة كبيرة من مصروفات المواطنين والمواطنات ونسبة أكبر من إيرادات خزانة الدولة - كما أن النظام الضريبي من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية أو الإخلال بها. فمن خلال النظام الضريبي يستطيع واضعي وواضعات السياسة العامة تحديد من يتحمل الكلفة الضريبية الأكبر، ومن يستحق الإعفاء من الضريبة، كما تحديد حجم الإيرادات التي تهدف الدولة إلى جمعها، وأي التعاملات التي تخضع للضرائب. وكل هذه القرارات تؤثر في حياة المواطنين والمواطنات، وفي قدرة الدولة على تمويل خزانتها، وفي توافر الإيرادات لدى الخزانة العامة من أجل الإنفاق على الخدمات الأساسية. كما أن النظام الضريبي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تحفيز القطاعات الإنتاجية والاستثمار، كما يمكن أن يلعب دور في تحقيق النمو الاقتصادي، والأهم من ذلك أن السياسة الضريبية من شأنها أن توفر موارد وظروفاً تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية¹⁶. لذا لم يكن غريباً أن فكرة العدالة الضريبية تعد أحد أهم الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الضريبي. كأن تتحقق العدالة في توزيع الأعباء بين ممولي كل ضريبة على حدة بصورة عادلة، وأن تتحقق في الوقت نفسه العدالة في توزيع الأعباء بين ممولي الضرائب جميعها ذلك لا خلاف بشأنه¹⁷.

إن مفهوم العدالة الضريبية مفهوم أخلاقي وحساس، وله انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تبلور مبدأ العدالة الضريبية وتأسل ضمن إطار علمي صحيح عندما زاد حجم النفقات العامة، وزادت بالمقابل التكاليف العامة، وأصبح المكلف يشعر بوطأة الضريبة، فكان لابد من المطالبة بعدالتها، لذلك نجد مفهوم العدالة الضريبية مفهوم نسبي يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، فالغني قد يرى العدالة بتطبيق ضريبة عامة، أي بتوحيد نسبتها على المكلفين جميعهم، في حين يراها الفقير في المساواة في التضحية، أي بإسهام المكلف/ة بالأعباء العامة للدولة وفق حالته المادية والعائلية، ويختلف مفهوم العدالة بين الدول تبعاً للنظام السياسي والاقتصادي لكل منه¹⁸.

يقوم المدرب/ة بإعداد لوحتين على الفليب تشارت، الأولى مكتوب عليها «القواعد التقليدية لفرض الضريبة»، والثانية مكتوب عليها «القواعد الحديثة لفرض الضريبة»، ويلصقهما على الحائط وبينهما مسافة. يفضل أن تكونا بعيدتان عن بعضهما لتنشيط المتدربين والعمل من خلال الحركة.

يوزع المدرب/ة على كل متدرب كارت، ويطلب من المشاركين/ات أن يكتب كل منهم قاعدة من القواعد التقليدية أو القواعد الحديثة لفرض الضريبة على الكارت. وأن يقوم كل مشارك بلصق الكارت الخاص به على اللوحة المناسبة له. يقرأ المدرب/ة الكروت بصوت عالي ويؤكد على صحتها أو ينقلها للوحة المناسبة لو كانت في غير مكانها.

التدريب الثالث العدالة الضريبية

أهداف التدريب الثالث:

أن يتمكن المتدربون/ات - على نهاية التدريب - من:
التفريق بين مفهوم العدالة بمعناها اللغوي، ومفهوم العدالة بمعناها الاصطلاحي ضريبياً؛
تحديد المناهج المتباينة التي تبناها المفكرين والفقهاء في شأن العدالة الضريبية.

(المحتوى التدريبي) العدالة الضريبية

مفهوم العدالة بمعناها اللغوي، ومعناها الاصطلاحي

الضريبة وحقوق الإنسان

يفترض عادة أن القوانين الضريبية لا تهتمش على أساس العرق والجنس والميول الجنسي والإعاقة أو أي تصنيف آخر، لذلك، لم يضع الخبراء الجوانب الاجتماعية للسياسات الضريبية كأولوية عند العمل عليها. بالإضافة إلى ذلك، ان فكرة أن برمجة السياسات الاقتصادية بحسب مصالح معينة لفريق معين وأنها لا تختصر على إجراءات تحدد علاقة المواطن بالدولة تضع فلسفة الضرائب في صلب الديمقراطية. فإذا لمذا تدفع منظمات المجتمع المدني والإقتصاديين غير التقليديين لإظهار الرابط ما بين الضرائب وحقوق الإنسان؟ أولاً، تسمح السياسات الضريبية بتعبئة الموارد للإستثمار بالصحة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية والقطاعات الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ورفاهية الشعوب وخاصة الأكثر تهميشاً (النساء والأطفال والمعوقين...).

ثانياً، من المفترض ان تخلق هذه السياسات آليات للتوزيع بين

16 راجع فراس جابر وإياد الرياحي - مرجع سابق

17 زياد أحمد عرباسي، بحث منشور على الانترنت لنيل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين 2008

18 زياد أحمد عرباسي - مرجع سابق

وعلى الرغم من الاختلاف في صيغ تعريف العدالة الضريبية بين علماء المالية العامة، إلا أنهم متفقون على أن يتحمل كل ممول نصيبه في تمويل النفقات العامة، وأن تعمل الضرائب على تخفيف حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، أي أن تعمل على إعادة التوزيع في الدخل والثروات، بحيث تقرب بين طبقات المجتمع وفئاته، فيساهم الأغنياء في تمويل الخدمات المقدمة للفقراء وهم يقصدون بذلك أن تنصرف العدالة الضريبية على النظام الضريبي ككل، وليس نطاق كل ضريبة على حدة، فعندما يتكون النظام الضريبي في الدولة من أكثر من ضريبة، فمن الخطأ انتقاد إحدى هذه الضرائب لكونها غير عادلة، ذلك أن عيب عدم العدالة في بعض الضرائب المتعددة قد يُلغى بآثار ضرائب أخرى بحيث يبقى النظام الضريبي نظاماً ضريبياً عادلاً¹⁹.

فيمكن اعتبار العدالة الضريبية صفةً من الصفات التي تتميز بها الضريبة وتساهم في توزيع الضرائب بين المواطنين والمواطنات بأسلوبٍ عادل، من خلال الاعتماد على مجموعةٍ من الاستراتيجيات المالية التي تُنظّم الطرق المُتبعة في تطبيق النظام الضريبي.

فهي الإنصافُ بتوزيع الأعباء الضريبية على السكان؛ بحيث يترتبُ على كُلِّ فردٍ نسبة من الضريبة العامة، والتي يتم اقتطاعها بعدالةٍ من خلال تقديم مجموعةٍ من الخدمات، وتوفير الحاجات الأساسية العامة للسكان مما يساهم في التقليل من التفاوت الاقتصادي داخل المجتمع.

مبادئ العدالة الضريبية:

مبدأ العدالة الضريبية الأفقية:

هو المبدأ الذي يعتمدُ على توزيع الأفراد بناءً على تشابه الحالات الاقتصادية بينهم، أي إنَّ الأفراد الذين يصنفون ضمن وضعٍ اقتصاديٍّ واحدٍ يُسدّدون الضرائب بطريقةٍ مُتشابهة، ولكن حتى يتم تحقيق هذا المبدأ يجب وضع دراساتٍ اقتصاديةٍ دقيقةٍ للحالة الاقتصادية العامة في المجتمع، وتوزيع السكان بناءً على مجموعةٍ من المعايير، مثل: الدخل، ومعدل الاستهلاك، وغيرها من المعايير الأخرى.

مبدأ العدالة الضريبية العمودية:

هو المبدأ الذي يعتمدُ على توزيع الأفراد بناءً على اختلاف الحالات الاقتصادية بينهم؛ أي إنَّ الأفراد الذين يختلفون عن بعضهم البعض في أوضاعهم الاقتصادية، يسدّدون الضرائب المُرتبة عليهم بطرقٍ مختلفة، وهكذا يتم ربطُ العدالة الضريبية مع العدالة الاجتماعية بصفحتها تتأثرُ بتصنيفات السكان التي ترتبطُ باختلاف نسبة الدخل، والاستهلاك بينهم.²⁰

خطة المدرب/ة لإدارة (التدريب الثالث)

العدالة الضريبية

الزمن المقترح (٩٠ دقيقة)

19 زياد أحمد عرباسي، مرجع سابق

20 د/ عاطف محمد موسى، العدالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري

بين النظرية والتطبيق "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية 2011

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	١٠ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. ثم يعرض الشريحة بعنوان وأهداف التدريب «العدالة الضريبية»: أهداف التدريب الثالث: أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من: التفريق بين مفهوم العدالة بمعناها اللغوي، ومفهوم العدالة بمعناها الاصطلاحي ضريبياً؛ تحديد المناهج المتباينة التي تبناها المفكرين والفقهاء في شأن العدالة الضريبية.	ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باوربوينت + بروجيكتور + سمرة الورق القلاب.
قواعد فرض الضريبة	٧٠ ق	نشاط مجموعات عمل؛ محاضرة نشطة عرض باوربوينت	تعريف العدالة الضريبية يبدأ المدرب/ة بتقسيم المتدربين لفريقيين: الفريق الأول يطلب منه صياغة تعريف للعدالة بمفهومها اللغوي، والفريق الثاني يطلب منه صياغة تعريف للعدالة بمفهومها الاصطلاحي ضريبياً، ويسمح للمتدربين استخدام وسائل البحث الإلكتروني، ويتولى كل فريق عرض نتائج أعماله، ويفتح باب المناقشة مع المشاركين/ات في بعد عرض نتائج أعمال المجموعتين، لتوضيح الفارق بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للعدالة الضريبية، والتأكيد على الطابع الجدلي للتعريف، واستحالة اختزاله في تعريف واحد، وإمكانية تطور التعريف في المستقبل بإضافة عناصر جديدة واستبعاد عناصر أخرى عرض شرائح باور بوينت عن تعريف العدالة الضريبة، وعرض المناهج المتباينة التي تبناها المفكرين والفقهاء في شأن العدالة الضريبية، مع الشرح.	ورقة نشاط رقم (١) حول تعريف العدالة الضريبية.
تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة

ورقة نشاط رقم (١)

العدالة الضريبية

الهدف من النشاط: أن يتمكن المشاركون/ات -في نهاية النشاط- من:

تعريف العدالة الضريبية؛

التفريق بين مفهوم العدالة بمعناها اللغوي، ومفهوم العدالة بمعناها الاصطلاحي ضريبياً.

من خلال مجموعات العمل، تجيب كل مجموعة عن السؤال المخصص لها:

المجموعة الأولى: حددوا تعريفاً للعدالة بمفهومها اللغوي؛

المجموعة الثانية: حددوا تعريفاً للعدالة بمفهومها الاصطلاحي ضريبياً.

إرشادات عمل المجموعة:

اختراروا من بينكم ميسر/ة للمجموعة، ينظم النقاش، ويحرص على إتاحة الفرصة لكل عضو في المجموعة للتعبير عن رأيه.

السماح باستخدام المتدربين لوسائل البحث الإلكتروني أثناء مجموعات العمل

اتفقوا على مسجل يسجل أهم نقاط النقاش.

استمعوا إلى بعضكم بإمعان، وتبادلوا خبراتكم المتنوعة واستفيدوا منها.

لخصوا أهم الدروس والإجابات المحددة التي تريدون أن تعرضوها على زملائكم في التدريب، وسجلوها على لوحة ورقية (فيلب تشارت)

اتفقوا على من يعرض نتائج عملكم على الجلسة العامة.

ابتكروا في عرض نتائج مجموعتكم (أكثر من عارض، بالتمثيل، باللوحات، من خلال لعبة... الخ).

التدريب الرابع أهداف العدالة الضريبية

أهداف التدريب الرابع:

أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من:
تحديد الأهداف التي تتوخاها العدالة الضريبية، والفرقة بينها.

المحتوى التدريبي أهداف العدالة الضريبية

للعدالة الضريبية عدة أهداف منها: المساواة بين الأفراد أمام الضرائب، مراعاة المقدرة التكليفية للممول، عدم استغراق الضريبة للوعاء بأكمله، وأخيراً العدالة الاجتماعية.

أولاً: المساواة أمام الضرائب:

ويقصد بها أن يتحمل الأفراد الأعباء الضريبية بتساوي، ونعني بذلك أعباء الضرائب كلها، وليس بعضاً منها، وهناك نظريات كثيرة للوصول إلى غرض المساواة^{١١}، وهي:

أ- نظرية المساواة في التضحية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن المساواة في توزيع العبء الضريبي تتحقق من خلال أن تكون التضحية الناشئة عن دفع الضريبة واحدة بالنسبة لكل فرد، وهذه التضحية يمثلها مجموع المنافع الاقتصادية التي يُحرّم الفرد منها بدفع مبلغ الضريبة، وقد يقصد بالمساواة في التضحية: «المساواة المطلقة»، أي أن يدفع كل فرد المبلغ نفسه. كما يمكن أن يقصد بالمساواة في التضحية: «المساواة النسبية»، وهذا يؤدي إلى ما يعرف بالضريبة النسبية. ويُنتقد هذا التفسير كون الضريبة النسبية لا تحقق سوى المساواة في التضحية الظاهرية، وليس الحقيقية، إذ أن الأخيرة لا تتحقق، إلا إذا كانت ثروات الأفراد ودخولهم متقاربة.

ب - نظرية الحد الأدنى للتضحية:

تستند هذه النظرية إلى أساس أن توزيع عبء الضرائب على الأفراد يجب أن يتم، في شكل تصبح التضحية التي يتحملها المكلفون في مجموعهم الناشئة -عن دفع الضرائب- أقل ما يمكن، لكن تكتنف هذه النظرية صعوبة قياس التضحيات لمقارنة ما يصيب كل فرد منها بما يصيب الآخر، فالتضحية الناشئة عن حرمان المكلف من مبلغ معين في صورة ضريبة تتفاوت بتفاوت المكلفين في تحصيلهم، ومزاجهم، وسلوكهم، حتى وإن كان هؤلاء المكلفون متساوين في الدخل والثروة.

وقت تنفيذ النشاط:

الإجمالي: ٧٠ دقيقة، منهم:

٥ دقائق شرح النشاط من المدرب/ة، وتقسيم المجموعات.

٤٥ دقيقة عمل المجموعات، وعرض كل مجموعة لنتائج أعمالها.

٢٠ تعليق المدرب/ة وعرض الموضوع والتأكيد على النتائج.

ورقة نشاط رقم (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة الثالثة

العدالة الضريبية

الوقت: ٥ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة الثانية.

المهمة:

يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أي من المتدربين تذكيرنا بمعنى

العدالة لغويًا؟

يسمع إجابات كل الراغبين/ات في المشاركة، ثم يؤكد على المعنى

المحدد للعدالة لغويًا.

يسأل المدرب/ة مرة أخرى: هل يستطيع أي من المتدربين تذكيرنا

بمعنى العدالة الاجتماعية اصطلاحياً؟

يسمع إجابات كل الراغبين/ات في المشاركة، ثم يؤكد على المعنى

المحدد للعدالة الاجتماعية اصطلاحياً. لغويًا.

يعرج المدرب/ة بعد ذلك على أهم آراء المفكرين والفهاء في تحديد

معنى العدالة الاجتماعية.

الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فعن طريق الضرائب يتم توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء وذلك باستقطاع جزء من الثروات والدخول المرتفعة وإعادة توزيعها على الفقراء بصورة الخدمات التي تقدمها الدولة لهم كإعانات الاجتماعية للعاطلين وكبار السن مثلاً. ومن ثم، فعلى المشرع الضريبي أن يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية باستخدام الضريبة من خلال العدالة الضريبية، ضارياً بالأغراض التقليدية الضريبية عرض الحائط، فلم يعد من المقنع استخدام الضريبة للأغراض المالية واسترداد الموارد المالية من خلال توزيع عادل للنفقات، وإنما يقصد على وجه الخصوص تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية ومالية^{٢٦}.

فتعني العدالة الضريبية توزيع الأعباء بين الأفراد توزيعاً عادلاً وفقاً للمقدرة التكلفة لكل منهم، كما تعني المقدرة التكلفة قدرة الممول على تحمل الأعباء العامة (الضرائب) دون الإضرار بمستوى معيشتة أو بقدرته الإنتاجية.

ثانياً: مراعاة المقدرة التكلفة للممول:

تستند هذه النظرية^{٢٢} إلى أساس أن توزيع العبء الضريبي يجب أن يتم حسب المقدرة الاقتصادية للأفراد على دفع الضريبة، وتقاس هذه المقدرة بالاستناد إلى عناصر موضوعية ملموسة، كالدخل والثروة. ولقد أصبح هذا المبدأ مقبولاً، واستخدم كأساس لفرض الضريبة، وتأخذ هذه النظرية عدالتها في تسويتها للضرائب التصاعدية على أساس أنه كلما زادت مقدرة الفرد على الدفع توجب أن يتحمل عبئاً ضريبياً.

ثالثاً: عدم استغراق الضريبة الوعاء بأكمله أو الانتقاص منه بدرجة كبيرة:

ليس هناك من شك في أن الضريبة تُتخذ كوسيلة لتوزيع أعباء النفقات العامة على الأفراد وفق أسس عادلة، سواء في التشريع أو في التطبيق. إلا أنه لا يجوز أن تفرض الضريبة ويحدد وعاؤها بما يؤدي إلى زوال رأس المال المفروضة عليه الضريبة كلية، أو الانتقاص منه بدرجة جسيمة^{٢٣}.

رابعاً: تحقيق العدالة الاجتماعية:

بداية يجب أن نشير إلى الفرق بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، فالعدالة الضريبية تتحقق إذا خضع جميع المكلفين الذين في مركز اقتصادي واحد إلى عبء ضريبي متساوٍ. الأمر الذي يجعلهم يشعرون بعدالة الضريبة، وتقبل دفعها عن طيب خاطر نسبياً. وذلك بتحمل الأغنياء عبء ضريبي أكثر من الفقراء، الأمر الذي يعني أن النظام الضريبي يتضمن المساواة والعمومية، وشخصية الضريبة عدم ازدواجها، وهنا سوف تتحقق العدالة الضريبية.

أما العدالة الاجتماعية^{٢٤} فيقصد بها ضمان حد أدنى من المعيشة للمواطنين وتحقيق تكافؤ الفرص أمامهم وتقليل التفاوت في الثروات والدخول ومراعاة أن يكون ما يتحمله المواطن من تضحيات في سبيل المساهمة في الأعباء المالية العامة متماشياً مع مبدأ القدرة على الدفع، أي توزيع عادل لعبء الضريبة^{٢٥}.

ويمكن للعدالة الضريبية بالطبع أن تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق الدور الذي تلعبه السياسية الضريبية في العمل على الحد من الفوارق والاختلافات على كافة النواحي

22 - زياد أحمد عرباسي - مرجع سابق -

د/ محمد محمد عبد اللطيف : الضمانات الدستورية في المجال -

الضريبي- دار النهضة العربية- عن د/ عاطف محمد موسى- مرجع سابق

د/ عاطف محمد موسى - مرجع سابق -

أ/ نبيل عطية عويس: امكانيات ومشاكل تحقيق العدالة الضريبية من -

خلال المحاسبة المالية والضريبية، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس

1973 - عن د/ عاطف محمد موسى - مرجع سابق

خطة المدرب/ة لإدارة التدريب الرابع
أهداف العدالة الضريبية
الزمن المقترح (٩٠ دقيقة)

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	١٠ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/لت عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. ويعرض شريحة بعنوان التدريب وأهدافه: «أهداف العدالة الضريبية» أهداف التدريب الرابع: أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من: تحديد الأهداف التي تتوخاها العدالة الضريبية، والتفرقة بينها، وهي: أولاً: المساواة بين الأفراد أمام الضرائب: (نظرية المساواة في التضحية، ونظرية الحد الأدنى للتضحية). ثانياً: مراعاة القدرة التكليفية للممول. ثالثاً: عدم استغراق الوعاء بأكمله أو الانتقاص منه. رابعاً: تحقيق العدالة الاجتماعية.	ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باوربوينت + بروجيكتور + سبورة الورق القلاب.
قواعد فرض الضريبة	٧٠ ق	عرض تمثيلي للبرلمان، ومناقشة الأحزاب لرؤيتها لأهداف العدالة الضريبية عرض باوربوينت	تحديد أهداف العدالة الضريبية يطلب المدرب/ة من المتدربين تخيل أنهم جميعاً أعضاء بالبرلمان، وكل مجموعة منهم تمثل حزب سياسي (اليمن، اليسار، الوسط، الخضر)، ويطلب من كل مجموعة أن تحدد أهداف العدالة الضريبية من وجهة نظرها ووفقاً لإنحيازاتها وبرنامجه، ويسمح لهم باستخدام وسائل البحث الإلكتروني، وتقوم كل مجموعة باختيار ممثل لها ليدخل في مناظرة مع ممثلي باقى الأحزاب الأربعة بالبرلمان لعرض وجهة نظر حزبه. يطلب من كل مجموعة أن تعرف أحد أهداف العدالة الضريبية، وأن تحدد عناصرها؛ يعرض كل فريق نتائج أعماله؛ يتم فتح باب المناقشة مع جميع المشاركين/ات في نهاية كل عرض؛ ثم يقوم المدرب/ة -مستعيناً بعروض الباوربوينت- بعرض المحتوى التدريبي لأهداف العدالة الضريبية والمقاربة بينها وبين ما انتهت إليه مجموعات العمل.	ورقة نشاط رقم (١) حول تحديد أهداف العدالة الضريبية.
تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة

ورقة نشاط رقم (١)

أهداف العدالة الضريبية

الهدف من النشاط: أن يتمكن المشاركون/ات -في نهاية النشاط- من:

تعريف أهداف العدالة الضريبية،

تحديد عناصر كل هدف من أهداف العدالة الضريبية.

من خلال مجموعات العمل، تحيب كل مجموعة عن السؤال المخصص لها:

المجموعة الأولى: عرفوا الهدف الأول من أهداف العدالة الضريبية: «مساواة المواطنين أمام الضرائب (نظرية المساواة في التضحية، ونظرية

الحد الأدنى للتضحية)»، وحددوا عناصره؛

المجموعة الثانية: عرفوا الهدف الثاني من أهداف العدالة الضريبية: «مراعاة المقدرة التكليفية للممول»، وحددوا عناصره؛

العدالة الضريبية من منظور جندي

السياسات المالية والضريبية ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي. فالأنظمة الضريبية بحد ذاتها تعتمد على مفاهيم وافتراسات مجندرة (على سبيل المثال: «الرجل كرب الأسرة» أو «المعيل»). و تعزز هذه المفاهيم الصور النمطية عن دخل المرأة كثنوي مقارنة بدخل الرجل «رب الأسرة» وتعزز من الدور الرعائي غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء عادة في الأسرة.

يعد تحليل السياسة المالية والضريبية من منظور جندي أمراً ضروريا لضمان عدم إحقاق هذه السياسات وغيرها من السياسات الاقتصادية بالضرر على النساء وغيرهن من الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا. فالسياسات المالية مثلا الرامية الى خفض الإنفاق العام وتدابير التقشف التي تعتمد على أغلب البلدان في العالم العربي لها تأثير سلبي على الميزانيات الحكومية اللازمة لتمويل النهوض بحقوق النساء. فكثيرا ما تؤدي سياسات التقشف الى تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي في مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم والوظائف العامة ونظم الرعاية الاجتماعية. ولذلك انعكاسات على النساء وعلى الرجال. إلا أن واضعي السياسات المالية والضريبية لم ينتبهوا حتى الآن الى العلاقة هذه بين السياسات المالية والضريبية وبين اللامساواة، على الرغم من تزايد المخاوف من أن النظم الضريبية متحيزة ضد النساء، وأن الإصلاحات الضريبية الراهنة تزيد من نسبة الضرائب المفروضة على النساء الأكثر فقرا بينما تخفق في توليد إيرادات كافية لتمويل البرامج المطلوبة لتحسين حياة هؤلاء النساء.

فالاتجاهات الحالية في الإصلاح الضريبي، على صعيد المثال، في أكثر من بلد عربي تشير إلى تحول كبير عن فرض ضرائب على الدخل، باتجاه فرض المزيد من الضرائب على الاستهلاك، من خلال الضرائب على القيمة المضافة. وهو أمر هام نظراً للأنماط المجندرة للاستهلاك- فتشير بعض الدراسات الى أن النساء يقمن بإنفاق أكبر على اسرهن- وبالتالي فتمتد نفرض ضريبة على القيمة المضافة (VAT) على السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الغذاء أو النقل، لذلك يؤثر سلبيا على النساء بشكل كبير. لذا يتوجب على واضعي السياسات أن يدرسوا بعناية مجموعة السلع والخدمات التي يجب أن تكون معفاة من الضرائب وتلك التي يجب أن تفرض عليها ضرائب أعلى.

التمييز الجندي في السياسات الضريبية:

يمكن أن نستخلص نوعين من التمييز الجندي في تحليلنا للسياسات الضريبية التمييز الصريح: القوانين الضريبية التي تتضمن تمييزا صريحا بناء على الجندر والوضع العائلي. التمييز الضمني: يتصل بالنظام الضريبي الذي، لأسباب هيكلية مرتبطة بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية وموقع كل من النساء

المجموعة الثالثة: عرفوا الهدف الثالث من أهداف العدالة الضريبية: «عدم استغراق الضريبة للوعاء بأكمله أو الانتقاص منه بدرجة كبيرة»، وحددوا عناصره؛

المجموعة الرابعة: عرفوا الهدف الرابع من أهداف العدالة الضريبية: «تحقيق العدالة الاجتماعية»، وحددوا عناصره؛

إرشادات عمل المجموعة:

اختراروا من بينكم ميسر للمجموعة، ينظم النقاش، ويحرص على إتاحة الفرصة لكل عضو في المجموعة للتعبير عن رأيه. اتفقوا على مسجل يسجل أهم نقاط النقاش. استمعوا إلى بعضكم بإمعان، وتبادلوا خبراتكم المتنوعة واستفيدوا منها.

لخصوا أهم الدروس والإجابات المحددة التي تريدون أن تعرضوها على زملائكم في التدريب، وسجلوها على لوحة ورقية (فيلب تشارت) اتفقوا على من يعرض نتائج عملكم على الجلسة العامة. ابتكروا في عرض نتائج مجموعتكم (أكثر من عارض، بالتمثيل، باللوحات، من خلال لعبة... الخ). وقت تنفيذ النشاط:

الإجمالي: ٧٠ دقيقة، منهم:

٥ دقائق شرح النشاط من المدرب/ة، وتقسيم المجموعات.

٣٠ دقيقة عمل المجموعات، كل مجموعة على حدة.

١٥ دقيقة عرض نتائج عمل المجموعتين.

٢٠ تعليق المدرب/ة وعرض الموضوع والتأكيد على النتائج.

ورقة نشاط رقم (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة الرابعة أهداف العدالة الضريبية

الوقت: ١٠ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة الرابعة.

المهمة:

يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أيا من المتدربين تذكيرنا بهدف من أهداف العدالة الضريبية؟

يسمع إجابات كل الراغبين في المشاركة، ثم يؤكد على الأهداف الأربعة للعدالة الضريبية.

النساء والضرائب غير المباشرة

تشكل الضرائب غير المباشرة الحصة الأكبر من عائدات الضرائب في الدول العربية.

تشير الأدبيات إلى أن الضرائب غير المباشرة رجعية وغير منصفة عامودياً.

بما أنه من المرجح أن تتفق النساء مدخولهن على أسرهن وأطفالهن وعلى السلع الأساسية من غذاء وتعليم ورعاية صحية، يمكننا تالياً أن نفترض أن النساء، خاصة ذوي الدخل الأدنى، هن الأكثر تأثراً بشكل سلبي بالضرائب غير المباشرة.

ورقة نشاط رقم (١) تأثير الضريبة على النساء
النشاط: تحليل الضريبة من منظور جندي

أهداف النشاط:

أن يتمكن المشاركون/ات بنهاية النشاط من:
- التعرف على التأثير المختلف للضريبة على النساء والرجال المهمة وكيفية تنفيذ النشاط:
يتم تشكيل مجموعات عمل وفق البلد.
تقوم كل مجموعة بالبحث عن أنواع الضرائب المباشرة في بلدها.
تقوم كل مجموعة بالرد على السؤالين التاليين ما هي أنواع الضرائب المباشرة في بلدها؟ وكيف يمكن أن تؤثر على النساء؟
تقوم كل مجموعة بعرض النتائج الخاصة بها في جلسة عامة ومناقشتها.

الميزانة المراعية للمنظور الجندي

تعتبر الميزانية الأداة الحكومية الأكثر أهمية لوضع السياسات، لأنه بدون تمويل كاف، لا يمكن جعل أي من السياسات موضع التنفيذ. تعتبر الموازنات المراعية للمنظور الجندي أداة لمراقبة ما إذا كانت التزامات السياسة المتعلقة بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين تنعكس بشكل كاف في مخصصات الميزانية. لوهلة الأولى، قد تبدو الميزانيات محايدة من حيث النوع الاجتماعي. مع ذلك، تظهر الدراسات في المنطقة العربية أن أنماط الإنفاق الحكومي والطريقة التي تجمع بها الحكومة إيراداتها لها تأثير مختلف على النساء مقارنة بالرجال، غالباً على حساب النساء. ويعود ذلك إلى الأدوار الاجتماعية النمطية المحددة للنساء والرجال في المجتمع. إن تقسيم العمل بناء على النوع الاجتماعي، والمسؤوليات والإمكانيات والقيود المختلفة تترك النساء عموماً في وضع غير متساوٍ مقارنة بالرجال في مجتمعهم، متمتعان بقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية أقل. لذلك فإن الميزانيات التي تبدو في ظاهرها محايدة من حيث النوع قد تكون في الواقع متجاهلة للنوع الاجتماعي. إذا، تهدف الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي إلى تعميم المنظور الجندي في المالية العامة للدولة.

والرجال فيها، يؤدي إلى تأثيرات مختلفة على كل منهما. فإذا كانت النساء، مقارنة بالرجال، يشاركن أقل بالأنشطة الاقتصادية مدفوعة الأجر، يواجهن معدلاً أعلى من البطالة ويحصلن على أجور ومرتببات أقل، فهن بالتأكيد يتأثرن بالضرائب بشكل مختلف مقارنة بالرجال. وبالتالي فإن فهم الموقع الاقتصادي للنساء ضرورة لتحليل كيف يتأثرن بالسياسات الضريبية.

التمييز الضمني في الضرائب المباشرة

تؤثر الضرائب المباشرة على النساء بشكل مختلف عن الرجال. فالنساء يحصلن بشكل عام على دخل أقل، ويملن إلى الدخل والخروج من سوق العمل في مراحل مختلفة من حياتهن، ويقمن بالرعاية غير مدفوعة الأجر في الأعمال المنزلية والمجتمعية والعائلية. وهذا يؤثر على قدرتهن على المشاركة في العمل مدفوع الأجر، ودفع الضرائب والاستفادة من أحكام الضمان الاجتماعي والخدمات العامة المقدمة من خلال النظام الضريبي.

الضريبة على الشركات

إنطلاقاً من واقع أن الرجال يهيمنون بشكل عام على طبقة أصحاب العمل والمساهمين في الشركات الكبيرة، (والمتوسطة وصغيرة الحجم) مقارنة بالنساء، فإن السياسة الضريبية التي تميل إلى تخفيض الضرائب على الشركات من المرجح ألا تستفيد منها النساء. بينما يعني التمييز الجندي بأن نسبة النساء اللواتي يمكن أصولاً وممتلكات أقل بكثير من نسبة الرجال، فإن الحوافز والاعفاءات الضريبية، وإنخفاض حصة الإيرادات المتأتية من الضرائب على الريع والعقارات تذهب لصالح الرجال، من الطبقات الأعلى، منها إلى النساء والطبقات الأفقر.

قد تستفيد النساء في حال كانت هذه الاعفاءات والتزيلات الضريبية مشجعة للاستثمارات الخالقة لفرص العمل للنساء.

يترتب عن خفض الضريبة على الشركات والعقارات خسارة كبيرة في إيرادات الموازنة. ففيما تشكل النساء غالبية الفقراء، من المرجح أن يستقن أكثر في حالة وجود سياسة مجندرة للموازنة وترمي إلى إعادة توزيع الثروة على أساس مشاريع تستفيد منها النساء والشرائح الأفقر.

مسألة هامة أخرى بالنسبة لضرائب الشركات والمساواة الجنديّة تكمن في التهرب الضريبي. فيما يشكل الرجال في الغالب طبقة أصحاب العمل والمساهمين في الشركات، فهم من يستفيد بشكل أكبر من التهرب الضريبي. وكما جادل العديدون، فإن انخفاض الإيرادات من الضريبة على الشركات يترك عبئاً أكبر على الضرائب غير المباشرة لتعويض الإيرادات الضريبية المطلوبة. هذا يضع مرة أخرى العبء الضريبي غير المتكافئ وغير العادل على أصحاب الدخل المنخفض أي النساء والفقراء.

وتأخذ الميزانيات المراعية للمنظور الجندي في الاعتبار عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تضطلع به المرأة في المقام الأول في جميع أنحاء العالم. ووفق دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية، تخصص النساء في الدول العربية ٣٢٠ دقيقة يومياً على عمل الرعاية من دون أجر، في مقابل ٧٠ دقيقة فقط للرجال، وبذلك تسجل المنطقة الهوة الأعلى عالمياً في هذا المجال. تشمل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أنشطة مثل الأعمال المنزلية والطبخ ورعاية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة المرضى التي يقوم بها أفراد الأسرة، غالباً النساء، دون مقابل. لا تغطي نظم الإحصاءات القومية هذا العمل أي لا يحتسب ضمن الناتج المحلي ويبقى عملاً غير مرئياً وغير مثنى.

إن مراقبة ميزانيات الحكومات هي أداة تستخدمها منظمات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لإخضاع الحكومات للمساءلة عن التزاماتها تجاه العدالة الجندية وحقوق المرأة. وتهدف الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى: صياغة الميزانية بطريقة تستجيب للمنظور الجندي. ربط السياسات المراعية للمنظور الجندي بمصادر تمويل كافية في الميزانية.

ربط سياسات تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بمصادر تمويل كافية من الميزانية. تنفيذ الميزانية بطريقة عادلة بين النساء والرجال. رصد أثر الإنفاق والإيرادات من منظور جندي. إعادة تحديد أولويات الإنفاق، وإعادة صياغة سياسات جمع الضرائب بطريقة عادلة من خلال تلبية الاحتياجات والأولويات المختلفة لكل من النساء والرجال.

ورقة نشاط رقم (٢) الميزانية المراعية للمنظور الجندي
النشاط: تحديد الاحتياجات الآنية والاستراتيجية من منظور جندي
أهداف النشاط:

أن يتمكن المشاركون/ات بنهاية النشاط من:
- التعرف على الميزانية المراعية للمنظور الجندي
- أن يقوموا/يقمن بتحديد الاحتياجات والأولويات وفق النوع الاجتماعي في الميزانية العامة
المهمة وكيفية تنفيذ النشاط:

يتم تشكيل مجموعات عمل. يجب أن تتكون كل مجموعة من مشاركات نساء أو مشاركين رجال على التوالي. تقوم كل مجموعة بالتفكير في ظروف وأوضاع النساء (إن كانت مجموعة مشكلة من نساء) والرجال (إن كانت مجموعة مشكلة من رجال) في بلدها.

تقوم كل مجموعة في تحديد أهم مجالات التدخل التي يمكن أن تحسن من وضعهم/ن المعيشي والتي تعتقد أن يجب أن يتم إدراجها في الميزانية العامة القادمة وفقاً للقطاعات التالية، وربطها بحصة من الميزانية المفترضة (= ١٠٠٪).

تقوم كل مجموعة بعرض النتائج الخاصة بها في جلسة عامة ومناقشة الأولويات من منظور النوع الاجتماعي.

الميزانيات المراعية للمنظور الجندي ليست بميزانيات منفصلة وأخصاً بالنساء حصراً، بل هي ميزانيات عامة يتم التخطيط لها والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها ومراجعتها بطريقة تراعي الفوارق الجندية. هناك أبعاد مختلفة يجب أخذها في الاعتبار لدى النظر إلى الميزانيات من منظور جندي:

مثلاً، في معظم البلدان يتم إنفاق جزء كبير من الميزانية على التوظيف العام. فهل تعمل النساء كموظفات مدنيات بنفس القدر الذي يعمل به الرجال وبنفس الدرجات، وبالتالي هل يستفيدن بشكل متساو من الإنفاق العام؟

قد تكون للنساء كمستخدمات للخدمات الممولة تمويلياً عاماً احتياجات وأولويات مختلفة عن الرجال بسبب أدوارهن ومسؤولياتهن الاجتماعية المختلفة. فهل تؤخذ هذه الاحتياجات بعين الاعتبار لدى وضع الميزانيات؟

تقوم الحكومات بتحويل الأموال إلى الأسر على شكل معاشات وضمنان صحي وضمنان اجتماعي وغيرها، فهل للنساء نفس الاستحقاقات من هذه المدفوعات مثل الرجال؟

للنساء والرجال أنماط مختلفة لاستخدام الوقت. فمن الحقائق الراسخة أن النساء يقضين ساعات عمل غير مدفوعة الأجر أكثر من الرجال بينما يقضي الرجال ساعات أطول في العمل مدفوع الأجر. في المجموع، تعمل النساء ساعات أطول في الأسبوع من الرجال. فهل تلعب الميزانيات دوراً سواء في زيادة أو تقليل عبء العمل لأي من الجنسين؟

لن تؤخذ أولويات النساء في الاعتبار خلال وضع الميزانيات إلا إن كن ممثلات تمثيلاً كافياً في مواقع صنع القرار في تحديد الميزانيات. فهل للنساء دور وحضور وتمثيل في آليات ومسارات وضع الميزانيات؟

لحد من انعدام المساواة بين النساء والرجال يجب وضع سياسات خاصة تستهدف النساء بالإضافة إلى تعميم المنظور الجندي في السياسات العامة. ويجب أن تنفذ هذه السياسات في إطار بيئة ممكنة ومعززة للنساء للتغلب على القوالب الجندية النمطية، وينبغي تخصيص أموال كافية لها.

وخلافاً للمبادرات التي تركز على الأثر التوزيعي للميزانيات، مثل مبادرات الموازنة للقراء، فإن الموازنة المستجيبة للمنظور الجندي لا تعامل الأسرة كوحدة مستقلة، بل تبرز بدلاً من ذلك التفاوت بين أفراد الأسرة في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها والقدرة على المفاوضات داخل الأسرة. وتبين دراسات عدة أن المرأة تميل إلى إنفاق أموالها على رفاة أسرتها (التغذية، والملابس، والتعليم) بينما يميل الرجال إلى الإنفاق على الأنشطة الترفيهية. لذا، فإن النفقات العامة مؤثرة جداً في ما إذا كانت تستهدف رجالاً أو نساءً، أو إذا كان جمع الإيرادات الضريبية تقع في الغالب على النساء أو على الرجال.

النسبة المئوية من الميزانية	القطاع
	الأمن
	القانون
	الصحة
	التعليم
	المياه والنظافة
	الزراعة
	التأمين الصحي
	الدعم على المواد الغذائية
	انشاء الطرقات
	الطاقة والكهرباء
	الدعم لتعزيز الصادرات

التدريب الخامس

قاموس تعريفات

أهداف التدريب الخامس:

أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من:
تحديد بعض التعريفات لعدد من المصطلحات الضريبية.

المحتوى التدريبي

قاموس تعريفات

هو دفع ضرائب أقل من المستحق قانونياً عن طريق التهرب أو التفادي الضريبي (شبكة العدالة الضريبية)	الغش الضريبي (Tax Cheating)
هو النشاط الإجرامي القائم على الاحتيال على السلطات التي تقوم بتحصيل الضريبة عن طريق إعلان أنشطة أو أصول خاضعة للضريبة أقل من الحقيقية (شبكة العدالة الضريبية)	التهرب الضريبي (Tax Evasion)
هو التحايل على روح القانون لدفع ضرائب أقل من المستحقة فعلياً بطريقة تضمن ألا يقع المتحايل تحت طائلة القانون (شبكة العدالة الضريبية)	التفادي الضريبي (Tax Avoidance)
هي منطقة قانونية تقدم تسهيلات للممولين تساعد على الإلتفاف حول التزاماتهم الضريبية، أو القانونية، أو المالية في المناطق القانونية الأخرى التي يعملون بها. (شبكة العدالة الضريبية)	ملاذ ضريبي (Tax Haven)
هي مناطق قضائية تخلق قوانيناً هدفها الأساسي خدمة من لا يقيمون فيها من الأصل، بهدف الإلتفاف حول التزاماتهم الضريبية في مناطقهم القانونية الأصلية، ويتم ذلك بحماية سرية بيانات المستفيدين من هذه القوانين الإلتفافية من مناطقهم القانونية الأصلية مما يحميهم من الملاحقة القانونية. (الأبحاث الضريبية، المملكة المتحدة)	مناطق السرية القضائية (Secrecy Jurisdiction)
هو استخدام الشركات المتعددة الجنسيات للتلاعب في أسعار المعاملات بين الشركات الفرعية لتحويل التكاليف لمناطق قانونية مرتفعة الضريبة، و الأرباح لمناطق منخفضة الضريبة. (شبكة العدالة الضريبية)	التسعير التحويلي (Transfer Pricing)
هي معاملة الشركات متعددة الجنسيات كشركة ضخمة موحدة بدلاً من من اتحاد فضفاض من الشركات مما يمنعهم من التلاعب الضريبي عن طريق استخدام التسعير التحويلي. (شبكة العدالة الضريبية).	ضريبة توحيدية (Unitary Tax)
الضرائب التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يزداد معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الخاضع للضريبة، وبالتالي تزيد حصيله الضريبة	ضرائب تصاعديّة (Progressive Tax)
الضرائب التي لا يتأثر سعرها بحجم المادة الخاضعة للضريبة، فهي نسبة ثابتة في كل الأحوال.	ضرائب ثابتة (Flat Tax)

الضرائب المباشرة (Direct Tax)	هي ضرائب تفرض على الممول مباشرة على نشاط اقتصادي مارسه، دخل حقيقه، أو ثروة يمتلكها. مثل ضرائب الدخل، و الثروة والممتلكات.
الضرائب غير المباشرة (Indirect Tax)	هي ضرائب لا تدفع مباشرة حيث يمررها المنتج للمستهلك إضافي على سعر السلعة أو الخدمة المشتراة. مثل ضريبة المبيعات و ضريبة القيمة المضافة.
تآكل القواعد و تحويل الأرباح (Base Erosion and Profit Shifting)	هي استراتيجية للتهرب الضريبي عن طريق استغلال الثغرات الموجودة بين الأنظمة الضريبية المختلفة لنقل الأرباح لمناطق قانونية خاضعة لضرائب أقل. (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية)
التقرير على اساس دولي (Country By Country Reporting)	هو تصريح الشركات المتعددة الجنسيات للسلطات المعنية في كل دولة بالتزاماتها الضريبية في كل الدول الأخرى التي تعمل بها الشركة، مما يضمن للسلطة الضريبية أن الشركة لا تمارس استراتيجيات التهرب أو التفادي الضريبي. (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية)
اتفاقيات الإزدواج الضريبي (Double Tax Agreements)	هي اتفاقيات بين الدول المختلفة لضمان عدم تحميل نفس النشاط الاقتصادي ضريبة مرتين (أحد مبادئ العدالة الضريبية). في حالة وجود فرق في معدلات الضريبة بين الدولتين الموقعتين تقوم الشركات بالتسجيل في الدولة ذات المعدل الضريبي الأقل بغض النظر عن أين يتركز نشاطها، لتفادي الضريبة.
الضريبة (Tax)	مبلغ نقدي تقتطعه الدولة جبراً، بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال أو ثروة الأفراد والشركات والمؤسسات بصفة نهائية، وذلك لتغطية النفقات العامة، ولتحقيق أغراض النفع العام.
العدالة الضريبية (Tax Justice)	هي تطبيق مبادئ العدالة الأساسية و روحها على النظم الضريبية حتى لا يكلف ممول بما لا يحتمل، وتوزيع الحمل الضريبي بناءً على القدرة على الدفع، و تجنيد النظام الضريبي نفسه لتقويم أسس العدالة الإجتماعية.

خطة المدرب/ة لإدارة التدريب الخامس

قاموس تعريفات

الزمن المقترح (٩٠ دقيقة)

الأدوات	الكلمات الدالة	الأساليب	الوقت	الخطوة
ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باوربوينت + بروجيكتور + سبورة الورق القلاب.	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. ثم يعرض شريحة بعنوان الجلسة التدريبية وأهدافها: «قاموس تعريفات» أهداف التدريب: التعرف على بعض المصطلحات الضريبية	عرض توضيحي	١٠ ق	مقدمة
ورقة نشاط رقم (١) حول قاموس من التعريفات.	قاموس تعريفات يعد فريق التدريب عدد من الكراسي على شكل دائرة، ويكون عدد الكراسي أقل من عدد المتدربين، ويطلب المدرب/ة منهم المشاركة في لعبة الكراسي الموسيقية، حيث يقوم المتدربين بالالتفاف حول الكراسي إلى أن يطلق المدرب/ة عبارة (جلوس) سيتمكن المتدربين جميعاً من الجلوس إلا المتدرب/ة الذي لن يكون له كرسى خالي، هذا المتدرب/ة يطلب منه المدرب/ة تعريف مصطلح من هذه المصطلحات، وبعد أن يتم تدوين إجابته على السبورة، يفتح المدرب/ة باب النقاش حول التعريف الذي أجاب به المتدرب/ة، ثم يستعرض التعريف في المحتوى التدريبي ويقارن بينه وبين إجابة المتدرب/ة ومدخلات باقي المتدربين. ثم يخرج المتدرب/ة من اللعبة ويصطحب معه كرسى من كراسي الدائرة، ويتم بعدها تكرار اللعبة من جديد مع باقي المتدربين حتى تنتهي المصطلحات. ويمكن لكل فريق تدريب أن يضيف إلى هذا المحتوى ما يشاء من مصطلحات يراها ضرورية للتدريب في كل بلد	لعبة الكراسي الموسيقية عرض باوربوينت	٧٠ ق	تعريفات

تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة
----------------	------	---	---	---

ورقة نشاط رقم (١)

أهداف العدالة الضريبية

الهدف من النشاط: أن يتمكن المشاركون/ات -في نهاية النشاط- من:
تحديد تعريفات بعض المصطلحات الضريبية.
من خلال لعبة الكراسى الموسيقية بين المتدربين
إرشادات عمل المجموعة:
اختراروا من بينكم ميسر للعبة، ينظم النقاش، ويحرص على إتاحة الفرصة لكل عضو في المجموعة للتعبير عن رأيه.
اتفقوا على مسجل يسجل أهم نقاط النقاش.
استمعوا إلى بعضكم بامعان، وتبادلوا خبراتكم المتنوعة واستفيدوا منها.
لخصوا أهم الدروس والإجابات المحددة التي تريدون أن تعرضوها على زملائكم في التدريب، وسجلوها على لوحة ورقية (فيلب تشارت)
اتفقوا على من يعرض نتائج عملكم على الجلسة العامة.
وقت تنفيذ النشاط:
الإجمالي: ٩٠ دقيقة، منهم:
١٠ دقائق شرح النشاط وافتتاح الجلسة من المدرب/ة، وتلقى التوقعات من المتدربين
٧٠ دقيقة لتنفيذ اللعبة

ورقة نشاط رقم (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة الخامسة

قاموس تعريفات

الوقت: ١٠ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة الخامسة.

المهمة:

يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أيا من المتدربين تذكيرنا بتعريف إحدى المصطلحات الضريبية؟
يسمع إجابات كل الراغبين في المشاركة، ثم يؤكد على بعض المصطلحات.

عهد إسماعيل لم يكن هدفها توفير خدمات أو تمويل هياكل الدولة، ولكن كان هدفها الأول والأخير هو تسديد خدمة الديون المتركمة، وكثيراً ما فشلت في ذلك. وحتى في وقتنا الحالي، وبعد حوالي قرن ونصف مازالت السياسة الضريبية المصرية تتحدد بعلاقتها بالديون، فكل إصلاح ضريبي، وكل توجه اقتصادي، وكل قرار حكومي يصدر يكون جوهره ومحوره الديون، وكيفية تمويل خدماتها وأعبائها. وحتى السياسات التي تبناها يوسف بطرس غالي وزير المالية المصرية قبل ثورة يناير ٢٠١١ من فرض ضريبة على الدخل ٢٠٪ لكل الشرائح، وإقرار قانون الضريبة العقارية، وتخفيض الرسوم الجمركية، والتمهيد لقانون الضريبة المضافة كانت أولاً وأخيراً تهدف إلى رفع الحصيلة الضريبية عن طريق تشجيع الاستثمار وخاصة الأجنبي لتوفير النقد الأجنبي لخدمة الديون، وتوفير الحاجات الإستراتيجية للبلاد.

وبرغم أن سياسات غالي أتت بعوائد مرتفعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلا أنها قامت بذلك نتيجة لدفعة لحظية إثر تطبيق السياسات الجديدة التي قامت في الوقت نفسه بتحجيم القدرة التمويلية للدولة على المدى الطويل بخفض معدلات الضرائب مما أدى إلى انخفاض متواصل في نسبة الضرائب للنتائج المحلي الإجمالي^{٢٧}. فالسياسات النيوليبرالية التي شكلت الاقتصاد المصري منذ الحقبة الساداتية والتي توسع فيها مبارك وحكومته المتعاقبة مبنية مباشرة على مفهوم أساسي، وهو أن الحكومة لا دور لها في العملية الاقتصادية لأن الدولة سيكون لها مميزات وأفضليات عالية جداً في أي نشاط اقتصادي تقوم به مقابل المشاركين/ات من القطاع الخاص مما يشوه الديناميكيات السوقية، ويُثقل القطاع الخاص من الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى استئثار الحكومة من الأنشطة الاقتصادية؛ فضلاً عن عدم كفاءتها للقيام بهذا الدور^{٢٨}. فإن ذلك سيخلق بيئة خصبة لنمو الفساد، وبالتالي الركود الاقتصادي. فكان أول شاغل لهم هو إخراج الدولة من الأنشطة الاقتصادية بأي شكل. ولما كانت الدولة في هذه الفترة مشارك فاعل في إقتصاديات أغلب الدول إما نتيجة لسياسات الكينزية^{٢٩} أو سياسات رأسمالية الدولة كما كان في مصر، لزم عرقلة تدخل الدولة في الاقتصاد بسياسة تكسير الأرجل - أو كما سماها رونالد ريجان^{٣٠} «سياسة تجويع الوحش» - وهي السياسة التي تستهدف طرد الدولة من المجال الاقتصادي عن طريق حرمانها من الموارد الاقتصادية اللازمة للقيام بدورها الاقتصادي بشكل كفاء وفعال، وكننتيجة لهذا العجز المستمر تضطر الحكومة إلى فتح المجال للقطاع الخاص

27 البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2017-2018، ص 105-107.

28 تعتمد النظرية أيضاً أن القطاع العام والحكومة بطبيعتهما يؤسسان لإنخفاض الفعالية، الركود، و إنعدام الابتكار مما يجعلهم غير مؤهلين للأنشطة الاقتصادية.

29 بدأت السياسات الكينزية على يد جون ماينارد كينز في ثلاثينات القرن الماضي كحزمة سياسات اقتصادية لإدارة أزمات الركود الكبرى عن طريق التدخل الفاعل للحكومة لتصحيح تناقضات السوق و تحجيم الآثار السلبية للدورة الاقتصادية. بعد تبني هذه السياسات ونجاحها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد فرانكلين روزفلت أصبحت جزءاً أساسياً من الاقتصاديات الرأسمالية عالمياً حتى الثمانينات وبداية إرتفاع نجم السياسات النيوليبرالية.

30 الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية

القسم الثاني تدريبات الأنظمة الضريبية للدول

أهداف التدريب:

التعرف على أبرز مظاهر الاقتصاد بدول (مصر، المغرب، تونس، الأردن، فلسطين، لبنان)، ثم على التعرف على ملامح النظام الضريبي بكل دولة، ثم مدى فاعلية وعدالة هذا النظام. المحتوى التدريبي:

أولاً: النظام الضريبي المصري.

ثانياً: النظام الضريبي الاردني.

ثالثاً: النظام الضريبي الفلسطيني .

رابعاً: النظام الضريبي اللبناني

خامساً: النظام الضريبي التونسي

سادساً: النظام الضريبي المغربي.

أولاً: النظام الضريبي المصري

يتسم الاقتصاد المصري بتناقضاته الداخلية العديدة وعدم تناسقه مع موارد مصر الطبيعية في أغلب الأحوال، وهذا يرجع لأن إدارة الاقتصاد المصري لم تكن أبداً مؤسسة كهيكل طبيعي متراص ومتناسق مبني على ما تتميز به البلاد، بل دائماً ما كانت إدارة الاقتصاد تعتمد على توجهات الحاكم الشخصية و آراؤه. فنجد الإدارة الاقتصادية تتأرجح من اليمين إلى اليسار بلا تدليل منطقي في أغلب الوقت، وفرض أن يكون التوجه الاقتصادي الجديد مبني على فهم طبيعة الظروف المحيطة بمصر عادة أقل من فرصة أن يكون التوجه الجديد مجرد إرضاء لغرور الحاكم أو تخديماً على أصدقائه. ولما كانت الضرائب هي المصدر الأساسي لتمويل خزانة الدولة وهيكلها المختلفة، يضحى فهم السياسة الضريبية هو حجر الزاوية لفهم السياسة الاقتصادية المصرية خاصة، وسياسة الدولة المصرية ككل.

ربما من أهم الظواهر المحددة للاقتصاد المصري هي الديون المرتفعة، والتي بلغت في منتصف العام المالي (٢٠١٦ - ٢٠١٧) حوالي (٦٧,٣٢ مليار دولار) دين خارجي، و(٣,٠٥٢ تريليون جنيه مصري) دين داخلي، لتصبح إجمالي الديون على مصر (٤,٢٧٣ تريليون جنيه) في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

وغنى عن البيان أنه منذ عام ١٨٦٣ ومع استنادة الخديوي إسماعيل لأول قرض -باستثناء الربع الثالث من القرن العشرين- ظلت الدولة المصرية حتى الآن مديونة بكثافة مدهشة أصابها بالشلل في كثير من الأوقات وأعجزتها عن أداء عملها، وتحكمت هذه المديونية الكثيفة في آفاق وآليات إدارة الاقتصاد المصري، كما تحكمت في انحيازات وخيارات كافة الحكومات المتعاقبة تجاه المسألة الضريبية. فالضرائب المستخرجة منذ البدايات الأولى لكوارث المديونية في

وهذا الهيكل وبرغم إدعاؤه السعي إلى المساواة فقد شابه العوار منذ البداية، فعلى سبيل المثال حد الإعفاء هنا أقل من الحد الأدنى للأجور الذي طالب به العمال آن ذاك، والمقدر حينها بـ ١٢٠٠ جنيهاً مصرياً، أي ١٤٤٠٠ جنيهاً سنوياً. بمعنى أن عامل يتلقى ثلث الحد الأدنى للأجور يلزم بدفع الضرائب على هذا الأجر المخزي. كما يلاحظ أيضاً أن الهيكل يقفز قفزات مبالغ فيها في الشريحتين الرابعة والخامسة، فالشريحة الرابعة تتضمن كل من كان دخله بين الـ ٣٧٥٠ جنيهاً شهرياً و ٢٠ ألف جنيهاً شهرياً، وشتان بين المبلغين ومستويات الدخل الذين يمثلانها. والشريحة الخامسة تمثل ٢٠ ألف شهرياً فما فوق، مساوية أصحاب الدخل المرتفعة، بالمليونييرات، بل والمليارديرات أيضاً. فما نراه هنا هو وفاء اسمي وصوري لمبدأ العدالة الضريبية لا أكثر. وجاء أكتوبر من ذلك العام بإضافة إعفاء شخصي مقدر بـ ٧ آلاف جنيه سنوياً ليرفع حد الإعفاء الكلي لإثني عشر ألف جنيه مصري سنوياً، إلا أنها كانت خطوة في الإتجاه الصحيح. وفي بداية العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ وطبقاً للقانون ٤٤ لعام ٢٠١٤ أقرت الحكومة ضريبة استثنائية إضافية لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٥٪ على من زاد دخله عن مليون جنيه مصري سنوياً، كما رفعت حد الإعفاء إلى ٦٥٠٠ جنيه محولة شكل الهيكل الضريبي فعلياً إلى ما يلي:

نسبة الضريبة	حدود الدخل	الشريحة
معفى من الضرائب	١٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً فأقل ^{٣١}	الأولى
١٠٪	من ١٢ ألف إلى ٣٠ ألف جنيه مصري سنوياً	الثانية
١٥٪	من ٣٠ ألف إلى ٤٥ ألف جنيه مصري سنوياً	الثالثة
٢٠٪	من ٤٥ ألف إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصري سنوياً	الرابعة
٢٥٪	من ٢٥٠ ألف جنيه مصري إلى مليون جنيه مصري سنوياً	الخامسة
٣٠٪	أكثر من مليون جنيه مصري سنوياً	الخامسة (خاضعة لضريبة الثروة)

الشكل الفعلي للهيكل الضريبي المصري بعد تعديلات قانون ٤٤ لعام ٢٠١٤ على قانون ٩١ لعام ٢٠٠٥

في ظل هذا الهيكل ظهرت أن الحكومة تولدت لديها إرادة لتتجه فعلياً لضرائب أكثر عدالة حيث أنه بعد هذا التعديل ظهر الهيكل الضريبي المصري أكثر عدالة، ولكن ما ظهر للحظة أنه اتجاه للعدالة لم يكن إلا سراب تبدد في حرارة أغسطس ٢٠١٥ حيث تراجع الحكومة المصرية عن خطواتها السابقة بقانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الذي خفض الضرائب على الشرائح الأعلى، وألغى ضريبة الثروة ضمن حملة حكومية لتشجيع الاستثمار في خضم التحضير للمؤتمر الاقتصادي في شرم الشيخ. وعليه تغير الهيكل الضريبي

وبيع الأصول المملوكة لها، وهو ما تمثل في مصر بقانون قطاع الأعمال العام وقرارات الخصخصة الصادرين في عهد مبارك. ولما كانت الضرائب هي المصدر الأساسي للدخل الحكومي في أغلب الدول كانت العملية كلها تركز على خفض الضرائب عامة وضرائب الدخل على أنواعها خاصة بحجة تشجيع الاستثمار. مما جعل خفض الحصيلة الضريبية للدولة حجر الزاوية لكل من يبغى تطبيق هذا النموذج، وسنعرض لاحقاً مدى النجاح الذي لاقاه هذا التكتيك في مصر من باب فاعلية تحصيل الضرائب في مصر.

الملاح العامة للنظام الضريبي المصري الحالي:

برغم أنه امتداد طبيعي للأنظمة الضريبية المتعاقبة منذ عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، تشكل النظام الضريبي الحالي في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ حيث تذبذبت السياسات الحكومية و تغيرت عقب كل تغيير وزاري حتى أصبح من شبه المستحيل تكوين رؤية واضحة عن المرغوب من النظام الضريبي المصري. وبرغم ذلك فقد تشاركت كل الحكومات على أن العدالة الضريبية هدف يسمو عن سواه، وأن تصاعدية الضرائب ضرورة لا مفك منها، لكن هذه التصاعدية لم تترجم في سياسات حقيقة و فعالة فظلت في حيز الإنشاء كخطاب زائف ليس إلا. وهنا نقسم النظام الضريبي إلى قسميه الطبيعيين المباشر وغير المباشر.

الضرائب المباشرة:

يعتبر أهم مكون للضرائب المباشرة في مصر ضرائب الدخل، والتي ينظمها القانون رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته المتعاقبة، والتي تقرض على الأجور وما يماثلها. وجاءت التعديلات القانونية في مايو ٢٠١٣ التي تبنتها جماعة الإخوان في نهايات حكمها لمصر لتشكّل المرتكزات الرئيسية للهيكل الضريبي المصري حتى اليوم بكل مشاكله وتحدياته، حيث قسمت الضرائب على الدخل إلى خمسة شرائح تصاعدية:

الشريحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	٥٠٠٠ جنيه مصري سنوياً فأقل	معفى من الضرائب
الثانية	من ٥٠٠٠ إلى ٣٠ ألف جنيه مصري سنوياً	١٠٪
الثالثة	من ٣٠ ألف إلى ٤٥ ألف جنيه مصري سنوياً	١٥٪
الرابعة	من ٤٥ ألف إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصري سنوياً	٢٠٪
الخامسة	أكثر من ٢٥٠ ألف جنيه مصري سنوياً	٢٥٪

الشرائح الضريبية طبقاً لتعديلات مايو ٢٠١٣ على القانون ٩١ للعام ٢٠٠٥

يتضمن الـ 12000 جنيه الإعفاء الشخصي المقدر بـ 7 آلاف جنيه الصادر

في أكتوبر 2013 و 5 آلاف حد الإعفاء في القانون نفسه

للمرة الثالثة في عامين ليصبح على الشكل التالي:

الضرائب غير المباشرة:

على عكس الضرائب المباشرة التي توقع على الدخل المكتسب، والتي يتم تحصيلها مباشرة من الأجور فالضرائب غير المباشرة يتم تحصيلها على الاستهلاك حيث يدفعها المستهلك كزيادة سعرية في السعر المدفوع على المنتج النهائي فهي غير عادلة بطبيعتها التي لا تفرق بين مستويات الدخل المختلفة للمستهلكين فتساوي بين المعدم والملياردير، ومن أهم أنواعها في مصر ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية.

ضريبة القيمة المضافة هي التطور النهائي لما سمي بضريبة الاستهلاك، والتي تحولت لضريبة المبيعات بعد تطبيق القانون ١١ لعام ١٩٩١ الذي جاء تنفيذاً لمطالب حزمة الإنقاذ التي تلقاها مصر في هذا الوقت والمسماة حينها بحزمة الإصلاح الاقتصادي. وقد تراوحت الضريبة بين ١,٢٪ إلى ٤,٥٪ لمختلف السلع في ظل متوسط عام لسعر الضريبة بلغ ١,٠٪ على سعر كل سلعة، فخدمات أعمال البناء قد تخضع لضريبة تقدر بحوالي ١,٢٪. أما ضرائب السيارات المستوردة فقد تصل إلى ٣٣٪ واستثنى القانون بعض الخدمات خاصة المتعلقة بالدفاع والأمن القومي. كما طبقت ضريبة المبيعات تلبية لمطالب صندوق النقد الدولي مقابل حزمة إقراض، وتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة ثمناً لحزمة إقراض ثانية، حيث تفاوضت الحكومة مع المؤسسات الدولية المانحة في شأن تطبيقها لسنوات عدة وأمضت حوالي خمس سنوات تتعهد بتقديمها حتى سبتمبر ٢٠١٦ حين أصدرت الحكومة قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ نزولاً على رغبة المقرضين حيث صدر القانون متضمناً رفع السعر العام للضريبة من ١,٠٪ إلى ١,٣٪ وارتفعت ثانية إلى ١,٤٪ في خلال عام من صدور القانون. واستثنى القانون السلع والمعدات الإنتاجية من هذا السعر حيث يطبق عليها ضريبة بنسبة ٥٪ فقط وضريبة ٠٪ على السلع والخدمات المصدرة، ويعتبر القانون معيباً حيث أنه بتوحيد سعر الضريبة^{٣٤} رفع سعر بعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية التي يعتمد عليها الكل، وخفض سعر الضريبة على أغلب منتجات الرفاهية التي يستهلكها الاغنياء وكأن واضع القانون أراد أن يعاقب فقراء مصر على فقرهم. ولكن كان الدافع بالقانون من البداية ليس إقتناعاً بفعاليته بل النزول على رغبة المقرضين ورفع الدخل الحكومي لتغطية العجز المتزايد نتيجة انفجار قيمة خدمة الديون.

فاعلية تحصيل الضرائب في مصر:

من أكبر المشاكل التي يواجهها النظام المصري هو عدم قدرته على تمويل الإحتياجات التمويلية للدولة فمعدل الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة للغاية فحتى بعد ارتفاع ملحوظ بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة وصلت النسبة لـ ١٣,٤٪ في عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وتتوقع الحكومة أن ترتفع النسبة إلى ١٤,٧٪ في مشروع موازنة عام ٢٠١٧-٢٠١٨ وهو توقع مدفوع بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة أولاً وأخيراً. ولنضع هذه

33 السيارات هي السلعة المستوردة الوحيدة التي خضعت لضريبة

المبيعات، حيث خضع باقي السلع المستوردة للضريبة الجمركية

34 عدا الإستثناءات

نسبة الضريبة	حدود الدخل	الشريحة
معفى من الضرائب	١٣٥٠٠ جنيه مصري سنوياً فأقل ^{٣٢}	الأولى
١٠٪	من ١٣٥٠٠ إلى ٣٠ ألف جنيه مصري سنوياً	الثانية
١٥٪	من ٣٠ ألف إلى ٤٥ ألف جنيه مصري سنوياً	الثالثة
٢٠٪	من ٤٥ ألف إلى ٢٠٠ ألف جنيه مصري سنوياً	الرابعة
٢٢,٥٪	أكثر من ٢٠٠ الف جنيه مصري سنوياً	الخامسة

الشكل الفعلي للهيكل الضريبي المصري في أعقاب قرار بقانون ٩٦ لعام ٢٠١٥ بتعديل قانون ٩١ لعام ٢٠٠٥

ويظل إلى الآن الشكل الحالي لضريبة الدخل المصرية هو ما ورد بهذه التعديلات فبعد إتجاه بسيط لعدالة أكثر تراجمت الحكومة عن قراراتها لصالح هيكل أقل تصاعدياً وضرائب أقل على الأغنياء، و أتى هذا التراجع في هيكل ضرائب الدخل كجزء من التراجع الاستراتيجي للحكومة عن العدالة الضريبية كمبدأ حتى ولو كان تجميلياً.

أما بالنسبة للشركات فشهد الموقف أيضاً تغيرات كثيرة: فقد تم توحيد ضريبة الأرباح للشركات عند ٢٠٪ في أعقاب قانون ٢٠٠٥ بإستثناء البنك المركزي المصري، الشركة العامة لقناة السويس، وهيئة البترول الذين يلتزمون بتسديد الضرائب على سعرها قبل تعديلات ٢٠٠٥ إلا وهو ٤٠٪، وشركاء هيئة البترول الذين يتعاقدون مع الهيئة للتقريب عن البترول فيلتزمون بتسديد الضرائب على سعر أعلى قليلاً إلا وهو ٥٤٠٪. فهذا التخفيض الباهظ التكلفة لضرائب الشركات كان من أوائل قرارات يوسف بطرس غالي وزير مالية مبارك، ورفعت الحكومة سعر الضريبة إلى ٢٥٪ في أعقاب مايو ٢٠١٣ ووصلت نسبة الضريبة الفعلية لـ ٣٠٪ في أعقاب ضريبة الثروة التي كان من المفترض تطبيقها على الشركات، لينخفض سعر الضريبة في أعقاب تعديلات ٢٠١٥ إلى ٢٢,٥٪ فقط. والجدير بالذكر أنه حتى برغم هذا التخفيض الهائل في نسبة الضريبة فإن هناك من يدفع أقل مثل الشركات في المناطق الاستثمارية الخاصة التي تدفع ١٠٪ فقط أو شركات المناطق الحرة التي تُعفى تماماً من الضرائب مقابل تسديد ١٪ من ربحهم الصافي السنوي لهيئة الاستثمار. وهذا التراجع لصالح المستثمرين هو من أهم معالم النظام المصري، فعلى سبيل المثال بعد أن أقرت الحكومة ضريبة أرباح رأسمالية تقدر بـ ١٠٪ في عام ٢٠١٤ تراجمت عنها بعد اعتراض المستثمرين، وهذا الأسلوب في التراجع المخزي والمستمر أمام قوى المستثمرين هو ما جعل الضرائب المباشرة في مصر -والتي أعرضنا ذكر أغلب مصادرها إن لم يكن كلها- غير فعالة و غير قادرة على توفير الموارد المطلوبة للدولة لتتمكن من القيام بدورها، وهو ما يشجع على الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.

32 يتمن الـ13500 جنيه الإعفاء الشخصي المقدر بـ7 آلاف جنيه الصادر

في أكتوبر 2013 و 6500 حد الإعفاء في القانون نفسه

حدة التفاوتات الاجتماعية، فهي أهم أدوات إعادة توزيع الثروة، وأهم أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية.³⁶

وخلال السنوات الخمس الماضية عمقت الأزمات الأمنية في كل من سوريا والعراق، واغلقت الحدود أمام حركة تنقل البضائع والناس من جراء أزمة الاقتصاد الأردني، وكما هو معروف فإن سوريا والعراق تعد الشريكين الاقتصاديين والأساسيين للأردن. كذلك ساهمت موجات اللجوء الكبيرة التي دخلت الأردن من سوريا خلال السنوات الخمس الماضية من الضغوط على الاقتصاد الأردني مما أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات ومختلف القطاعات، كالعليم، والصحة، وسوق العمل والنقل، وغيرها.³⁷

محمل هذه العوامل أدت الى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة بما نسبته ١,٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، مقارنة مع ٢,٤٪ لعام ٢٠١٥، ٢,٨٪ مع عام ٢٠١٤.

وقد شهد النظام الضريبي الأردني تعديلات تشريعية مهمة في ٢٠١٤. وبالرغم من تصاعدية النظام الضريبي، فهو لا يزال غير عادل بما فيه الكفاية خاصة لأن القانون الضريبي بالأردن عامة وفيما يخص ضريبة الدخل الشخصي خاصة يتسم بقلّة الشرائح و تقاربها.

وقد تم تعديل قانون الضريبة الأردني³⁸ رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ ليدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من الأول من يناير عام ٢٠١٥. وبموجب هذا التغيير تم تعديل الضرائب المباشرة من معدلات ضريبة دخل الشركات، ومعدلات ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة دخل الشركات المؤقتة، وضريبة الاستقطاع، والضمان الاجتماعي، كما تغيرت حالة بعض الإعفاءات الضريبية. وجاءت تلك التعديلات كما يلي:³⁹

الضرائب المباشرة:

تغيرت ضريبة الدخل الشخصي بعد أن كانت تقدر ب (٧٪) على أول (١٢,٠٠٠ دينار أردني) و(١٤٪) على كل دخل يرتفع عن ذلك لتصبح (٧٪) على أول (١٠,٠٠٠ دينار أردني)، و(١٤٪) على ال (١٠,٠٠٠ دينار أردني) التالية، و(٢٠٪) على ما هو فوق (٢٠,٠٠٠ دينار أردني).⁴⁰

36 مركز الفنيق للدراسات السياسية والمعلوماتية (ورقة بعنوان السياسات الضريبية والعدالة الاجتماعية في الأردن (تشرين الثاني 2016)

37 مركز الفنيق للدراسات السياسية والمعلوماتية (ورقة بعنوان السياسات الضريبية والعدالة الاجتماعية في الأردن (تشرين الثاني 2016)

38 قانون ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات رقم (34) لسنة 2014.

39 Kpmg, highlights of the new income tax law for 2015, 14 May 2015, accessed from: <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/05/jordan-highlights-new-income-tax-law-2015.html>

40 Kpmg, highlights of the new income tax law for 2015, 14

النسبة في سياقها فالدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض -التي تنتمي إليها مصر- تتحصل من ضرائبها على متوسط ٢٦,٤٪⁴¹ من احتياجاتها التمويلية أي أكثر من ضعف ما تتحصل عليه الدولة المصرية. و جدير بالذكر أن حصيلة ضرائب السلع والخدمات زادت ١١٨٪ على مدار الخمس سنين السابقة حتى فاقت ال ٢٠١ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٦-٢٠١٧، و تتوقع أن تشهد زيادة تفوق ٤٤,٦٪ في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ فقط لتتعدى ٢٩١ مليار جنيه. وذلك المؤشر هو جوهره التاج في المؤشرات التي تدل على الانحيازات الضريبية للحكومة الحالية. فبينما تتخفف نسبة الضرائب المباشرة ويحصل المستثمرون على تسهيلات متعاقبة، تتواصل نسب الضرائب الغير مباشرة في الارتفاع الصاروخي في صورة من أوضح صور الاجحاف الضريبي الذي يتحمل عبئه الاكبر الطبقات الفقيرة والمتوسطة في مخالفة واضحة للقاعدة الدستورية بشأن العدالة الضريبية، لتتحول بذلك نصوص الدستور المصري إلى مجرد كلاماً إنشائياً فاقداً القيمة والفاعلية.

ثانياً: النظام الضريبي الأردني

بين مطرقة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين من غرب الاردن، وسندان الاعتماد على عوامل غير ثابتة أو ضامنة للنمو الاقتصادي في ظل ضعف القطاع الأولي تشكلت ملامح هذا الاقتصاد. فهذه الهشاشة لازمت الاقتصاد الهاشمي منذ ولادته مما جعل الأردن دائماً معرضاً لمختلف الأخطار والضغوط الاقتصادية وهو ما سمح أيضاً بتدخل البنك الدولي في تشكيل السياسات الاقتصادية للبلاد بما في ذلك السياسات الضريبية. وبينما تتمثل أحد أهم مشاكل تلك الدولة في فجوة الموارد بين الطبقات المجتمعية المختلفة فرضت مؤسسات التمويل الدولي العديد من السياسات النيوليبرالية التي تتجه نحو سد عجز الموازنة من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة، مما يساهم في رفع تكلفة المعيشة، وبينما قد تتجح هذه السياسات في سد عجز الموازنة. لكنها تساهم أيضاً في تعزيز حجم الفجوة بين طبقات المجتمع، كما تخلق حالة زائفة من النمو الاقتصادي الذي لا ينعكس في الشارع بين المواطنين.

الملامح العامة للنظام الضريبي الأردني:

في إطار برامج إعادة الهيكلة للاقتصاد الأردني التي بدأ الأردن تطبيقها منذ عام ١٩٨٩، تضمنت هذه البرامج خطط وسياسات لما اصطلح على تسميته «إصلاح النظام الضريبي»، حيث تم التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة، الضريبة العامة على المبيعات، والضرائب الخاصة وغيرها، وتم استبدال ضريبة الاستهلاك بالضريبة العامة على المبيعات، وتم إجراء تعديلات متعددة على جوهر السياسات الضريبية، حيث لم يتم اعتماد سياسات ضريبية تصاعدية بشكل فعال، ولم يتم تطوير أدوات لتحصيل الضرائب من المكلفين والمتهربين من دفعها. وبقيت ملامح النظام الضريبي تراوح مكانها دون أي إصلاحات تحقق العدالة الاجتماعية، وتخفف من

عبدالفتاح الجبالي. السياسة الضريبية و العدالة الاجتماعية في مصر. 35

صادر ع المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية. ص14

عقود التأمين التي تبرمها معها شركات التأمين العاملة في دولة الأردن. والدخل الذي تشمله اتفاقات منع الازدواج الضريبي التي تعقدتها الحكومة وبالقدر الذي تنص عليه هذه الاتفاقات. كذلك يعفى دخل الأوقاف الخيرية، ودخل مؤسسة تنمية أموال الأيتام، وأرباح الأسهم وأرباح الحصص التي يوزعها الشخص المقيم باستثناء توزيع أرباح صناديق الاستثمار المشترك المتأتبة للبنوك وشركات الاتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي. والأرباح الرأسمالية المتحققة من الداخل باستثناء الأرباح المتحققة على الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك في هذا القانون. والدخل المتأتي من داخل الأردن من المتاجرة بالحصص والأسهم والسندات واسناد القرض، وسندات المقارضة، وصكوك التمويل الاسلامي، وسندات الخزينة، وصناديق الاستثمار المشترك، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات المتعلقة بأي منها، باستثناء المتحقق من أي منها للبنوك وشركات الاتصالات الأساسية، وشركات تعدين المواد الأساسية، وشركات التأمين، وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية، والشركات المالية، والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي. والدخل الذي يحققه المستثمر غير الأردني المقيم من مصادر خارج دولة الأردن والناشئة من استثمار رأسماله الأجنبي، والعوائد، والأرباح، وحصيلة تصفية استثماراته، أو بيع مشروعه أو حصصه أو أسهمه بعد إخراجها من الأردن وفق أحكام قانون الاستثمار أو أي قانون آخر يحل محله. والتعويضات التي تدفعها جهات التأمين باستثناء ما يدفع بدل فقدان الدخل من الوظيفة أو من نشاط الأعمال. ويعفى من الضريبة دخل كل من الاشخاص والجهات التالية، على أن تحدد الأحكام والشروط المتعلقة بهذا الإعفاء بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية: (الاحزاب والنقابات والهيئات المهنية بما فيها الغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والجمعيات الأخرى المسجلة والمرخصة قانوناً من عمل لا يستهدف الربح. والمؤسسات الدينية أو الخيرية أو الثقافية أو التربوية أو الرياضية أو الصحية التي لا تستهدف الربح. والشركة المعفاة المسجلة بموجب قانون الشركات والمتأتي لها من مزاوله أعمالها خارج دولة الأردن باستثناء الدخول المتأتية لها من مصادر الدخل الخاضعة للضريبة بموجب أحكام هذا القانون. والشركة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المسجلة بموجب قانون الشركات. ولا يخضع للضريبة دخل صناديق التقاعد العامة أو صناديق التقاعد الخاصة وصناديق الادخار والتوفير وغيرها من الصناديق الموافق عليها من الوزير من مساهمات المشتركين وأصحاب العمل. ووجبات الطعام المقدمة للموظفين في موقع العمل. وخدمات الإيواء المقدمة للموظفين في موقع العمل. والمعدات والألبسة الضرورية لأداء العمل والتي يقدمها صاحب العمل للموظف). وأجاز القانون إعفاء أرباح أنواع محددة من صادرات السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي لخارج دولة الأردن من الضريبة كلياً أو جزئياً على أن يتم تحديد أسس الإعفاء وأنواع السلع والخدمات المشمولة بهذا الإعفاء ونسبته ومدته بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

وبالنسبة للدخول الشخصية، يعفى كل من الحالات التالية: (الدخل الإجمالي للشخص المتأتي من نشاط زراعي داخل دولة الأردن. ويعفى الدخل الاجمالي للشخص الطبيعي المقيم بما لا يزيد على

ولم تتغير ضريبة الأصول والممتلكات. فاستقرت ضريبة العقارات (حسب نوع العقار) بين ٢٪ و ١٠٪، وضريبة الأثاث وغير المنقولات بأنواعها بين ١٠٪ و ١٥٪، وضريبة الآلات بين ١٠٪ و ٢٥٪، والسفن ٢٠٪. بينما تحتسب ضرائب الأصول غير الملموسة كحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وما إلى ذلك إستناداً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (FRS^{٤١})، أما بالنسبة للضمان الإجتماعي فقد زادت نسبة المشاركة على كل من الموظفين وأصحاب العمل، لتصبح ٧٪ على العامل بعد أن كانت تبلغ ٦,٧٥٪ و ١٣,٢٥٪ على صاحب العمل بعد أن كانت ١٢,٧٥٪^{٤٢}.

هذا وتعتمد ضريبة دخل الشركات في الأردن على نوع الشركة. وتغيرت ضريبة الشركات بموجب قانون الضريبة الأردني الجديد لتصبح كالآتي: بالنسبة لشركات التأمين، والاتصالات، والبورصة، وشركات التمويل، وشركات تحويل العملات، وشركات التأجير التمويلي، ارتفع معدل الضريبة على الدخل بنسبة مئوية واحدة ليصبح ٢٤٪ بعد أن كان ٢٥٪. وارتفع بنسبة أعلى للبنوك ليتحول من ٣٠٪ إلى ٣٥٪، بينما بقي على حاله بالنسبة للشركات الصناعية والتي تبلغ معدل ضريبتها ١٤٪، أما عن بقية القطاعات، ارتفع معدل ضريبة دخل الشركات إلى ٢٠٪ بعد أن كان ١٤٪^{٤٣}، أما عن ضريبة الشركات المؤقتة، فقد كان القانون ينص على أن الشركات التي تحقق إجمالي دخل سنوي يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني، تقوم في السنة اللاحقة بدفع ضريبة مؤقتة بقدر ٣٧,٥٪ من ضريبة الدخل على الشركات والتي يتم حسابها طبقاً للمعلومات المالية المؤقتة للشركة، أو نفس النسبة من ضريبة الدخل المعلنة لمصلحة الضرائب في السنة السابقة. وقد تم تغيير تلك النسبة لتبلغ ٤٠٪ وتم تغيير الدخل السنوي المعرض للضريبة المؤقتة من ٥٠٠,٠٠٠ دينار أردني إلى مليون دينار أردني، وتم تغيير نسبة الضريبة من ٣٧,٥٪ إلى ٤٠٪^{٤٤}.

وقد شمل القانون الضريبي الجديد لعام ٢٠١٤ إعفاءات تتضمن كل من المؤسسات التالية: المؤسسات الرسمية العامة والبلديات، ويستثنى من هذا الإعفاء ربح الأنشطة الاستثمارية بمختلف أنواعها، وفائض الايراد السنوي الذي يقرر مجلس الوزراء اخضاعه للضريبة. كما يتم إعفاء أرباح الشركة الأجنبية غير العاملة في دولة الأردن، ومكاتب التمثيل التي تورد أعمالها في الخارج. ويعفى ما يتحقق للبنوك والشركات المالية غير العاملة في دولة الأردن من البنوك العاملة في الداخل من فوائد الودائع والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة. وأرباح شركات إعادة التأمين غير العاملة في دولة الأردن الناجمة عن

May 2015, accessed from: <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/05/jordan-highlights-new-income-tax-law-2015.html>

41 Pkf, Jordan PKF tax guide, accessed from: <https://www.pkf.com/media/1960317/jordan%20pkf%20tax%20guide%202013.pdf>

42 المرجع السابق

43 Kpmg, highlights of the new income tax law for 2015, 14 May 2015, accessed from: <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/05/jordan-highlights-new-income-tax-law-2015.html>

44 Kpmg, highlights of the new income tax law for 2015, 14 May 2015, accessed from: <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/05/jordan-highlights-new-income-tax-law-2015.html>

أما بالنسبة للسلع، فرضت الحكومة الأردنية ضريبة تبلغ ديناران ونصف على خطوط الهاتف المحمول ورفعت ضريبة السجائر لتتراوح الضريبة بين ٤٥٧ فلس لدينار وربع، كما ارتفعت أسعار المحروقات مرتين في شهرين متتاليين، حيث ارتفعت المرة الأولى في شهر يناير لعام ٢٠١٧، لنسبة تتراوح بين ٦,٨ و ٧,٢٪، ثم رفعتها مجدداً في شهر فبراير لعام ٢٠١٧ ليصل ارتفاع أسعار بعض المحروقات إلى ٨,٦٪. وانضمت بعض السلع الغذائية إلى قائمة السلع التي فرض عليها ضريبة، بما في ذلك البيض والبطاطس والتي بلغ ارتفاع أسعارها بعد الضريبة إلى ٢٠٠٪^{٤٨}. كما فرضت الدولة بدلا عن أي بضائع مستوردة وخاضعة لرسوم التعريفية الجمركية بنسبة ٥٪ من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن ١٠٠ دينار ولا يزيد عن ١٠ آلاف دينار^{٤٩}. والنظام في الأردن هو النظام الوحيد الذي لم يطبق ضريبة القيمة المضافة بعد في الأنظمة المعروضة في هذه الورقة حيث لازالت الأردن تعمل طبقاً لنظام ضريبة المبيعات التي أقرت لأول مرة

اثنى عشر ألف دينار للمكلف، واثنى عشر ألف دينار عن المعالين مهما كان عددهم. ويمنح الشخص الطبيعي والمعالون إعفاءات مقابل نفقات العلاج والتعليم والإيجار وفوائد قروض الإسكان والمرابحة على السكن والخدمات الفنية والهندسية والقانونية بحد أقصى مقداره أربعة آلاف دينار شريطة تقديم فواتير أو مستندات معززة بذلك. وللمكلف أو لزوجته الاستفادة من فرق الاعفاء الممنوح على أن لا يزيد الاعفاء الممنوح في جميع الأحوال على ثمانية وعشرين ألف دينار للمكلف ولزوجه ولمن يعيلهم. ويعفى من الضريبة دخل الأعمى ودخل المصاب بعجز كلي من الوظيفة. ومكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظف بمقتضى التشريعات النافذة أو أي ترتيبات جماعية تمت بموافقة الوزير وذلك: بنسبة ١٠٠٪ عن خدمات الموظف السابقة لتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وإخضاع المبالغ التي تزيد عن خمسة آلاف دينار من مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظف اعتباراً من ١/١/٢٠١٠. وأول ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار من إجمالي الراتب التقاعدي الشهري).

كذلك يعفى من ضريبة الدخل من الوظيفة المتأتي مما يلي: المخصصات والعلاوات الإضافية التي تدفع بحكم العمل في الخارج لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأردني وفقاً لأحكام نظام السلك الدبلوماسي ولموظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والعمالين في أي منها. والدخل المتحقق من توزيع التراكات للورثة والموصى لهم وفق أحكام التشريعات النافذة. بالإضافة إلى ذلك، الدخل من الوظيفة المدفوع لأعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي غير الأردنيين الممثلين للدول الأخرى في دولة الأردن شريطة المعاملة بالمثل. وأخيراً، تعفى مخصصات الملك من الضرائب.

وقد أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً بالإعفاء من العقوبات والغرامات المتعلقة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية ورسوم الدمغة وضريبة الأملاك. ويغطي الإعفاء العقوبات المتعلقة بالسنوات الضريبية ٢٠١٤ وما قبلها، شريطة أن تكون الضرائب والرسوم المطالب بها قد تمت تسويتها بالكامل قبل ٣١ مارس ٢٠١٥. وينخفض هذا الإعفاء إلى ٧٥٪ إذا كانت المبالغ المدفوعة بالكامل خلال الفترة من ١ أبريل إلى ٣٠ يونيو. وقد شمل القرار على أن بدء من ١ يوليو ٢٠١٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، سيتم إلغاء العقوبات تدريجياً بنسبة ٥٠٪^{٤٥}.

الضرائب غير المباشرة:

أعلنت الحكومة الأردنية عن فرض ضرائب جديدة على بعض السلع والخدمات، كما رفعت معدل الضريبة على البعض الآخر. فقد فرضت ضريبة على خدمات الإنترنت بلغت ٥٠٪، ورفعت قيمة إصدار جواز السفر وتجديده من ٢٠ دينار إلى ٥٠ دينار، كما قررت تحصيل ١٠٠ دينار لإصدار جوازات السفر بدل التالفة، و ١٢٥ دينار لجوازات السفر بدل الضائعة المرة الأولى، و ٢٥٠ دينار بعد ذلك^{٤٦}.

%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-
%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-
%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B3%D9%84%D8%B9-
%D8%A8%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%AE%D8-
AF%D9%85%D8%A7%D8%AA
47 <http://www.france24.com/ar/20170209-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B3%D9%84%D8%B9-%D8%A8%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA>
48 <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3-%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8>
49 <http://www.alghad.com/articles/1425562-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%84%D8%B9-%D9%88%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA>

45 <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/05/jordan-highlights-new-income-tax-law-2015.html>

46 <http://www.france24.com/ar/20170209-%D8>

فالتوسع بهذا الكم الفج يتيح للكثير من رجال الأعمال والمتهربين من الضرائب إيجاد الثغرات القانونية، ويزيد من عبء التهريب الضريبي على الدولة وبالتالي يتأثر أيضا من زيادة فجوات التهريب الضريبي المواطنين الأقل دخلا.

و يظهر تشوه واضح في الهيكل الضريبي الأردني بالنظر للضرائب فبينما غطت الموارد الضريبية ٦٤٪ من الاحتياجات التمويلية للحكومة في عام ٢٠١٦-٢٠١٧ إنخفضت النسبة لـ ٦٠٪ فقط في موازنة ٢٠١٧-٢٠١٨، وفي نفس الموازنة نجد أن الحكومة الأردنية خفضت تقديراتها لضرائب عام ٢٠١٦-٢٠١٧ بقرابة الـ ٥٠٠ مليون دينار. أما بالنسبة للضرائب بشقيها ففي نفس الوقت شهدت توقعات الضرائب المباشرة إنخفاض بأكثر من ٩٠ مليون دينار، و ارتفعت توقعات الضرائب الغير مباشرة بقرابة الـ ٥٠٠ مليون دينار.

جدول يعكس تطور ضرائب السلع والخدمات مقابل ضرائب الدخل والأرباح المتوقع طبقاً للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨ (بالمليون دينار أردني)

ويتضح من الهيكل الضريبي الأردني والتوقعات الواردة في الموازنة أن الهيكل الضريبي الأردني غير مهتم بالعدالة الضريبية، كذلك يتسم بعدم الكفاءة بسبب عدم قدرته على تحصيل الضرائب من المكلفين، حيث تتفاقم مؤشرات التهريب الضريبي بشكل ملفت، وقد وصل التهريب من دفع الضريبة إلى ما يقارب (٨٠٠ - ١٠٠٠) مليون دينار سنويا.^{٥٢}

ويبدو أن إصلاح الخلل الجسيم في هيكلها التنظيمية ليس من أولويات الحكومة الأردنية. أما بالنسبة للقدرة الضريبية الأردنية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فهي حوالي ١٧٪ وهي نسبة منخفضة للغاية إذا ما أخذنا في الحسبان أن الأردن ينتمي لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع التي تتسم بمتوسط نسبة ضرائب للنتائج المحلي الإجمالي ٢٨,٥٪^{٥٣} مما يجعل النظام الأردني ليس فقط من أكثر الأنظمة العربية بعداً عن العدالة، بل أيضاً أقلها كفاءة.

بقانون ٦ لعام ١٩٩٤ و السعر العام لضريبة المبيعات في الأردن هو ١٦٪.

ومن ذلك يتضح أن النظام الضريبي في الأردن يعتمد بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة والتي أنشأت خلافاً في عدالة النظام الضريبي، حيث لا يميز هذا النوع من الضرائب بين الفقراء والأغنياء، وقد ساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي، بسبب مساهمته الأساسية في رفع الأسعار بشكل عام، مما خلق ضغوطاً على الطبقات الفقيرة والمتوسطة. ويتسم كذلك بغياب سمة التصاعدية الحقيقية، وبالتالي فهو نظام يفتقر للعدالة الاجتماعية.^{٥٤}

فاعلية تحصيل الضرائب في الأردن:

في أغلب الأحيان يعتبر تطبيق الضريبة التصاعدية مؤشر على عدالة النظام الضريبي الذي تتبناه الدول، وفي الأردن نجد النظام الضريبي الأردني يتسم بتصاعدية صورية، حيث تنقسم شرائح ضريبة الدخل إلى ثلاثة شرائح فحسب، مما لا يعبر بطبيعة الحال عن التفاوت في الدخل والطبقات الاجتماعية المختلفة، وتعد أحد أهداف الدول من تحصيل الضرائب تحقيق إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، والذي لا يتحقق بطبيعة الحال عند حصر شرائح ضريبة الدخل إلى ثلاثة شرائح فقط، وبالإضافة إلى ذلك، لا تفرض الدولة ضريبة الثروة، والتي تفرض على الثروة ورأس المال، وتهدف إلى تضيق الفجوة بين أفراد المجتمع وتقادي تركيز الثروة في فئات معينة. كما لا يتمكن النظام الضريبي من تقديم الخدمات الضرورية لمواطني الدولة إذا كانت السياسات الضريبية معتمدة بشكل أساسي على سد عجز موازنة الدولة- وكما ذكرنا سابقاً، توجيه البنك الدولي والمنظمات المالية الدولية للحكومة في إصدار السياسات الضريبية. كما يهدف النظام الضريبي إلى تحسين مستوى الدخل ومستوى حياة الأفراد، ولكن اتجاه الدولة إلى زيادة ضرائب السلع والضرائب غير المباشرة خاصة فيما يخص المحروقات والسلع الغذائية، يمس حياة المواطنين على المستوى اليومي، وقد تكون موجة الاحتجاجات والإضرابات التي اجتاحت الأردن في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٧ هي الدليل على تأثير ضرائب السلع والخدمات تأثيراً مباشراً على حياة المواطنين واستقرار الأوضاع داخل الدولة.^{٥٥}

بالإضافة إلى ذلك، يسمح النظام التنفيذي في الأردن بالتهريب الضريبي حيث مازالت نسبة التهريب الضريبي مرتفعة في الأردن، وبينما تهدف الإعفاءات الضريبية إلى تشجيع القطاعات المختلفة للمشاركة في المشاريع التنموية مما يخفف من العبء على الدولة،

50 مرجع سابق- مركز الفنيق

51 <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/2/1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3-%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8>

52 مرجع سابق- مركز الفنيق

53 عبدالفتاح الجبالي. السياسة الضريبية و العدالة الاجتماعية في مصر.

صادر ع المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية. ص14

وكان ذلك تعديلاً على القانون السابق الذي بلغ فيه الحد الأقصى ٢٠٪^{٥٥}. و جدير بالذكر أنه لا يوجد ضمان اجتماعي بفلسطين^{٥٦}، ولكن على مدار السنة الماضية، قامت العديد من المجموعات والتكتلات العمالية والحكومية بعقد عدد من النقاشات والحوارات حول سبل الوصول إلى قانون ضمان اجتماعي منصف وعادل^{٥٧}. على الجانب الآخر فقيمة الضريبة على دخل الشركات قيمة ثابتة وتبلغ ١٥٪، باستثناء شركات الاتصالات والشركات الاحتكارية^{٥٨} التي تبلغ الضرائب المفروضة عليها ٢٠٪^{٥٩}. ولا يوجد في قانون الضريبة الفلسطيني القديم أو التعديل، ضريبة خاصة بالأرباح الرأسمالية بالقانون^{٦٠}. وتبلغ قيمة الضريبة المستقطعة على الخدمات التي توفرها شركات أجنبية نسبة ١٠٪^{٦١}. أما بالنسبة لضريبة العقار فهي تختلف بين الأبنية والأراضي، حيث تبلغ قيمة ضريبة الأبنية ١٧٪ من قيمة إيجارها السنوي، وتبلغ قيمة ضريبة الأراضي ١٠٪ من قيمة الإيجار السنوي لها^{٦٢}.

هذا ويعفى من ضريبة الدخل الشخصي من يبلغ دخله أقل من ٣٠٠٠ دولار أمريكي، أو من يقل دخله عن ٥٠٠ دولار أمريكي عن كل من أفراد الأسرة المعالين بما في ذلك الوالدين والمعالين من الدرجة الأولى والثانية. كذلك يعفى من الضريبة المصروفات الجامعية لكل معال يدرس في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي المعترف بها بقيمة لألفين وخمسمائة دولار، ولا سيتتقى الحاصل على المنحة. كذلك يعفى من الضريبة إيجار المسكن بحد أقصى ٢٠٠٠ دولار والمعالجة الطبية التي يدفعها المواطن عن نفسه أو عن من يعيله. كذلك تعفى ٥٠٠٠ دولار من الضريبة عند شراء أو بناء مسكن، ويطبق هذا الإعفاء مرة واحدة فقط لكل مواطن. المبالغ المدفوعة من أو مبالغ المساهمة في صناديق التقاعد والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، ويمكن زيادة صناديق أخرى للإعفاءات في حالة موافقة وزير المالية^{٦٣}، ويعفى ١٠٪ من الدخل كتكاليف المواصلات^{٦٤}. أما بالنسبة لدخل الشركات، فتعفى الأرباح المنقولة بين شركتين محليتين من الضرائب، لكن لا تعفى الأرباح المنقولة بين شركة محلية وشركة أجنبية. كذلك تعفى أرباح رأسمال الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية والسندات^{٦٥}، بالإضافة إلى ذلك، تعفى تكاليف الماكينات والخسائر المالية من الضرائب^{٦٦}.

ثالثاً: النظام الضريبي الفلسطيني

يعتبر تقييم الأوضاع في فلسطين من أصعب المهام التي يمكن أن يضطلع بها أي باحث. فبرغم القدرة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية التي تضمن توفير العوامل لاقتصاد متكامل إلا أن الاحتلال جعل ذلك شبه مستحيلًا. فيفضل تقطيع أوصال فلسطين وتحويلها إلى جزئين مبتورين غير متكاملين اقتصادياً فإن التهديد الأمني المتمثل في الكيان الصهيوني، وتهديداته الدائمته تجعل الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني مهمة إنتحارية، حيث يتطلب النمو الإقتصادي استثمار موجه وفي غياب اليقين والهجمات العسكرية التي تأتي بغته لا يغامر المستثمرون بتوجيه رؤوس أموالهم إلى فلسطين. الملامح العامة للنظام الضريبي الفلسطيني:

الإقتصاد الفلسطيني لا يفتقد فقط رؤوس الأموال، بل يفتقد أيضاً قاعدة ضريبية يمكنه أن يعتمد عليها لتمويل الجهود الحكومية. وتتضمن المناطق الواقعة تحت سيادة السلطات الفلسطينية رام الله، قطاع غزة، والضفة الغربية، القدس الشرقية، والخليل، وبيت لحم وغيرها من المدن. وتمثل تلك المناطق الأراضي التي لا تزال تحت سيطرة السلطات الفلسطينية، وتخضع لقوانين السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها قانون الضرائب. وبالرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي السلطة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية. ولكن فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، لا يبدو أن السلطة الوطنية تتحاز لشعبها المنكوب، بل على العكس، يحمل النظام الفلسطيني المواطن الحمل الأكبر من الحصيلة الضريبية. وبالإضافة لتحمل المواطنين نصيب الأسد من الضرائب، تمنح الشركات العديد من الإعفاءات التي لا تلبث أن تفتح المجال أمام التهريب الضريبي فيما يلي نستعرض ملامح الضريبة الفلسطينية وغياب عدالة توزيع العبء الضريبي.

الضرائب المباشرة:

تم تعديل القانون الفلسطيني رقم ١٧ في ٢٠١١، وكان الهدف من التعديلات تحسين السياسة الضريبية وتشجيع الاستثمار، ولكن كما ينتج عن العديد من القرارات التي تهدف لتشجيع الاستثمار، وأدت تلك التعديلات إلى خلل في عدالة المنظومة. طبقاً للتعديلات تنقسم ضريبة الدخل الشخصي إلى ثلاثة شرائح، ويقوم صاحب العمل باستقطاع الضريبة من المبالغ المستحقة، ويتم حساب الاعتمادات الشخصية للموظفين بالإضافة إلى أي ضرائب إضافية مستحقة من دخله الشهري، وتنقسم الشرائح كما يلي^{٥٤}:

الشرحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	أقل من ٧٥ ألف شيكل سنوياً	٥٪
الثانية	من ٧٥ ألف إلى ١٥٠ ألف شيكل سنوياً	١٠٪
الثالثة	أكثر من ١٥٠ ألف شيكل سنوياً	١٥٪

- 55 http://ar.bisan.org/sites/default/files/lnzm_ldryby.pdf
- 56 https://www.paltrade.org/en_US/page/country-profile
- 57 <http://www.almarsad.ps/archives/111>
- 58 https://www.paltrade.org/en_US/page/country-profile
- 59 <http://www.pipa.ps/page.php?id=1bc27fy1819263Y1bc27f#2>
- 60 https://www.paltrade.org/en_US/page/country-profile
- 61 <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Tax/dttl-tax-palestinianterritorieshighlights-2017.pdf>
- 62 http://ar.bisan.org/sites/default/files/lnzm_ldryby.pdf
- 63 المرجع السابق
- 64 <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Tax/dttl-tax-palestinianterritorieshighlights-2017.pdf>
- 65 نفس المرجع
- 66 <http://www.pipa.ps/page.php?id=1bc27fy1819263Y1bc27f#2>

الضرائب غير المباشرة:

يجب أيضاً أن نواجه حقيقة أن الهيكل الضريبي لفلسطين كارثي بكل المقاييس، فهو الأقل تدرجاً و مراعاة لفروق الدخل. فليس من المنطقي لفلسطين وهي دولة محتلة أن تنتهج سياسة ضريبية وكأنها ملاذ ضريبي كجزر الكايمان أو الباهاماس.

رابعاً: النظام الضريبي اللبناني

بينما تتعدد النظم العربية من جمهوريات، لملكيات مطلقة أو دستورية، أو حتى اتحادات فيدرالية، لإمارات مستقلة، يبقى لبنان الدولة الوحيدة المبنية على نظام التوافقية التشاركية وهي أيضاً من أقدم الدول المبنية عليه. فالنظام السياسي الذي تم تبنينه بعد الحرب الأهلية هو فريد من نوعه، وله تأثيره المعقد على النظام الاقتصادي والضريبي، فقد نتج عن الحرب الأهلية نظام سياسي مبني على الانتماءات السياسية والعرقية والدينية والمكانة، فضلاً عن نظم الدولة الحديثة المتعارف عليها. فأصبح الزعماء السياسيين للأحزاب وقائدي الحرب القدامى ورجال الأعمال ثلاثة سلطات منفصلة كل منها له يد في القرارات السياسية بما فيها الانتخاب والقرارات وسن القوانين.

الملاح العامة للنظام الضريبي اللبناني:

فالنظام التوافقي الذي تأكد في إتفاق الطائف والذي يقسم الحياة السياسية طبقاً لخطوط عرقية ودينية في محاولة لكبح جماح الحروب الأهلية بضمان حقوق الأقليات تحول فعلياً لنظام شبه اقطاعي ليكون النظام السياسي اللبناني هو أحد أفضل الأمثلة على تزاوج المال مع السلطة. فقد وجدت دراسة أن أهم ملاك الأسهم في ١٨ من أصل العشرين بنكاً الذين يسيطرون على جل الاقتصاد اللبناني لديهم علاقات وطيدة بالبنخبة السياسية، مما قد يفسر موقف البنوك من الضرائب وكونها شبه معفاة من الضرائب، وكذلك يفسر بطء وضعف الاستجابة -أو انعدامها- لطلبات الاحتجاجات العمالية التي شهدتها الدولة اللبنانية بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤، والتي طالبت بزيادة الأجور وتحصيل الضريبة على الأرباح التي لا تخضع للنظام الضريبي لتوفير الأجور المطالب بها. وتدخلت تحالفات رجال الأعمال في عرقلة الاحتجاجات بعد أن قررت أن الحكومة غير مؤهلة لحل تلك الأزمة، وانتهت الحركة الاحتجاجية ببعض التعديلات الضريبية التي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ الأول من يناير ٢٠١٤.

ومن الأحداث التي ساهمت في تشكيل الاقتصاد اللبناني انهيار العملة اللبنانية من ١٩٨٤ ل ١٩٩٢ ليصبح الدولار الواحد يعادل ١٨٠٠ ليرة لبنانية في ١٩٩٢ بعد أن كان يعادل ٤,٥ ليرة لبنانية. وتشير بعض الدراسات أن انهيار الليرة اللبنانية نتج عن استراتيجية سياسية مدروسة كان الغرض منها نقل الثروة من العامة إلى نخبة رجال الأعمال^{٧١}، فقد كان أحد الأسباب الرئيسية لانهايار الليرة

أهم الضرائب غير المباشرة بفلسطين هي ضريبة القيمة المضافة التي تم رفع قيمة سعرها نقطة مئوية واحدة من ١٥٪ ل ١٦٪، وبالرغم من عدم حدة ارتفاع التغير في النسبة، لكن لا تزال تلك النسبة شديدة الارتفاع بالنسبة للدخول الفلسطينية. ولكن تلتزم بها السلطة الفلسطينية غصباً و عدواناً طبقاً لبروتوكولات باريس الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تلتزم الحكومة بنسبة ضريبة القيمة المضافة التي تحددها الحكومة الإسرائيلية بالرغم من التباين الشديد في الدخل^{٧٢}، مع الالتزام بعدم خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة أكثر من ٢٪ عن القيمة المحددة، كما تلتزم الاتفاقية السلطة الفلسطينية بتطبيق نفس الغلاف الجمركي الذي تطبقه الحكومة الاسرائيلية.

فاعلية تحصيل الضرائب في فلسطين:

لا شك أن الاحتلال الإسرائيلي هو أحد الأعباء الاقتصادية العظمى على الأراضي الفلسطينية والحكومة الوطنية الفلسطينية، ولكن ليست تلك المشكلة الوحيدة التي تعيب النظام الضريبي الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، تم اختزال الشرائح الضريبية للدخل الشخصي إلى ثلاثة شرائح فحسب، والتي من الصعوبة أن تعكس جميع الشرائح المجتمعية في فلسطين أو في أي دولة أخرى^{٧٣}، كما أن اختلاف نسب الدخل لا تنعكس في ال ٥٪ الإضافية بين كل شريحة وسابقتها. ومما يزيد الطين بلة، أن الشريحة الأولى تضم المواطن الذي يزيد دخله عن ٧٥٠٠٠ شيكل، ويقوم بدفع ٥٪، قد يوازي أرباح شركة صغيرة أو مالك لمتجر، في تلك الحالة، يقوم صاحب المتجر بدفع نسبة أقل من الضرائب بالرغم من أن الدخل واحد في الحالتين. أما بالنسبة لضريبة الدخل، والتي من المفترض تقيومها تنعكس الحالة الاجتماعية للفرد، فلا تأخذ في اعتبارها الحالة الاجتماعية، وبالتالي لا تؤثر على قدر الضرائب المفروض أو الإعفاء منها، مما يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية..

يقع على عاتق الحكومة الوطنية الفلسطينية مسؤولية مضاعفة وعقبات مضاعفة بسبب ما تمارسه الحكومة الإسرائيلية من ممارسات ضد الحكومة و ضد الشعب الفلسطيني، لكن لا بد من البدء في النظر إلى قانون الضرائب بعين العدالة الغائبة، فعلى بعض الأعباء التي يتحملها المواطن الفلسطيني لا يسببها الاحتلال. فاستقلال القرار السياسي ومجابهة الاحتلال يستلزم استقلال اقتصادي نابع عن القدرة على تمويل احتياجات السلطة. فتنراوح نسبة تمويل الحصيلة الضريبية لإتفاق السلطة بين ١٣٪ و ١٥٪ في الأعوام الست الماضية وهي نسبة قليلة جداً خاصة وإذا ما أخذنا الجهد الضريبي لفلسطين في الحسبان حيث نسبة الضرائب للإقتصاد الفلسطيني الكلي بالكاد تفوق ٦٪^{٧٤} برغم وقوعها في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ومتوسط نسبتها ٢٦,٤٪. وفيما يسهل لوم الإحتلال الصهيوني على النكبة الاقتصادية لفلسطين

70 <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2014/07/lebanon-upcoming-new-tax-measures.html>

71 <https://www.wider.unu.edu/publication/political-econo->

67 http://ar.bisan.org/sites/default/files/lnzm_ldryby.pdf

68 http://ar.bisan.org/sites/default/files/lnzm_ldryby.pdf

69 موازنة عام 2017 المنطلقات و المستجدات. صادر عن معهد أبحاث

الدراسات الاقتصادية الفلسطينية. فبراير 2017. ص 9-5

الرابعة	من ٢٠ ألف إلى ٤٠ ألف دولار أمريكي سنوياً	١١%
الخامسة	من ٤٠ ألف إلى ٨٠ ألف دولار أمريكي سنوياً	١٥%
السادسة	أكثر من ٨٠ ألف دولار أمريكي سنوياً	٢٠%

وقد جاء قانون عام ٢٠١٤ ليضع نظاماً جديداً للتأمين الاجتماعي، حيث يقوم المواطن بدفع ٥٪ من دين التأمين الاجتماعي ثم يقوم بدفع البقية على دفعات، حسب حجم التأمين الاجتماعي وهو مقسم إلى سبع شرائح كما يلي:^{٧٦}

الشريحة	دين التأمين الاجتماعي (مليون ليرة لبنانية)	فترة السداد (أشهر)
الأولى	٦٠٠	٣٦
الثانية	١٢٠-٦٠	٤٨
الثالثة	٢٤٠-١٢٠	٦٠
الرابعة	٣٦٠-٢٤٠	٧٢
الخامسة	٦٠٠-٣٦٠	٨٤
السادسة	١٢٠٠-٦٠٠	٩٦
السابعة	١٢٠٠ فما أكثر	١٢٠

أما بالنسبة لضريبة دخل الشركات في النظام الضريبي اللبناني ضريبة ثابتة لا تتغير بتغير نوع الشركة، وتبلغ ١٥٪ على صافي الأرباح^{٧٧}، أما ضريبة الأرباح الرأسمالية فتبلغ ١٠٪^{٧٨}، أما بالنسبة لأرباح الأفراد والشركاء، فتقسم إلى شرائح وتطبق الضريبة على كل شريحة كالاتي:^{٧٩}

الشريحة	حدود الأرباح	نسبة الضريبة
الأولى	٩ مليون ليرة لبنانية فأقل سنوياً	٤%
الثانية	من ٩ مليون إلى ٢٤ مليون ليرة لبنانية سنوياً	٧%
الثالثة	من ٢٤ مليون إلى ٥٤ مليون ليرة لبنانية سنوياً	١٢%
الرابعة	من ٥٤ مليون إلى ١٠٤ مليون ليرة لبنانية سنوياً	١٦%
الخامسة	أكثر من ١٠٤ مليون ليرة لبنانية سنوياً	٢١%

أما الضريبة المقطعة، فتبلغ ٧,٥٪ لغير المقيمين على الخدمات و ٢,٢٥٪ لغير الخدمات، بينما تبلغ ٥٪ ل ١٠٪ على رأس المال المنقول^{٨٠}.

مضاربة البنوك على حساب الليرة مقابل الدولار، وتسهيل الحصول على الدولارات حتى انتهى الأمر بالليرة لتتخضع قيمتها ٤٠٠ ضعف، ليبدأ عصر الإصلاح الذي اعتمد بكثافة على الاقتراض^{٧٢}، والذي تشكل فيه النظام الضريبي الحالي ومن ثم تعديلاته.

الضرائب المباشرة:

تم تعديل قانون الضريبة اللبناني عام ٢٠١٤ ليدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من الأول من يناير لعام ٢٠١٤. وبموجب هذا التغيير تم تعديل ضرائب المبالغ الإجمالية، تخفيض العقوبات، والتأمينات الاجتماعية وغيرها، وفيما يلي التعديلات والشكل الجديد للنظام الضريبي^{٧٣}. يميز القانون اللبناني بين ضريبة الدخل الشخصي على الخدمات المستقلة وعلى موظفي الشركات، ويتم حساب ضريبة الدخل الشخصي على الخدمات المستقلة على الأرباح الإجمالية في نهاية شهر يناير و على الأرباح الفعلية في نهاية شهر مارس، وتنقسم الشرائح كما يلي^{٧٤}:

الشريحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	أقل من ٦٠٠٠ آلاف دولار أمريكي سنوياً	٤%
الثانية	من ٦٠٠٠ إلى ١٦ ألف دولار أمريكي سنوياً	٧%
الثالثة	من ١٦ ألف إلى ٣٦ ألف دولار أمريكي سنوياً	١٢%
الرابعة	من ٣٦ ألف إلى ٦٩,٣٣٣ ألف دولار أمريكي سنوياً	١٦%
الخامسة	أكثر من ٦٩,٣٣٣ ألف دولار أمريكي سنوياً	٢١%

أما بالنسبة للموظفين، يكون صاحب العمل مسؤول عن استقطاع الضريبة من الرواتب ويقوم بدفعها بالنيابة عن الموظفين طبقاً للشريحة، وتنقسم شرائح كما يلي:^{٧٥}

الشريحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	أقل من ٤٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً	٢%
الثانية	من ٤٠٠٠ إلى ١٠ آلاف دولار أمريكي سنوياً	٤%
الثالثة	من ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف دولار أمريكي سنوياً	٧%

76 <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2014/07/lebanon-upcoming-new-tax-measures.html>

77 <http://taxsummaries.pwc.com/ID/Lebanon-Corporate-Taxes-on-corporate-income>

78 المرجع السابق

79 <http://investinlebanon.gov.lb/Content/uploads/Side-Block/161219113564432~Taxation%20Schemes%20in%20Lebanon.pdf>

80 <http://taxsummaries.pwc.com/ID/Lebanon-Corporate-Tax->

my-postwar-reconstruction-lebanon

72 http://www.untag-smd.ac.id/files/Perpustakaan_Digital_2/POLITICAL%20ECONOMY%20A%20Political%20Economy%20of%20Lebanon,%201948-2002.%20The%20Limits%20of%20Laissez-faire.pdf

73 <https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2014/07/lebanon-upcoming-new-tax-measures.html>

74 <https://www.pkf.com/media/10028439/lebanon-tax-guide-2016-17.pdf>

75 المرجع السابق

الـ ١٠٠٠٠٠ دولار أربعة أرباع سنة متتالية^{٨٤}. وتبلغ قيمة ضريبة القيمة المضافة ١٠٪ ثابتة، ويعفى منها الخدمات والمنتجات الزراعية، والعقارات، والصحة، والمنظمات الغير حكومية، والنقل الجماعي والخدمات المالية^{٨٥}.

فاعلية تحصيل الضرائب في لبنان:

أما بالنسبة لفاعلية التحصيل في لبنان فطبقاً للتقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية اللبنانية لديسمبر ٢٠١٦^{٨٦} سجلت ضرائب الدخل والأرباح ٣,٠٢ تريليون ليرة لبنانية في الفترة من يناير لديسمبر من هذا العام من أصل أكثر ١٠,٦ تريليون ليرة حصيلية ضريبية لنفس الفترة ويسبقها في الأهمية ضرائب السلع و الخدمات التي حصلت ٣,٧٧ تريليون ليرة في الفترة نفسها. و إذا ضمنا ضرائب الدخل إلى الضرائب العقارية بصفتها الضرائب المباشرة مقابل ضرائب السلع والمكوس والدمغات كضرائب غير مباشرة لوجدنا أن الضرائب المباشرة بالكاد تصل الى ٤,٢٤ تريليون ليرة مقابل ٦,٣٥ تريليون ليرة لصالح الضرائب غير المباشرة في الفترة نفسها، بنسب ٤٠٪ و ٦٠٪ على الترتيب. أما بالنسبة لقدرة الضرائب على تمويل نفقات الدولة فطبقاً للملخص المالي الصادر عن وزارة المالية اللبنانية في نهاية العام نفسه قدرت الحصيلية الضريبية من مصادرها المختلفة لعام ٢٠١٦ بقرابة ١٠,٦ تريليون ليرة لبنانية مولت ٥٤,٣٪ من إجمالي نفقات الحكومة البالغة ١٩,٥ تريليون ليرة لبنانية لنفس الفترة. و بينما نجح لبنان في تمويل أغلب نفقاته من خلال حصيلتها الضريبية، إلا أن نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي متدنية للغاية حيث تمثل قرابة ١٤٪ فقط وهي نسبة متدنية بكل المقاييس خاصة إذا أخذ في الحسبان أن لبنان يعتبر في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع حيث متوسط الجهد الضريبي حوالي ٢٨,٥٪، أي أن لبنان لم يصل حتى إلى نصف المتوسط لمجموعته. كما سبق الذكر، يتدخل نخبة رجال الأعمال بعنف في صنع السياسات اللبنانية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والضريبية، والتي بطبيعة الحال لا تخدم الطبقات العاملة والفقيرة. ويتجلى ذلك في الإعفاءات الضريبية التي تضم المستشفيات والملاجئ مع البنوك والخدمات المالية في نفس الكفة المعفاة من الضرائب. تحقيق العدالة الضريبية يبدأ أولاً بالعودة إلى تعريف الهدف من الضريبة، فالضريبة تهدف في الأساس لإعادة توزيع الثروات وسد الفجوات المتباينة بين طبقات المجتمع المختلفة، تلك الأهداف التي لا تتحقق بالنظام الضريبي اللبناني الـبته. فلا بد من الحد من الدور الذي يلعبه رجال الأعمال وأصحاب رأس المال في سن القوانين بشكل عام والقوانين الضريبية بشكل خاص، وتشديد سبل الرقابة في تحصيل الضرائب للحد من التهرب الضريبي والتلاعب بالقوانين. ولا بد من فرض ضريبة على أرباح رأس المال، فلا يمكن أن نبدأ بالحديث عن العدالة الضريبية في نظام تعفى فيه أرباح رأس المال من الضريبة.

كما تطبق أيضاً ضريبة العقارات على كل العقارات الكائنة داخل الحدود اللبنانية، ويتم خصم التكاليف التي يتحملها المالك أو شخص بالنيابة عنه، وتتنقسم شرائح الضريبة العقارية كالآتي^{٨٧}:

الشرحة	القيمة الإيجارية بالمليون ليرة سنوياً	نسبة الضريبة
الأولى	٦ مليون ليرة لبنانية فأقل سنوياً	٠٪
الثانية	من ٦ مليون إلى ٢٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً	٤٪
الثالثة	من ٢٠ مليون إلى ٤٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً	٦٪
الرابعة	من ٤٠ مليون إلى ٦٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً	٨٪
الخامسة	من ٦٠ مليون إلى ١٠٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً	١١٪
السادسة	أكثر من ١٠٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً	١٤٪

هذا وتتعدد الإعفاءات الضريبية في النظام الضريبي اللبناني، وتعكس الطبيعة المعقدة للنظام السياسي، وتختلف الإعفاءات باختلاف نوع الضريبة. فيعفى من ضريبة حل الشركات كل من: المؤسسات التعليمية، والمستشفيات، وملاجئ الأيتام، والشركات التعاونية للمستهلكين، والنقابات، والتعاونيات الزراعية التي لا تتميز بطابع تجاري، والمستثمرين الزراعيين الذين لا يشاركون في التجار بالمحاصيل. كذلك تعفى شركات النقل عبر البر والجو المحلية، والأجنبية التي تسمح دولها بالمعاملة بالمثل. أما بالنسبة للأرباح فيتم إعفاء الأرباح التي يتم استثمارها والأرباح الناتجة عن المنتجات الجديدة التي لم يتم تصنيعها في لبنان من قبل^{٨٨}. وبالنسبة لضرائب الدخل الشخصي، يتم إعفاء كل من مرتبات السفراء والطواقم الدبلوماسية عند المعاملة بالمثل، ومعاشات العاجزين، ودخل الممرضين وعاملي النظافة بالمستشفيات وملاجئ الأيتام والمنشآت الطبية والاسعافية بأشكالها. كذلك العاملين الأجانب في كل من اتحاد رأس المال العربي، والأسواق المالية. أما عن دخل رأس المال المنقول، فيعفى من ضريبته الاستثمارات مع الحكومة اللبنانية والمبالغ المودعة في البنك المركزي اللبناني، وأي حساب بنكي يفتح باسم بنك آخر في البنك المركزي اللبناني، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة لسداد تكاليف الدائنين أو ملاك الأسهم بشرط ألا تكون مقتطعة من حساب الأرباح والخسائر أو الأموال الاحتياطية. وأخيراً تعفى من الضريبة العقارية العقارات المملوكة للحكومة والمستشفيات والسلطات الدينية والأحزاب السياسية والحكومات الأجنبية وغيرها^{٨٩}.

الضرائب غير المباشرة:

تطبق ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع ما عدا بعض الاستثناءات، وتكون مستحقة الدفع من أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتقديم خدمة أو سلعة وتتعدى دورة رأس المال لديه

84 <https://www.pkf.com/media/10028439/lebanon-tax-guide-2016-17.pdf>

85 <http://investinlebanon.gov.lb/Content/uploads/Side-Block/161219113546432~Taxation%20Schemes%20in%20Lebanon.pdf>

86 هو آخر تقرير متاح على الموقع الإلكتروني للوزارة

es-on-corporate-income

81 <http://investinlebanon.gov.lb/Content/uploads/Side-Block/161219113546432~Taxation%20Schemes%20in%20Lebanon.pdf>

82 <http://investinlebanon.gov.lb/Content/uploads/Side-Block/161219113546432~Taxation%20Schemes%20in%20Lebanon.pdf>

83 نفس المرجع

خامساً: النظام الضريبي التونسي

أزمة تجلط البترول في أوئل الثمانينات التي وضعت الحكومة في موقف صعب إزاء تسديد المديونيات وهددت الاقتصاد التونسي ككل، كان لا مفر أمام حكومة بورقيبة في أواخر أيامها إلا الاذعان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتعديل الهيكل الضريبي المتهاك. ويعتبر قانون ٨٩-١١٤ الصادر في ٣٠ ديسمبر^{٨٨} ١٩٨٩ من أهم الإصلاحات الضريبية التونسية، فبفضل تأسيسه للنظام التونسي لضرائب الدخل حتى الآن فهو أيضاً أنهى ازدواج الضريبي الذي لازم الهيكل التونسي لأكثر من ستة عقود حيث بدل ضريبة الأجر المقسمة على الإنتماء المهني وضريبة المساهمة الشخصية العامة بضريبة واحدة مجبأة على الدخل.

الملاح العامة للنظام الضريبي التونسي الحالي:

تشكل النظام التونسي الحالي في أعقاب برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبني في أعقاب انقلاب زين العابدين بن علي، ومثل أغلب الأنظمة في البلدان التي سلف بيانها، ويعتمد النظام التونسي على الضرائب غير المباشرة، وإن كان إلى درجة أقل حدة من نظرائه في بقية الدول العربية. كما أن الإصلاح الذي تم في نهاية الثمانينات حدث هيكل النظام بما يكفي فلم يتطلب تعديلات متعاقبة كما في النظام المصري على سبيل المثال. ولكن هذه الأفضلية بالمقارنة لا يجب أن تعمينا عن الإشكاليات الحاضرة في النظام التونسي، فالهياكل الضريبية لم تر أي تعديل حقيقي في أكثر من ربع قرن، كما أن تشعب النصوص الضريبية يعد كابوساً لأي مهتم بالضرائب أو دافع لها، هذا طبعاً بالإضافة للتباين بين النظام الحقيقي والنظام التقديري الذي ينتج عنه خسارة في الناتج الضريبي بلا موجب.

الضرائب المباشرة:

في أعقاب التعديلات التي صدرت بقانون ٨٩-١١٤ الذي أقر بتصاعدية النظام الضريبي التونسي ووحدة ضريبة الدخل كأهم مصادر الضرائب المباشرة وفرق بين الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين بالإضافة للتفرقة بين الأشخاص الطبيعيين المقيمين داخل حدود الدولة التونسية وخارجها، فالضرائب على المقيمين خارج الدولة تفرض على الدخل والأرباح الناشئة في تونس. وقد صدر في عام ١٩٩٠ الهيكل الضريبي التونسي معتمداً على ستة شرائح تصاعدية كما يلي:

الدرجة	الشرح	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى		أقل من ١٥٠٠ دينار تونسي سنوياً	معفي من الضريبة
الثانية		من ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دينار تونسي سنوياً	١٥%
الثالثة		من ٥٠٠٠ إلى ١٠ الاف دينار تونسي سنوياً	٢٠%
الرابعة		من ١٠ الاف إلى ٢٠ الف دينار تونسي سنوياً	٢٥%

يعد النظام الضريبي التونسي الأكثر تطوراً في منطقة شمال افريقيا حتى وإن كان ذلك مصحوباً بكونه من ضمن الأكثر تعقيداً ربما عالمياً حتى زمن قريب، وهو الآن من الأكثر عدالة بين النظم العربية، ولكي نفهم كيف وصلت تونس إلى هذا ويجب علينا أن نقدم نبذة عن تطور النظام التونسي الضريبي. في فترة البايليكية -حيث كانت تونس أحد بياليك الدولة العثمانية لمدة تربو على الثلاثة قرون- تمتع باي^{٨٧} تونس بصلاحيات واسعة واستفاد من عدم تمركز المجتمع التونسي في حكمه للبلاد و ظل الحال على ما كان عليه حتى قدوم الفرنسيين. فحتى وصول المستعمر في صورة الحماية عام ١٨٨١ كان النظام الإقتصادي التونسي مبني على الزراعة والصيد والحرف البسيطة، وكان تحصيل الجباية موسمياً في هيئة حملات شبه عسكرية تشنها القبائل الموالية للباي - مقابل إعفائها من الجباية- لتحصيل الضرائب والتي كانت تحصل على الأطنان الزراعية والممتلكات العقارية. ولكن مع وصول الفرنسيين بدأت بنية المجتمع والإقتصاد التونسي في التغير فبدأت تونس الإقطاعية تلاحق قرنين من التطور الرأسمالي في سنوات قليلة، فظهرت المزارع الكبيرة التي تعتمد الميكنة، وظهور الصناعات الصغيرة والورشية، وتأجير وإستغلال المناجم، وبدأ قطاع الخدمات في زيادة مطردة لخدم الأنشطة الإستخراجية للمستعمر وولد هذا كله طبقات جديدة من الموظفين والتكنوقراطيين وأصحاب المهن الحرة.

كان المعني المنطقي لهذا كله أن يبتعد مركز ثقل الاقتصاد التونسي ككل عن الأنشطة الزراعية التقليدية لصالح الأنشطة الاقتصادية الجديدة وهو ما استوجب استحداث ضرائب جديدة لتعكس علاقات الانتاج المتغيرة فصدر قانون المساهمة الشخصية للدولة عام ١٩٣٢ وقانون الضريبة على الأجر عام ١٩٣٧ وسيظل هذين القانونين مصحوبين بالضريبة على النفقات التي اقرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عماد الخيمة لتمويل الدولة التونسية وهيكلها الضريبي حتى إصلاحات ١٩٨٦ ففي أعقاب الاستقلال إنشغلت الدولة بمحاول تهييض الاقتصاد التونسي الذي ترك عالماً في مرحلة التحول بين الاقطاع والرأسمالية، فلا تمتع بقطاع أولي ضخم يسمح بتراكم القيمة واقتصاد عائلي يمتص البطالة، ولا يوجد قطاع صناعي ضخم يوظف العمالة و يسمح بالاستثمار. ونجحت الدولة في تحويل الإقتصاد التونسي لحد كبير حيث استثمرت بكثافة في الصناعة والخدمات العامة مثل التعليم والصحة معتمدة على عوائد بترولية غير قليلة و رفع الضرائب المقطعة من حين لآخر، ولكنها ارتكنت تماماً للنظام الضريبي الموروث من الفترة البايليكية. هذا الإرتكان والإهمال النسبي في تطوير النظام الضريبي لم يكن بدعة تونسية ولكنه نمط بارز في كل الدول الريعية ويسهل ملاحظته في الأنظمة الضريبية العربية المختلفة، ففي ظل تدفق الأموال البترولية السهلة تهمل الحكومات الإستثمار في الأنظمة الجبائية. ولكن مع

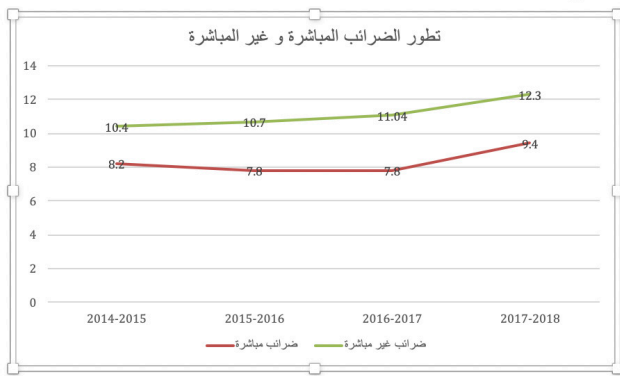
87 الباي هو البك باللهجة التونسية و برغم هذه اللقب فإن صلاحيات و إستقلالية الباي في تونس و بلاد المغرب العربي ضارعت و فاقت في بعض الأحيان أقرانهم من الباشوات في مصر حيث الضعف الناجز في الدولة العثمانية و عدم مركزية المجتمع التونسي جعل فرض إرادة الباب العال على البلاد أمراً مرهقاً وغير مجدي في أغلب الأحيان

الضرائب غير المباشرة:

تبنت تونس ضريبة القيمة المضافة قبل أغلب نظرائها العرب حيث تبنتها على مراحل امتدت منذ ١٩٨٨ إلى ١٩٩٦. حيث طبقت أولاً على الواردات والإنتاج الصناعي والخدمات في يوليو ١٩٨٨، ثم تم توسعة التطبيق ليشمل تجارة الجملة في عام ١٩٨٩، ثم تم توسعته مرة أخيرة في يوليو ١٩٩٦ ليطبق على تجارات التجزئة^{٨٩}. هذا والنسبة العامة المطبقة حالياً هي ١٨٪ بجانب شريحتين خاصتين، إحداهما ٦٪ والثانية ١٢٪. أما نسبة الـ ٦٪ فتطبق على المهن الطبية وشبه الطبية كمعامل التحليل والتمريض وأيضاً على نقل الأشخاص، أو منتجات الصيد أو الزراعة أو المنتجات التقليدية، وهي نفس الصناعات التي تنتفع من نسبة الـ ١٠٪ في ضرائب الشركات في إشارة لوجود رؤية تكاملية لتنظيم الإقتصاد التونسي تغيب عن دول عربية أخرى. أما نسبة الـ ١٢٪ فتطبق على الفنادق والمطاعم والخدمات الموجهة إليهم من قبل المحاسبين والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، كما تشمل خدمات النقل غير المحددة في نسبة الـ ٦٪.

فاعلية تحصيل الضرائب في تونس:

لربما أهم المشاكل التي يواجهها النظام الاقتصادي التونسي حالياً هو ضعف النمو الإقتصادي العام وانعكاسات ذلك على القدرة الجبائية للدولة ويظهر هذا بوضوح في تراجع حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة في الأعوام الماضية والتي تأمل الحكومة أن تستعيد عافيتها في العام المالي المقبل. وقد تشكلت الحصيلة الضريبية في الأعوام الماضية كما يلي (بالمليار دينار تونسي)



و يظهر من الشكل البياني أن الضرائب المباشرة لازالت عالقة كالمصدر الثاني للضرائب الحكومية بعد الضرائب غير المباشرة، ولكن يجب ألا يغيب ذلك عن أن تونس قطعت أشواطاً من أجل تقليل اعتمادها على الضرائب غير المباشرة التي فاقت مساهمتها الستون بالمائة حتى منتصف التسعينات، وانخفضت حتى ٤٥٪ فقط في ٢٠١٠ ويرجع الأغلبية زيادتها المطردة الحالية التي تخطت ٥٦٪ في توقعات العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى عاملين أولهما خفض النسبة العامة لضرائب الشركات من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ و ثانيهما الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على الضرائب المباشرة

الخامسة	من ٢٠ الف إلى ٥٠ ألف دينار تونسي سنوياً	٣٠٪
السادسة	أكثر من ٥٠ ألف دينار تونسي سنوياً	٣٥٪

الهيكل الضريبي التونسي من عام ١٩٩٠ حتى ٢٠١٧

جدير بالذكر أن الهيكل الضريبي التونسي ظل كما هو لمدة سبعة و عشرين عاماً بلا تعديل حتى طالبت العديد من القوى السياسية في أعقاب الاطاحة بزين العابدين بن علي في ثورة ١٥ يناير ٢٠١٧ بتعديله ليعكس المتغيرات الاقتصادية برفع حد الاعفاء إلى ٥ آلاف دينار تونسي سنوياً وخفض الحد الأدنى للشريحة السادسة من ٥٠ ألف دينار تونسي سنوياً إلى ٤٠ ألف دينار تونسي سنوياً. و أقر في قانون المالية لعام ٢٠١٧ هيكل ضريبي جديد يلبي بعض من تطلعات الجماهير وهو يقسم الهيكل خمس شرائح كالآتي:

الشريحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	أقل من ٥٠٠٠ دينار تونسي سنوياً	معفي من الضريبة
الثانية	من ٥٠٠٠ إلى ٢٠ الف دينار تونسي سنوياً	٢٦٪
الثالثة	من ٢٠ الف إلى ٣٠ الف دينار تونسي سنوياً	٢٨٪
الرابعة	من ٣٠ الف إلى ٥٠ الف دينار تونسي سنوياً	٣٢٪
الخامسة	أكثر من ٥٠ ألف دينار تونسي سنوياً	٣٥٪

الهيكل الضريبي الحالي المقر في مشروع مالية عام ٢٠١٧

ومن ميزات هذا الهيكل أنه يلغي عبء الضريبة على الطبقات الأكثر فقراً، ولكن من عيوبه الواضح أنه ينقل العبء كاملاً للطبقة المتوسطة بينما لا تتحمل الطبقة الأكثر غناً أية أعباء إضافية، ذلك الإثقال الضريبي للطبقة المتوسطة التي تشكل المحرك الأهم للاقتصاد قد يكون له تأثيرات سيئة جداً على نمط الاستهلاك مما قد يؤثر سلباً على نمو الإقتصاد التونسي.

أما بالنسبة لدخول و أرباح الشركات فهي تتبع نسبة عامة تقدر بـ ٢٥٪ بعد خفضها من ٣٠٪ لتشجيع الاستثمار، ونسبتين خاصتين أولهما ١٠٪ وثانيتهما ٣٥٪. أما نسبة الـ ١٠٪ فهي تطبق على الشركات والمؤسسات العاملة بمجالات الصناعات التقليدية والزراعة والصيد، وتحظى هذه المؤسسات بنسبة ضرائب أقل لتشجيع القطاعات كثيف العمالة، ومراعاة ضعف القيمة التراكمية المولدة في هذه الصناعات. أما بالنسبة لشريحة ٣٥٪ فهي تطبق على الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع المالي، الاتصالات، التأمين، وإنتاج وتكرير ونقل وتوزيع المحروقات وكلها من القطاعات كثيفة رأس المال القادرة على تحمل اقتطاع نسبة ضرائب مرتفعة. كما أن مشروع مالية ٢٠١٧ يحوي اقتراح بخفض النسبة العامة من ٢٥٪ إلى ١٥٪ للشركات الطارحة أسهمها في البورصة وهو ما سيشجع تداول الأوراق المالية وتسجيل الشركات غير المسجلة، لكنه قد يأتي بإضعاف القدرة التحصيلية للحكومة لدرجه تضطر معها لزيادة الإستدانة لتغطية العجز الناتج عن انخفاض الحصيلة الضريبية.

خاصة الشركات البترولية.

فلسطين، ولكن المغرب قسمت بين الفرنسيين، والأسبان، و منطقة طنجة الدولية. هذا التقسيم لم يضعف فقط السلطة المركزية للتاج المغربي الذي احتفظ اسماً بالسلطة الرسمية على كل التراب المغربي لصالح القوى المحلية، ولكنه أيضاً لأن كل منطقة طورت نظامها الاقتصادي شبه المستقل حول مركزها للعمليات الاقتصادية. فلما اتحد المغرب ثانية بعد جلاء المستعمرين كانت القوة الاقتصادية والسياسية متشعبة وشبكية لدرجة كبيرة فلم يتسنى للمخزن مراكمة السلطة السياسية في مركز واحد مما جعل المغرب مهتة بشكل خاص للنظم اللامركزية بالذات مقارنة بأغلب الدول التي استقلت عن الإستعمار والتي تم احتلالها بمركزية شديدة.

وبرغم أن المغرب كانت ولا زالت دولة وحدوية إلا أن تظاهرات الربيع العربي التي اندلعت في المغرب في ٢٠ فبراير ٢٠١١ أجبرت الحكومة المغربية وعلى رأسها الملك محمد السادس إعادة النظر في جهود التمركز وأن يروا أنها ليست فقط غير فعالة أو مفيدة بل قد تهدد بقاء المملكة أصلاً. فكان من ضمن الإجراءات التي قدمها المخزن هو تشكيل لجنة دستورية لكتابة دستور جديد للمملكة وهو ما حجم سلطات الملك أكثر، كما تبني مبادئ اللامركزية بتوسيع صلاحيات الجهات الترابية على حساب الحكومة المركزية. وذلك السعي الجاد في اتجاه اللامركزية هو ما يميز النظام المغربي عن أقرانه العرب المتخذين من المركزية شعاراً فارغاً من كل المعان، وهو أيضاً ما يجعل النظام المغربي الذي ليس هو بالوحدوي تماماً أو الفيدرالي تماماً من أكثر النظم العربية تعقيداً للمتابع والدارس وفي إطار توضيح هذه التعقيدات وبعض المصطلحات غير الدارجة خارج المغرب، نجد أن دستور ٢٠١١ قد شكل الهيكل التنظيمي المغربي انطلاقاً من (التراب المغربي) أو ما يسمى بالجماعات الترابية، وهي طبقاً للفصل ١٣٥ من دستور ٢٠١١ أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام تدير شؤونها بكيفية ديمقراطية، هذه الجماعات هي ما يماثل المحليات في أغلب الدول العربية والفرق الأكبر هنا هي أن لها صلاحيات أوسع بكثير كما تتبع سلطاتها من الناخبين المحليين وليس من تقييض السلطة المركزية. وذلك التباين في أصل السلطة الممارسة وحجم الصلاحيات يترك أثراً واضحاً في النظام الضريبي للمغرب حيث تعب الجماعات الترابية دوراً كبيراً. وتعد الجماعة الترابية هي أصغر مكون محلي للمملكة المغربية، حيث تقسم المملكة لجهات، وتقسم الجهات بدورها لعمالات وأقاليم، وهكذا حتى نصل إلى الجماعة^{٩١} كأصغر مكون للدولة.

الملاح العامة للنظام الضريبي المغربي الحالي:

كأغلب الدول العربية تبلورت الملاح الأساسية للنظام المغربي الحالي في أعقاب أزمة تجلط البترول^{٩٢} في الثمانينات من القرن الماضي، حيث تم تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في عام ١٩٨٥ وأعقبه في السنة التالية تطبيق الضريبة على الشركات،

٩١ عادة عند الإشارة إلى الجماعة الترابية يقصد المحليات بدرجاتها المختلفة

من الجماعة إلى الجهة، بينما الجماعات القروية تشير إلى أصغر مستوى محلي

٩٢ أزمة تجلط البترول هي الأزمة التي نتجت عن وفرة البترول بكثر في

الثمانينات إثر انخفاض شديد في الطلب بعد أزمة الطاقة في العقد السابق مما أدى

إلى انهيار غير مسبوق في أسعار البترول

السنة	إجمالي الضرائب المباشرة (مليون دينار)	أفراد (مليون دينار)	شركات (مليون دينار)
٢٠١٤-٢٠١٥	٨,١٦٨	٤,٠٩٥	٤,٠٧٣
٢٠١٥-٢٠١٦	٧,٨١٦	٤,٩٧٥	٢,٨٤١
٢٠١٦-٢٠١٧	٧,٧٩٥	٦,٠٣٠	١,٧٦٥
٢٠١٧-٢٠١٨	٩,٤٤١	٦,٤٩١	٢,٨٦٠

الجدير بالإشارة في هذا المجال أن النظام الضريبي التونسي وحتى في ظروف غير مواتية قادر على تمويل أغلب الاحتياجات التمويلية للبلاد حيث تمول الضرائب ٦٧٪ من إجمالي إحتياجات الموازنة العامة، وتمول الجهود الذاتية كلها ٧٤٪ من الموازنة وهي معدلات مرتفعة مقارنة بنظرائها في المنطقه وفي نفس مجموعة الدخل برغم إحتدام الأزمه. هذا و برغم أن تونس سجلت في الأعوام الثلاثة الماضية نسبة ضرائب لإجمالي الناتج المحلي أقل من متوسط مجموعة الدخل البالغ ٢٦,٤٪ إلا أنها حافظت على مستوى يفوق ال ٢٠٪ حيث حققت معدل ٢١,٦٪ لعام ٢٠١٥ والذي انخفض بشده في عام ٢٠١٦ حيث انخفض بما يفوق النقطة المئوية ليصل إلى ٢٠,٤٪ في التوقعات المعدلة، وتتوقع الحكومة تعافي المعدل عاجلاً في ٢٠١٧ ليزداد بما يفوق النقطة ونصف مئوية مسجلاً ٢٢,١٪ هذا وإن تمكنت تونس من رفع النسبة لتفوق متوسط مجموعة الدخل بفارق بسيط لتتمكن من إنهاء العجز في موازنتها أساساً^{٩٠}.

سادساً: النظام الضريبي المغربي

تعتبر المغرب من أكثر الدول العربية إختلافاً عن قريباتها، حيث أن المغرب ليست فقط واحدة من الملكيتين غير النفطيتين، لكنها أكبر وأكثر تعقيداً عن الأردن. فبينما تشارك الأردن ببقية الأقران في مركزية الدولة الشديدة والتركز السكاني الناتج عن عدم المساواة في التنمية الاقتصادية والذي ينتج بالضرورة تمركز للقوة السياسية في البلاد، لا توجد هذه الأعراض بنفس القوة والبروز في المغرب التي يتوزع سكانها على عدة مدن كبيرة لا تستأثر إحداها عن الأخرين بالغلبة الاقتصادية أو السياسية وهو حال بالنسبة للدول العربية غريب. ذلك الإختلاف ناتج عن الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن التاج المغربي هو أكثر النظم العربية الحالية قدماً و امتداداً عبر التاريخ. فهو نظام عضوي إلى حد كبير ويمثل روابط وقوى إجتماعية ممتدة أوصرها لقرابة الربعمائة سنة، و من أهم ما يميز هذه النظم العضوية عن المختلفة هو عدم تمركز القوة السياسية والاقتصادية حيث يمثل النظام السائد توازن القوى الناتج عن الصراعات والتوازنات التاريخية بين القوى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المختلفة. وحتى بخلاف الطبيعة التاريخية للتاج المغربي، فحتى طريقة تعامل المستعمر مع التراب المغربي كانت مختلفة عن بقية الدول العربية، فالمغرب هي الدولة العربية الوحيدة التي تم الإتفاق على تقسيمها بين أكثر من محتل وتوحدت ثانية. فالبعض قسم بين أكثر من محتل محض صدفة كالصومال، والبعض قسم تحت يد نفس المحتل ولم يتحد ثانية كالأردن و

تأتي من الحكومة المركزية الي المحليات فإن المحليات أيضاً تحول نسب من ضرائبها المستحقة في حيزها الجغرافي للحكومة المركزية، فمثلاً ضريبة السكن المستحقة للجماعة يتم تخصيص ٩٠٪ من إيراداتها لميزانية الحيز الجماعي، و تحويل الـ ١٠٪ الباقية لميزانية الحكومة المركزية^{٩٢}.

الضرائب المباشرة:

يستحق لصالح الحكومة المركزية ضرائب مباشرة عدة ذات قدرة تحصيلية كبيرة وأهما بالطبع الضريبة على الدخل والتي تساهم ضريبة الأجور بأكثر من ٧٠٪ منها وتستخرج الضريبة على الأجر الصافي وهو المستخلص من الأجر الإجمالي بعد خصم بنود الإعفاء. وتتضمن بنود الإعفاء القيمة المقطوعة للمعاش والتقاعد، المبالغ المدفوعة لهيئات الضمان الإجتماعي، تكلفة شراء المسكن أو سداد أصل وفوائد القروض المحصلة لهذا الغرض، بالإضافة إلى تغطية مصاريف مزاوله المهنة. بينما تخضع أغلب المهن لنسبة موحدة بقيمة ٢٠٪ تخضع بعض المهن لمعدلات خاصة تتراوح بين الـ ٢٥٪ للـ ٤٥٪ كعمال المناجم، الصحفيين، المحررين، عمال الطباعة، والعاملين بالصيد والملاحة البحرية. أما بالنسبة للمعاشات فتخضع لنسبة خصم عامة ٤٠٪^{٩٣}. هذه الإقتطاعات التي تطبق على الأجر قبل حساب الضريبة تخلق هيكلاً أكثر ديناميكية للضرائب المفروضة والمحصلة أكثر مراعاة للاختلافات في الأنشطة المؤداة. وتقسّم النسب الضريبية على ستة شرائح مفروضة على الأجر الخالص كالتالي:

الشريحة	حدود الدخل	نسبة الضريبة
الأولى	أقل من ٣٠ ألف درهم مغربي سنوياً	معفى من الضريبة
الثانية	من ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف درهم مغربي سنوياً	١٠٪
الثالثة	من ٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف درهم مغربي سنوياً	٢٠٪
الرابعة	من ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف درهم مغربي سنوياً	٣٠٪
الخامسة	من ٨٠ ألف إلى ١٨٠ ألف درهم مغربي سنوياً	٣٤٪
السادسة	أكثر من ١٨٠ ألف درهم مغربي سنوياً	٣٨٪

الهيكل الضريبي المغربي:

وأتى آخر المكونات الرئيسية في هيئة تطبيق الضريبة على الدخل عام ١٩٩٠. وطبقاً للنظام المغربي تتقاطع هذه القوانين عرضياً مع القانون ٤٧-٩٦ المتعلق بتنظيم الهيئات الجهوية وقانون ٤٧-٠٦ المتعلق بضرائب الجماعات المحلية. وجاء قانون ٤٧-٠٦ المصدق عليه في عام ٢٠٠٧ بإصلاحات هامة حيث وحد الاجراءات الضريبية للدولة والجماعات ونسقها مع بعضها البعض، ووسع صلاحيات المجالس المحلية، كما خفض الضرائب المحلية من ٤٠ إلى ١٧ ضريبة فقط، مقسمة كالتالي:

- ضرائب مستحقة للجهات:
- ضريبة رخص الصيد
- ضريبة استغلال المناجم
- ضريبة خدمات الموانئ
- ضرائب مستحقة للعمالات و الأقاليم:
- ضريبة رخص القيادة
- ضريبة السيارات الخاضعة لفحص التقني
- ضريبة بيع الحاصلات الغابوية
- ضرائب مستحقة للجماعات الحضرية و القروية:
- الضرائب المهنية
- ضريبة السكن
- ضريبة الخدمات الإجتماعية
- ضريبة الأراضي الحضرية غير المبنية
- ضريبة عمليات البناء
- ضريبة عمليات تجزئة الأراضي
- ضريبة محال بيع المشروبات
- ضريبة الإقامة بالمؤسسات السياحية
- ضريبة المياه المعدنية و مياه المائدة
- ضريبة النقل العمومي للمسافرين
- ضريبة استخراج مواد المقالع

ويلاحظ بسهولة أن هذه الضرائب المستحقة محلياً لا تحتوي على الثلاثة الكبار، الدخل، الشركات، والقيمة المضافة، وهي ضرائب مستحقة للحكومة المركزية طبقاً للنظام المغربي والتي إذا تم إستحقاقها محلياً لأثرت سلبياً على التنمية الاقتصادية بالبلاد بتدعيمها لأية أشكال من عدم التوازن في التنمية. فإن استحدثت محلياً لأتيح للمحليات الغنية موارد ضريبية أكثر زادت غناً وأتيح للمحليات الأفقر موارد أقل زادت فقراً. ولموازنة هذه الحاجة للتوازن في التنمية مع تدعيم الجماعات الترابية نصت القوانين على إلزام الحكومة المركزية بتحويل نسبة من ضرائبها المستحقة لصالح الجماعات الترابية وهي حصة قدرت بـ ١٪ من حصيلة ضرائب الشركات والدخل طبقاً لقانون ٤٧-٩٦ يتم تجديدها مع كل قانون مالية، أما بالنسبة للضرائب المحصلة على القيمة المضافة، تم تخصيص ٣٠٪ على الأقل من صافي المحصل. ويتم تخصيص هذه التحويلات للجهات، العمالات والأقاليم، والجماعات المختلفة على حساب عدة معايير من ضمنها النمو الديموغرافي والحد الأدنى من التمويل المطلوب^{٩٤}. ورغم أن الأغلبية في التحويلات المسيرة

20

94 المصدر نفسه ص14

95 الدليل الضريبي للمواطن: معرفة الحقوق و الواجبات من ركائز

المواطنة الفاعلة. صادر عن الفضاء الجمعوي. يناير 2016. ص20-19

93 النظام الضريبي للجماعات الترابية: التحليل النقدي و التطلعات في ضوء

مبادئ الإنصاف والعدالة الضريبية. صادر عن الفضاء الجمعوي يناير 2016. ص18-

سلع و خدمات غير مترابطة تتراوح بين الزيد و الأسمان والشاي وأنشطة المقاولات والبناء ونقل المسافرين وعمليات السمسة. وهنا أيضاً نلاحظ التعدد والتعقد الذي يميز النظام الضريبي المغربي، ولكن على خلاف التعدد في الأسعار في الضرائب الأخرى الذي له من الإيجابيات ما يتخطى سلبياته، التعقيد في ضريبة استهلاكية يجعل من الصعب اتباعها، كما لا توجد له مميزات تذكر، فأغلب الدول تتبع سعرين أو ثلاثة على الأكثر لضريبة القيمة المضافة لأن غاية الغرض منها تبسيط عملية التقدير و التحصيل، ولكن تفصيلها إلى أربعة أسعار بخلاف الإعفاءات والخصومات يجعلها منافية للهدف الأساسي منها.

فاعلية تحصيل الضرائب في المغرب:

بينما جابه الاقتصاد المغربي صعوبات عدة في الفترة الأخير خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، و برغم الجهد الضريبي للمغرب المرتفع بالنسبة لأقرانها العرب إلا أن الاقتصاد المغربي لازال مهدداً حيث تعاني الميزانية من فجوة متسعة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي. فمن أصل ما يفوق ٣٩٤ مليار درهم مغربي خصصوا للإنفاق الحكومي في قانون مالية ٢٠١٨ لم توفر الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة إلا قرابة ٢١٨,٥ مليار درهم مغربي وهو حوالي ٥٥,٥٪ من إجمالي الاحتياجات التمويلية للدولة. ولكن ربما ما يميز المغرب عن باقي مثيلاتها أنه بإستثناء الرسوم الجمركية و رسوم التسجيل من المعادلة نجد أن الضرائب المباشرة تفوق غير المباشرة حيث يتوقع وصول الضرائب المباشرة عام ٢٠١٨ لـ ٩٧,٨ مليار درهم بينما يتوقع وصول الضرائب غير المباشرة ٩٣,٥ مليار درهم فقط، لتمثل الضرائب المباشرة ٥١,١٪ من المداخل الضريبية، وتخفض النسبة إلى ٤٤,٨٪ إذا أدرجنا الرسوم المختلفة في الحساب، و في الحالتين تظل مساهمة الضرائب المباشرة مرتفعة بالنسبة لبقية الدول التي تم مناقشتها هنا. أما بالنسبة لنسبة الضرائب للنتاج المحلي الإجمالي^{٩٧} فهي تتأرجح حول الـ ٢٠٪ فإن صحت توقعات النمو للعام ٢٠١٨ ستتحدر النسبة إلى ١٩,١٪ وهي لا تزال أقل من متوسط النسبة لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

ويتميز الهيكل الضريبي المغربي بحد الإعفاء المرتفع جداً مقارنة بنظرائه السابقين خاصة إذا أخذنا بالحسبان الإعفاءات المقطوعة. كما يتسم النظام المغربي أيضاً بضريبة مرتفعة نسبياً على نقل وبيع الأسهم، حيث أن عمليات نقل الأسهم غير المعفاة في أطر العلاقات العائلية، هبات الأصول و الفروع، والإدخار تخضع لضريبة ثابتة بقيمة ١٥٪ إذا ما تجاوزت قيمة البيع ٣٠ ألف درهم خلال السنة الواحدة.

ويتمتع النظام الضريبي المغربي إلى ضرائب الشركات حيث برغم إقراره سعر ثابت للضريبة على أرباح الشركات مقدر بـ ٣٠٪ إلا إنه يحتوي على العديد من الاستثناءات والإعفاءات المؤقتة والدائمة. أهمها على سبيل المثال هو أن بنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومؤسسات الإئتمان وشركات التأمين وإعادة التأمين تخضع لسعر ضريبة يقدر بـ ٣٧٪. كما تخضع المؤسسات العاملة في المناطق الحرة لضريبة بمعدل ٨,٧٥٪ في غير سنوات الإعفاء. كما تخضع الشركات المصدرة للمعادن لضريبة بسعر ١٧,٥٪ وهو نفس السعر الضريبي المطبق على كل المؤسسات التي تمارس نشاط رئيسي في إقليم طنجة أو تتخذها موطنها الضريبي^{٩٨}. و برغم أن تعدد وتغير أسعار الضريبة على حسب النشاط، عدد سنوات العمل، وفي بعض الأحيان محل مزاوله النشاط قد يخلق حالة من عدم التأكد والاختلاط، إلا أنه أيضاً يخلق نظاماً أكثر ديناميكية ومراعاةً لظروف الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

الضرائب غير المباشرة:

طبقت ضريبة القيمة المضافة في المغرب طبقاً لقانون ٣٠-٨٥ بداية من العام ١٩٨٦، وهي لازالت مطبقة حتى الآن بعد تعديلها بموجب القانون ٤٣-٠٦ الصادر في عام ٢٠٠٦. وتطبق ضريبة القيمة المضافة في المغرب بأربعة أسعار مختلفة للضريبة تتضمن السعر العام ٢٠٪ و هو أحد أعلى الأسعار العامة للضريبة في العالم العربي. ويعفى من الضريبة المواد الاستهلاكية الأساسية مثل الخبز، الكسكسي، الدقيق، الحليب، السكر الخام، اللحم، الزبدة، والأسماك، ذلك بالإضافة إلى إعفاء الكتب والمطبوعات المختلفة. هذا ويعفى من الضريبة صغار الصانع ومقدمي الخدمات ممن لا يتجاوز رقم معاملاتهم السنوي ١٨٠ ألف درهم مغربي. وأغلب ما يخضع للسعر المنخفض ٧٪ هو المنتجات الاستهلاكية الهامة أو المدخلات في الأنشطة الاقتصادية البسيطة مثل غذاء البهائم والمواشي والدواجن ودواخلها، والأدوات المدرية ودواخلها والمنتجات الصيدلانية ومدخلات تصنيعها وزيوت وغاز النفط. ثم السعر الخاص الثاني وهو ١٠٪ والذي يتضمن سلع وخدمات متنوعة تتراوح بين بيع المأكولات والمشروبات في المطاعم والفنادق، ملح الطبخ والزيوت السائلة للاستهلاك الغذائي وبعض العمليات المالية والائتمانية. أما آخر الأسعار الخاصة المقرر بـ ٤٪ فيطبق أيضاً على مجموعة

٩٧ قدر الناتج المحلي الإجمالي على أساس حسابات بنك التنمية الأفريقي
٩٨ 121.4 مليار دولار للعام الحالي سعر صرف 1 دولار أمريكي = 9.42 درهم مغربي و هو سعر صرف بنك المغرب لديسمبر 2017

خطة المدرب/ة لإدارة تدريبات القسم الثانى من الدليل

تتم تدريبات هذا القسم على أربع جلسات
الجلسة الأولى: تتناول النظام الضريبي فى ثلاثة دول
الجلسة الثانية: تتناول النظام الضريبي فى دولتين
الجلسة الثالثة: تتناول النظام الضريبي فى دولة مقر التدريب
الجلسة الرابعة: حول السمات والمقاربات المشتركة بين تلك الأنظمة

الزمن المقترح:

الجلسة الأولى (٩٠ دقيقة)

الجلسة الثانية (٦٠ دقيقة)

الجلسة الثالثة (٩٠ دقيقة)

الجلسة الرابعة (٩٠ دقيقة)

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	١٠ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. أهداف التدريب: أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من: التعرف على أبرز مظاهر الاقتصاد بكل دولة؛ تحديد ملامح النظام الضريبي بكل دولة؛ تقييم مدى فاعلية وعدالة النظام الضريبي بكل دولة.	ورق قلاب + اقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باوربوينت + بروجيكتور + سبورة الورق القلاب.
النظام الضريبي للدول	الجلسة الأولى ٨٠ ق	تمثيل أدوار لجلسة نقاش بجامعة الدول العربية نشاط مجموعات عمل؛ محاضرة نشطة عرض باوربوينت	النظم الضريبية للدول المحتوى التدريبي في الجلسة الأولى والثانية يطلب المدرب/ة من المتدربين تخيل أنهم ممثلين لدولهم بجامعة الدول العربية، في جلسة مناقشة سبل توحيد الأنظمة الضريبية بالمنطقة العربية، ويتم تقسيم المتدربين في الجلسة الأولى لثلاثة مجموعات المجموعتين الأولى، وفي الثانية مجموعتين وكل منها تختار دولة من الدول، ويطلب من كل مجموعة فيهما تحديد أبرز مظاهر الاقتصاد بهذه الدولة، وملامح النظام الضريبي بها، وتقييم مدى فاعلية وعدالة النظام الضريبي بها، ويسمح للمجموعة باستخدام وسائل البحث الإلكتروني. وتختار كل مجموعة ممثل لها لعرض نتائج أعمالها. يتم عرض أعمال المجموعات وفتح النقاش بين جميع المتدربين. وخلال هذا النقاش يتم عرض المحتوى التدريبي للمقارنة والمقاربة بين أعمال نتائج التدريب والمحتوى التدريبي. الزمن المقترح للجلسة الأولى (٨٠ دقيقة) الزمن المقترح للجلسة الثانية (٦٠ دقيقة). الجلسة الثالثة يتم تخصيصها للدولة التي يتم فيها إجراء التدريب لتحديد أبرز مظاهر الاقتصاد بهذه الدولة، وملامح النظام الضريبي بها، وتقييم مدى فاعلية وعدالة النظام الضريبي من خلال قيامهم بتمثيل الأدوار حيث أن تقسيم المتدربين لأربع مجموعات عمل : المجموعة الأولى: للأفراد دافعي الضريبة. المجموعة الثانية: للشركات دافعي الضريبة. المجموعة الثالثة: للأحزاب المجموعة الرابعة: الحكومة. لإجراء مناظرة تليفزيونية بينهم حول تقييمهم لإيجابيات وسلبات النظام الضريبي بدولتهم، وسبل تطويره، ويتاح للمتدربين استخدام وسائل البحث الإلكتروني. يعرض كل فريق نتائج أعماله؛ يتم فتح باب المناقشة مع جميع المشاركين/ات في نهاية كل عرض؛ ثم يقوم المدرب/ة -مستعينا بعروض الباوربوينت- بعرض أهم ملامح نظام الضرائب الأردني والمقاربة بينها وبين ما انتهت إليه مجموعات العمل. المدة الزمنية المقترحة للجلسة (٩٠ دقيقة)	ورقة نشاط رقم (١) حول النظام الضريبي لكل دولة.
تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة: ختام الجلسة: توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة

(مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، المغرب) أهداف التدريب:

- أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من:
- التمييز بين أبرز السمات المشتركة بين الأنظمة الضريبية في الست دول؛
- المقارنة بين سمات الأنظمة الضريبية في الست دول.
- المحتوى التدريبي
- السمات المشتركة بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية (مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، المغرب)
- أولاً: نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة للدول الست.
 - ثانياً: قدرة إجمالي الضرائب على تمويل احتياجات إنفاق الحكومة.
 - ثالثاً: السعر العام لضريبة القيمة المضافة بالدول الست.
 - رابعاً: النسب العامة لضرائب الشركات بالدول الست.
 - خامساً: التدرج الضريبي في الست دول.

فرغم أن الستة دول محل الدراسة دول غير نفطية فليست دولاً ريعية بشكل كامل إلا أنها كلها دول شبه ريعية يتميزون بالإعتماد على مصادر غير إنتاجية لتمويل احتياجاتها، مما يجعلها عرضة للمخاطر الشديدة في ظروف الأزمات العالمية. فنجد أن أغلب الدول محل الدراسة بدأت في إصلاح هيكلها الضريبية نتيجة أزمة الثمانينات، ثم عدلوا أنظمتهم في إثر الأزمة الاقتصادية التي أعقبت انهيار ٢٠٠٨ والأزمات السياسية في إطار الربيع العربي. كل هذه الدول أيضاً تعتمد بشكل زائد على الضرائب غير المباشرة في إشارة الى عاملين سياسيين بالأساس، أولهما ان أغلب هذه الحكومات خائفة بشده على وضعها الهش الذي يتميز بالديكتاتوريات المتأصلة للنظام التوافقي مروراً بالملكيات الدستورية أغلب الحكومات العربية والتي لم تفلح في بناء نظام إجتماعي حقيقي يؤمنها من أسفل واعتمدت تماماً على ديناميكيات دولة أبوية عمولية مما جعل كل هذه الحكومات دائمة الخوف من وضع القشة التي تقسم ظهر الشعب فتهرب من الضرائب المباشرة التي تلحظ بسهولة، لضرائب مخفية لئلا تعرض وضعها السياسي الحرج للخطر. أما العامل الثاني فهو ضعف المؤسسات الحكومية في هذه الدول بصورة مخيفة. فمعدلات التهرب الضريبي المرتفعة مع عدم قدرة الحكومات على إحصاء وتقدير الأنشطة الاقتصادية المختلفة و تخضيعها للضرائب يشي بضعف مؤسسي في أركان الدولة ذاتها. و إن كان طريق التنمية يبدأ من العدالة الضريبية، فإن العدالة الضريبية لن تتأتي إلا بمعالجة هذه العوامل أولاً. و فيما يلي بعض المقارنات بين الدول محل الدراسة لتوضيح التشابهات العامة بينهم والفروق أينما وجدت.

ورقة نشاط رقم (١)
عن النظام الضريبي لكل دولة
الهدف من النشاط: أن يتمكن المشاركون/ات -في نهاية النشاط- من:

تعريف أبرز مظاهر الاقتصاد بالدولة؛
تحديد الملامح العامة للنظام الضريبي بالدولة (الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة).
تقييم مدى فعالية تحصيل الضرائب بالدولة، ومدى عدالته.

إرشادات عمل المجموعة:

اختلفوا من بينكم ميسر للمجموعة، ينظم النقاش، ويحرص على إتاحة الفرصة لكل عضو في المجموعة للتعبير عن رأيه؛
اتفقوا على مسجل يسجل أهم نقاط النقاش؛
استمعوا إلى بعضكم بإمعان، وتبادلوا خبراتكم المتنوعة واستفيدوا منها؛
لخصوا أهم الدروس والإجابات المحددة التي تريدون أن تعرضوها على زملائكم في التدريب، وسجلوها على لوحة ورقية (فيليب تشارت)؛

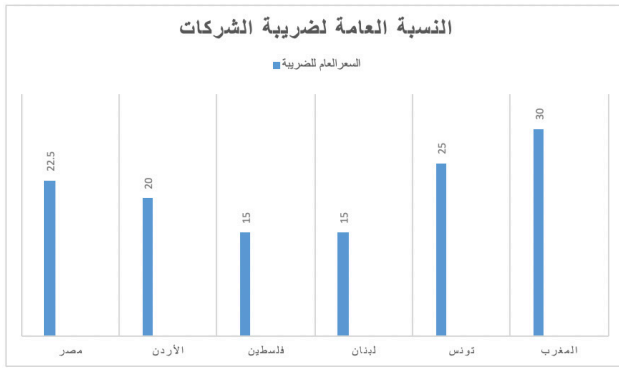
اتفقوا على من يعرض نتائج عملكم على الجلسة العامة؛
ابتكروا في عرض نتائج مجموعتكم (أكثر من عارض، بالتمثيل، باللوحات، من خلال لعبة... الخ).

ورقة نشاط رقم (٢) حول معايير تحقق أهداف الجلسة النظام الضريبي بالدولة

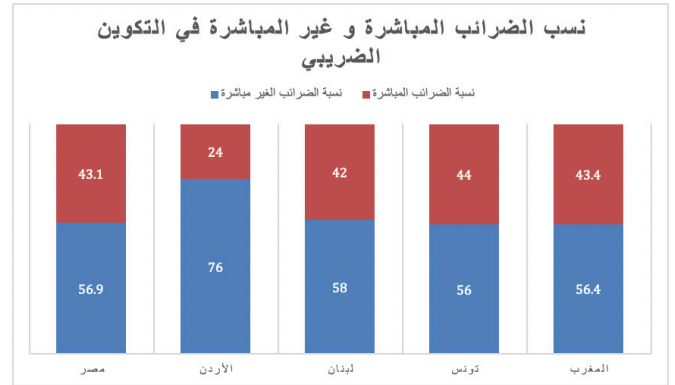
الوقت: ٥ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة.
المهمة:

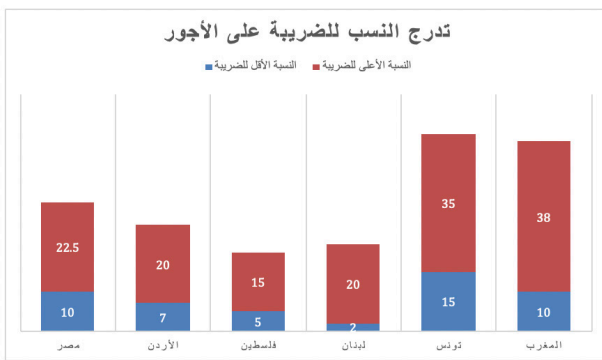
يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أياً من المتدربين تذكرنا بملح من ملامح النظام الضريبي بأحدى الدول في الضرائب المباشرة؟
ثم يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أياً من المتدربين تذكرنا بملح من ملامح النظام الضريبي بأحدى الدول في الضرائب غير المباشرة؟



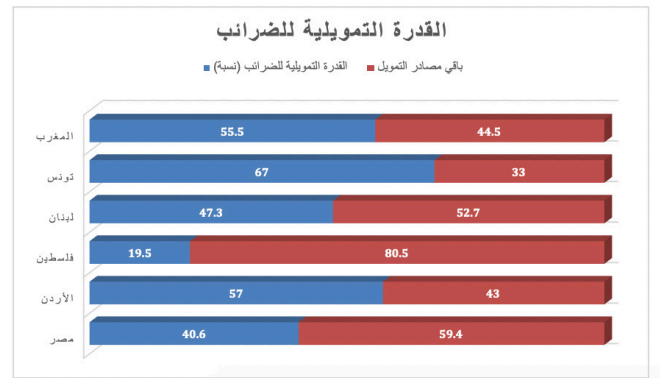
النسبة العامة لضرائب الشركات في الدول محل الدراسة



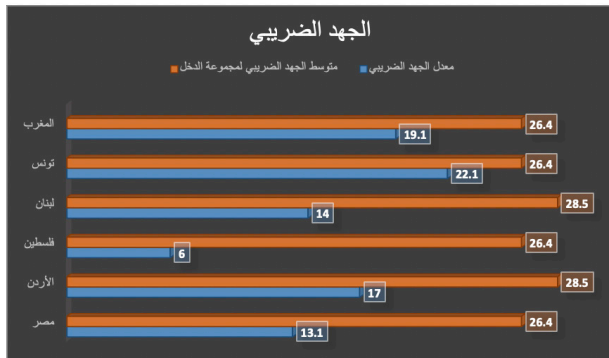
نسب الضرائب المباشرة و غير المباشرة في الحصيلة الضريبية لدول الدراسة عدا فلسطين⁹⁸



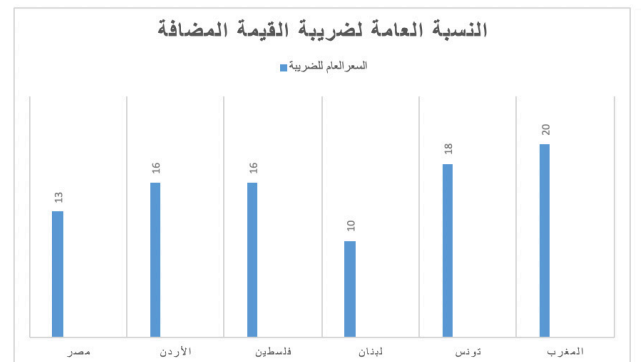
التدرج الضريبي للدول محل الدراسة¹⁰⁰



قدرة إجمالي الضرائب المحصلة على تمويل احتياجات الحكومة الإنفاقية



الجهد الضريبي للدول محل الدراسة مقارنة بالمعدل المتوسط لمجموعة الدخل التي تنتمي لها.



السعر العام لضريبة القيمة المضافة في الدول محل الدراسة⁹⁹

100 في حالة لبنان تم إختيار الضريبة على الأجر للموظفين وليس للعاملين المستقلين لأغراض المقارنة.

98 تعذر الوصول لبيانات موثوقة حول التكوين الدقيق للضرائب الفلسطينية

99 الأردن لاتطبق ضريبة القيمة المضافة و لازالت تعتمد ضريبة المبيعات و لكن تم إدراجها من أجل إستكمال الصورة

خطة المدرب/ة لإدارة التدريب بهذه الجلسة
سمات ومقاربات بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية
(مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، المغرب)
مدة الجلسة (٩٠ دقيقة)

الخطوة	الوقت	الأساليب	الكلمات الدالة	الأدوات
مقدمة	١٠ ق	عرض توضيحي	عرض عنوان وأهداف الجلسة يقوم المدرب/ة بسؤال المشاركين/ات عن توقعاتهم من الجلسة، ويجمع الإجابات دون تعليق. أهداف التدريب السادس: أن يتمكن المتدربون/ات -على نهاية التدريب- من: التمييز بين أبرز السمات المشتركة بين الأنظمة الضريبية في الست دول؛ المقارنة بين سمات الأنظمة الضريبية في الست دول.	ورق قلاب + أقلام ماركر + كروت ملونة + بلوتاك + باوربوينت + بروجيكتور + سيورة الورق القلاب.
مقاربات بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية	٧٠ ق	نشاط مجموعات عمل؛ محاضرة نشطة؛ عرض باوربوينت.	يقوم المدرب/ة بتقسيم المتدربين لأربع مجموعات عمل؛ يطلب من كل مجموعة القيام بتحويل الرسومات الموزعة عليهم إلى: جداول لأرقام الضرائب في الدول الست؛ المقارنة بين الأرقام المحققة في كل دولة مع الأخريات؛ تحليل نتائج المقارنة؛ استخراج التشابهات بين الدول في الحالات المختلفة؛ استخراج الفروق بين الدول في الحالات المختلفة. يعرض كل فريق نتائج أعماله؛ يتم فتح باب المناقشة مع جميع المشاركين/ات في نهاية كل عرض؛ ثم يقوم المدرب/ة بشرح أهم السمات والمقاربات بين الأنظمة الضريبية في الست دول العربية.	ورقة نشاط رقم (١) حول مقاربات بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية
تلخيص وختام	١٠ ق	عرض توضيحي نشاط تحقق أهداف الجلسة باستخدام الكروت الملونة	تلخيص الجلسة؛ ختام الجلسة؛ توزيع المادة العلمية التأكيد على تحقق أهداف الجلسة. الإعداد للجلسة التالية. شكر المشاركين/ات.	ورقة نشاط (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة المادة العلمية أسئلة وأجوبة الكروت الملونة

ورقة نشاط رقم (١)

سمات ومقاربات بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية
(مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، المغرب)
الهدف من النشاط:
أن يتمكن المشاركون/ات -في نهاية النشاط- من:
تحويل رسومات البيانات الضريبية في الدول الست، حسب الحالة
المخصصة لمجموعتكم، إلى:
جداول لأرقام الضرائب في الدول الست؛
المقارنة بين الأرقام المحققة في كل دولة مع الأخريات في الحالات
المختلفة؛
تحليل نتائج المقارنة؛
استخراج التشابهات بين الدول في الحالات المختلفة؛
استخراج الفروق بين الدول في الحالات المختلفة.
من خلال مجموعات العمل، تجيب كل مجموعة عن السؤال

المخصص لها:
المجموعة الأولى: نسب الضرائب المباشر والضرائب غير المباشرة
في الدول الست؛
المجموعة الثانية: قدرة إجمالي الضرائب في تمويل الإنفاق الحكومي
في الدول الست؛
المجموعة الثالثة: السعر العام لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة
المبيعات في الدول الست؛
المجموعة الرابعة: نسب ضريبة الشركات، وضريبة الأجور، في
الدول الست.

إرشادات عمل المجموعة:

اختراروا من بينكم ميسر للمجموعة، ينظم النقاش، ويحرص على
إتاحة الفرصة لكل عضو في المجموعة للتعبير عن رأيه؛
اتفقوا على مسجل يسجل أهم نقاط النقاش؛
استمعوا إلى بعضكم بإمعان، وتبادلوا خبراتكم المتنوعة واستفيدوا
منها؛

صمموا الجداول والمقارنات التي تريدون عرضها على زملائكم في
التدريب، وسجلوها على لوحات ورقية (فيليب تشارت)؛
اتفقوا على من يعرض نتائج عملكم على الجلسة العامة؛
ابتكروا في عرض نتائج مجموعتكم (أكثر من عارض أو تمثيل
أدوار أو غير ذلك).

وقت تنفيذ النشاط:

الإجمالي: ٩٠ دقيقة، منهم:

١٠ دقائق شرح النشاط من المدرب/ة، وتقسيم المجموعات.

٣٥ دقيقة عمل المجموعات، كل مجموعة على حدة.

٣٥ دقيقة عرض نتائج عمل المجموعات (٧,٥ دقيقة لكل مجموعة).

ورقة نشاط رقم (٢) معايير تحقق أهداف الجلسة
سمات ومقاربات بين الأنظمة الضريبية في ست دول عربية
(مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، تونس، المغرب)
الوقت: ١٠ دقائق

النشاط: التحقق من بلوغ أهداف الجلسة السادسة.

المهمة:

يسأل المدرب/ة: هل يستطيع أيا من المتدربين تذكيرنا بأكثر النظم
الضريبية في الدول العربية الست محل الدراسة للعدالة الضريبية؟
ولماذا؟

يسمع إجابات كل الراغبين في المشاركة، ثم يؤكد على الملامح
الرئيسية للتشابه والتباين بين الأنظمة الضريبية في الدول العربية
الست محل الدراسة.



0%

www.annd.org
2030monitor.annd.org

-  Arab NGO Network for Development
-  @ArabNGONetwork
-  Arab-NGO-Network-for-Development
-  [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)